سواسية

العدد ٤٧- ٢٠٠٢

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
سيد إسماعيل ضيف الله
علي السيد علي
محمد سيد سلطان
ياراشاهين

الجمع الالكتروني
هشام السيد

الإخراج الفني والغلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

هذا العدد.. هذا المؤتمر.. وهذا التحدي..

يواكب صدور هذا العدد تظاهرة فريدة من نوعها، ربما لم تشهدها القاهرة أو أي عاصمة عربية من قبل، وتتمثل في بدء أعمال مؤتمر عربي موسع تحت عنوان "فلسطينيو ١٩٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي: تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العربي".

المؤتمر الذي سينعقد في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ بفندق شيراتون الجزيرة، يشكل محطة بارزة في إطار مشروع طموح يتبناه بصفة مشتركة كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة اتجاه التي تشكل اتحادا يضم ٥٥ منظمة أهلية عربية داخل إسرائيل، يجمعها التشبث بالهوية العربية والفلسطينية والرغبة في دعم صمود الأقلية العربية تجاه كافة مخططات التهويد وأسرلة الوطن.

ومن ثم فإن هذا المشروع الذي يتبناه مركز القاهرة و"اتجاه" يستهدف بالدرجة الأولى كسر جدار العزلة التاريخية لفلسطينيي ٤٨، تلك العزلة التي لم تفرضها إسرائيل وحدها، بل ساهم في تعميقها الصورة المشوهة المرسومة في الذهنية العربية لفلسطينيي الداخل، فضلاً عن الهواجس التي قد تثار حول الحدود الفاصلة بين الرغبة في تعميق الصلات مع فلسطينيو ٤٨ وتعزيز صمودهم من جانب، والتمسك المبدئي من جانب آخر برفض التطبيع على المستوى الشعبي مع إسرائيل.

ومن هنا فإن مهمة كسر جدار العزلة وبناء قنوات للتواصل والتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع العربي يشكل الملمح البارز لهذا المشروع وللمؤتمر الذي سيعقد في إطاره، وهو المؤتمر الذي سيشارك فيه لفيف واسع من ممثلي المنظمات العضوة في اتجاه" إلى جانب ممثلي العديد من المنظمات العربية في كل من سوريا ولبنان ومصر والبحرين وتونس والمغرب والسودان علاوة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولا شك أن المهمة التي يطرحها المشروع على عاتقه تفرض بالضرورة ألا يتوقف مؤتمر القاهرة عند حدود التعرف على المعضلات الأساسية التي تكتنف نضال المجتمع المدني الفلسطيني في مواجهة سياسات التهويد وفي مناهضة العنصرية الإسرائيلية، ومن أجل الحفاظ على الهوية القومية، بل يمكن أيضا أن تتسع أجندة المؤتمر لتعالج إلى جانب مشكلات التنسيق بين مؤسسات المجتمع العربي، تلك التحديات الدولية والإقليمية من بعد الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على المجتمع المدني والثقافة السياسية العربية، والإصلاحات السياسية والديمقراطية في العالم العربي كمدخل ضروري لتحرير وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني. كما يطرح المؤتمر على عاتقه أيضا مهمة تعزيز التحالفات مع المجتمع المدني العالمي من أجل نصرة الحقوق الجماعية للشعوب، وعلى وجه الخصوص من أجل تشديد الحصار على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وبناء التحالفات مع الحركات الاجتماعية العالمية من أجل عولمة بديلة.

وفي إطار هذا المشروع الطموح ومؤتمره، يأتي هذا العدد الخاص من سواسية ليفرد صفحاته بصورة كاملة تقريبا لكتابّ ٤٨ ورموز العمل الأهلي والسياسي الفلسطيني داخل الخط الأخضر، ليكون هذا العدد بمثابة خطوة أولى في تحطيم أسوار العزلة.

لم تتدخل هيئة تحرير "سواسية" إلا في الحدود التي تتيح التعرف على أكبر قدر من الآراء والأفكار التي يطرحها كتاب فلسطين ١٩٤٨ عبر هذا الحيز من صفحات العدد. وسوف يلحظ القارئ تنوع الاهتمامات والقضايا والآراء المطروحة بحكم اختلاف مشارب هؤلاء الكتّاب وتوجهاتهم وتباينات رؤاهم السياسية. لكن تبقى الرسالة المشتركة التي عبر عنها عديد من الأقلام في هذا العدد متمثلة في التأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه عرب ١٩٤٨ في مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي باعتبار أن وجودهم في حد ذاته يشكل نقيضا للمشروع الصهيوني العنصري، وباعتبار أن قضايا الأقلية العربية لا تنفصل عن مجمل القضية الفلسطينية حتى ولو عمدت الأطراف الضالعة في التسوية السياسية إلى تجاهل تلك القضايا.

هناك أيضا رغبة عبر عنها العديد من الكتاب في تقاسم الهم الفلسطيني والهم العربي، وإدراك عميق لأن وضعهم كمرب سيكون كارثيا إذا ما ظل الباب موصدا أمام حقهم الإنساني في التواصل مع المجتمعات العربية وإذا كانت إسرائيل قد عجزت على مدى ٥٤ عاما من المجازر والتطهير العرقي والممارسات العنصرية أن تمحى هوية عرب ١٩٤٨ الذين ظلوا متشبثين بانتمائهم العربي فإن العلاقة القسرية التي تربطهم بالدولة العنصرية لا ينبغي أن يدانوا بها، والتحرر من أسر هذه العلاقة سيظل رهنا بما يمكن أن نقدمه لهم كمجتمعات عربية- من دعم ومساندة تعزز صمودهم. وربما لذلك بالذات اختيرت القاهرة بوابة العالم العربي- مدخلا للتواصل وتحطيم أسوار العزلة. **فهل يستجيب العرب؟ أم يتركوهم ليدوروا في طواحين الأسرلة؟ هذا هو السؤال التاريخي الكبير الذي يطرحه المؤتمر.. وسواسية..**

عصام الدين محمد حسن

في مؤتمر القاهرة

فلسطينيو ١٩٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي

على مدى أكثر من ٥٠ عاما من نكبة الشعب الفلسطيني وفرض إسرائيل وجودها على أنقاض هذا الشعب وتدمير مدنه وقراه ومؤسساته ومصادرة أملاكه الجماعية والفردية وتشريد أهله، نجحت إسرائيل إلى حد كبير أن تحول حدودها ووجودها إلى إغلاق تاريخي لحوالي المائة وخمسين ألف فلسطيني بقوا في وطنهم وأصبحوا اليوم نحو مليون فلسطيني يعيشون في مناطق الـ٤٨ في الجليل والنقب والمثلث وبعض المدن التاريخية. وأعاقت تطورهم الطبيعي كما أعاقت التواصل الطبيعي بين هذا الجزء من الشعب العربي الفلسطيني مع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني المشتت ومع الشعوب العربية. وتعاملت إسرائيل مع من بقي من أهل هذا البلد الأصليين كما لو كانوا شأنا داخليا إسرائيليا، باعتبارهم من الناحية الرسمية يندرجون في إطار مواطنيها. ومنعتهم خلال عقود طويلة من أي اتصال أو إقامة أية علاقة مع البعد الفلسطيني والعربي خارج الحدود التي فرضتها إسرائيل.

ورغما عن كل مخططات طمس الهوية العربية وتهويد الوطن عبر أجهزة الحكم العسكري والمؤسسات القومية اليهودية والقوانين العنصرية وعبر الرقابة السياسية وتوظيف برامج الإعلام والتعليم لهذا الغرض، فقد برهن الفلسطينيون داخل إسرائيل على تشبثهم بهويتهم ونجحوا في مناسبات عدة في اختراق حواجز العزلة والحصار المفروضة عليهم، مدركين أن التصدي لمخططات التهويد وطمس الهوية ووضع حد للتمييز والاضطهاد العنصري البنيوي يرتهن بقدرتهم على التحرر من أسر الدولة اليهودية العنصرية وقواعد اللعبة العنصرية التي تحاول فرضها عليهم.

المواجهة

فقد واجه الفلسطينيون في مناطق الـ٤٨ جهاز الحكم العسكري وتصدوا لمصادرة ما تبقى من أراض و أملاك فردية وجماعية وقاموا بإنشاء مؤسساتهم القومية كأدوات للتصدي للسياسة الإسرائيلية القائمة على السيطرة وتغيير طابع الوطن وتهويده والتعامل مع المواطنين الفلسطينيين كخطر ديموجرافي ينبغي عزله ومنعه من التطور.

في هذا السياق تبرز محطتان نضاليتان مفصليتان في تاريخ هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، ففي العام ١٩٧٦ جرت أوسع مواجهة لسياسة مصادرة الأراضي العربية وكانت هبة يوم الأرض حيث سقط ستة شهداء دفاعا عن الأرض العربية في مواجهة السلطة الإسرائيلية، هذا اليوم الذي تحوَّل إلى معلم كفاحي لكل الشعب الفلسطيني وللشعوب العربية. وفي مطلع أكتوبر ٢٠٠٠ انتفض فلسطينيو ١٩٤٨ بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، تلك الانتفاضة التي أدركت إسرائيل أكثر من غيرها مغزاها المتمثل في أن قضايا الأقلية العربية لا تنفصل عن مجمل القضية الفلسطينية ومن ثم فقد اختارت أن تواجهها بذات الوسائل القمعية التي واجهت بها الانتفاضة في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، وهو ما أفضى إلى سقوط ١٣ شهيدا وأكثر من ألف جريح واعتقال نحو ألف شخص.

ورغما عن هذا القمع فقد واصل عرب ١٩٤٨ ومؤسساتهم المدنية دعمهم الفعال للانتفاضة الفلسطينية ولأشقائهم في الأراضي المحتلة، وعلى وجه الخصوص في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في مارس ٢٠٠٢، وما اقترن به من مجازر، ووجد ذلك تجسيده العملي في المظاهرات الحاشدة لكسر الحصار الاحتلالي، وفي قوافل الإغاثة الإنسانية اليومية، التصدي لمحاولات إسرائيل طمس معالم مجزرة جنين، والمظاهرات أمام السفارة الأمريكية .. الخ، ومؤخرا في التصدي لمحاولات نزع الشرعية السياسية من فلسطينيي ٤٨ وتقييد حرياتهم الأساسية وتهديد وجودهم في وطنهم من خلال اقتراحات قوانين تعسفية وممارسات عنصرية. كل ذلك ضمن الرؤية المتبلورة في ضرورة تقاسم الهم الفلسطيني المشترك كمهمة جماعية لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده الحالية.

وفي هذا السياق يبرز أيضا الإصرار على التوجه المستقل لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية داخل إسرائيل، واتجاهها بدرجة أكثر وضوحا لبناء علاقات استراتيجية مع المنظمات العربية، وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص مع بدء الجهود التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، التي مثلت علامة فارقة في خروج المنظمات العربية داخل إسرائيل عن طوق المنظمات الإسرائيلية وتجاوز السقف المرسوم لها وسعيها لبناء تحالفات استراتيجية مع المنظمات العربية والدولية في مواجهة الطبيعة العنصرية البنيوية للدولة ومن أجل الدفاع عن الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني.

صورة مشوهة

ومع ذلك فإن فرص تعميق الصلات بين المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل والعالم العربي وتطوير علاقات التعاون بين المنظمات الفلسطينية والعربية، كانت وما تزال تصطدم بواقع العزلة القسرية على مدى أكثر من خمسين عاما، وبالصورة المشوهة المرسومة لفلسطينيي الداخل والتي يغلب عليها التشكك وعدم الثقة في أفضل الأحوال. كما تصطدم أيضا بضعف آليات التعاون الإقليمي بين المنظمات العربية بصفة عامة، فضلا عن المخاوف أو الهواجس المشروعة التي قد تثار حول الحدود الفاصلة بين الرغبة في تعميق الصلات بين المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل والشعوب العربية ومنظماتها الأهلية من ناحية والتمسك المبدئي الصارم برفض التطبيع على المستوى الشعبي مع إسرائيل من ناحية أخرى. وذلك على الرغم من إدراك مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تشكل جزءا من المنظمات العربية على المستوى الإقليمي، بما يقتضيه ذلك من عدم التسليم بالعزلة التي تحاول إسرائيل فرضها على هذا الجزء من الشعب الفلسطيني.

ومن منطلق الإدراك للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه فلسطينيو الـ٤٨ و منظماتهم غير الحكومية في تعزيز النضال من أجل حل قائم على أسس العدل التاريخي وعلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية واحترام حقوق

❖ نقلاً عن الورقة الخلفية لمشروع التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني، وهي الورقة التي أعدت بصورة مشتركة من قبل مركز القاهرة ومؤسسة اتجاه.

الإنسان وعلى رأسها حق تقرير المصير وحق العودة، وفي بناء التحالفات العربية والدولية لمناهضة العنصرية الإسرائيلية، وانطلاقا من الدور القيادي الذي لعبه مركز القاهرة في تنسيق مشاركة المنظمات العربية غير الحكومية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان، ومن منطلق الإدراك كذلك أن قدرة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته داخل إسرائيل على الصمود في مواجهة الضغوط التي يمارسها النظام العنصري وكسر جدار العزلة المفروض تتعزز أيضا بمدى قدرة المنظمات الأهلية العربية على مد جسور التواصل والحوار مع مثيلاتها العربية داخل إسرائيل، وإدراكا منا لان فرص تحقيق هذا التواصل ترتهن أيضا بالتغلب على العقبات التي تقف عائقا أمام سبل تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين المنظمات العربية وتبادل الخبرات فيما بينها والإسهام في بناء وتقدم مجتمعاتنا.

انطلاقا من ذلك كله فإن هذا المشروع الذي يتبناه كل من شبكة اتجاه "اتحاد جمعيات أهلية عربية" داخل إسرائيل، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يستهدف العمل معا بين المنظمات الفلسطينية والمصرية، والعربية عامة، لمعالجة وتجاوز إشكاليات العزلة التاريخية للفلسطينيين داخل إسرائيل من جانب ومشكلات التعاون الإقليمي بين المنظمات العربية من جانب آخر بما يعزز تحقيقها لأهدافها ووضع أسس وآليات عملية تتيح بناء علاقات استراتيجية بين المنظمات الفلسطينية والعربية.

كسر العزلة

يكرس المشروع جهوده نحو دعم سبل التواصل والتفاعل بين المنظمات الفلسطينية داخل إسرائيل من جانب والمنظمات المصرية من جانب آخر وكذلك سائر منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وصولا إلى تأسيس آليات دائمة لتبادل المعلومات والخبرات وتأسيس شبكة للاتصال والدعم المتبادل بين هذه المنظمات.

وعلى هذا تتحدد الأهداف الرئيسية للمشروع فيما يلي:

أولا: تهيئة المجال لحوار مستمر بين المنظمات العربية غير الحكومية ومثيلاتها الفلسطينية داخل إسرائيل بهدف كسر عزلة المجتمع الفلسطيني، وتمكين المنظمات العربية غير الحكومية من الاطلاع على وضع المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وأوضاع منظماتهم غير الحكومية وأوجه نشاطها. بما يتيح لكافة المنظمات المشاركة في المشروع بناء علاقات قوية ومثمرة فيما بينها في المستقبل .

ثانيا: تطوير العلاقات بين المنظمات الفلسطينية ومثيلاتها العربية ووضع آليات للتعاون المستقبلي بين مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية. ومن ثم سيتعين على المشاركين العمل على تحديد أولوياتهم وأهدافهم المشتركة للسنوات القادمة، وبلورة استراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات التي تعوق مضيهم في تحقيق تلك الأهداف.

ثالثا: دعم المجتمع المدني العربي عبر تطوير آليات متعددة لتبادل المعلومات والخبرات وتعزز الصلات بين المنظمات العاملة في مجالات عمل مماثلة.

رابعا: من المأمول أن تتيح الفعاليات المختلفة لهذا المشروع فرصة أكبر للمنظمات المشاركة ومؤسسات المجتمع المدني العربية في توسيع دائرة جهودها لاطلاع الرأي العام على قضاياها وهمومها، وذلك عبر ما تتيحه هذه الفعاليات والأنشطة المواكبة للمشروع من فرص للوصول إلى الإعلام العربي.

فعاليات مشتركة

يسعى المشروع إلى انخراط عدد واسع من المنظمات الفلسطينية والعربية والمصرية في فعالياته في ضوء الإمكانيات المتاحة، والمخطط في هذا الإطار مشاركة ٥٠ منظمة غير حكومية فلسطينية تعمل من داخل إسرائيل وضمن اتحاد الجمعيات الأهلية " اتجاه"، بالإضافة إلى ما لا يقل عن عشرين منظمة مصرية، وعشرة من المنظمات في عدد من البلدان العربية، بما في ذلك داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام ١٩٦٧. وسوف يراعي في اختيار المشاركين تحقيق أكبر قدر من التنوع الجغرافي، والتنوع في مجالات العمل والاهتمام، وسيولى الاهتمام بشكل خاص بالمنظمات التي لم يسبق لها التعامل مع المجتمع المدني الفلسطيني داخل إسرائيل. وسوف يلتئم جمع المشاركين /ات في مؤتمر موسع يعقد بالقاهرة في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ ويمثل ذروة فعاليات المشروع.

محاصرة الأبارتهيد

وسوف يتناول المؤتمر أوضاع المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وداخل الضفة والقطاع، وأبرز قضاياه عبر عدة محاور. وسوف تتاح خلاله الفرصة للمنظمات الفلسطينية لتقديم نفسها واستعراض مشاكلها وأنشطتها. ومناقشة رؤية المنظمات من البلدان العربية لفلسطينيي ١٩٤٨ ومستقبلهم كمجموعة قومية. وسوف يتيح المؤتمر الفرصة بالمثل للمنظمات المصرية والعربية في تقديم رؤية كاملة لأوضاع المجتمع المدني في بلدانهم والوقوف على العقبات التي تواجه عملهم، علاوة على مناقشة أولويات عمل المنظمات العربية وسبل تطوير التعاون وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها، وتعزيز أطر التنسيق بين المنظمات العربية والفلسطينية في مجال إحكام الحصار على الأبارتيد/ نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. وفي مواجهة التحديات الدولية والإقليمية من بعد الحادي عشر من سبتمبر. وسوف ينبثق عن المؤتمر لجنة متابعة للدفع باتجاه إعمال توصياته وتوجيه الأنشطة التي تعزز فرص العمل المشترك.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز القاهرة واتجاه قد عكفا منذ وقت مبكر على بلورة التصورات المحددة للمشروع وأهدافه وتقاسم المهام فيما بينهما. كما شرعت المنظمات الفلسطينية في إعداد عدد من الأوراق التي توضح رؤيتهم لمستقبل العمل الأهلي، وتستعرض العديد من القضايا المتعلقة بأوضاع فلسطينيي الـ٤٨. وقد أدرجت هذه المقالات ضمن هذا العدد الخاص من سواسية، لتواكب بدء أعمال مؤتمر القاهرة.

كما يدخل في إطار الأنشطة التحضيرية للمؤتمر إعداد دليل تعريفي بالمنظمات الفلسطينية والمصرية والعربية المشاركة، يتم توزيعه خلال مؤتمر القاهرة. كما سيتم اختيار مراقبين من خارج الإطارين المنظمين، لحضور المؤتمر وتقييمه.

ومن المأمول أيضا أن يتيح انعقاد المؤتمر الفرصة لترتيب زيارات من جانب الوفود الفلسطينية لعدد من المنظمات المصرية لتعميق الصلات فيما بينها.

وفي ضوء ما ينتهي إليه المؤتمر فإن لجنة المتابعة سوف تعزز عقد اجتماعات لاحقة للمؤتمر تشمل مزيداً من الزيارات سواء في مصر أو في بلدان عربية أخرى والدفع باتجاه تنظيم ورش عمل تدريبية وفق ما تمليه احتياجات المنظمات المشاركة. وسوف يتمحور عمل لجنة المتابعة في ترسيخ العلاقة وضمان استدامتها، مما يعزز دور مؤسسات المجتمع المدني العربية، وفك الحصار التاريخي عن فلسطينيي الـ ٤٨.

وسوف تقوم "اتجاه" بنشر تقرير نهائي بالتقييم الذي انتهى إليه المراقبون للمؤتمر يوزع على المنظمات المشاركة ووسائل الإعلام والجهات ذات الصلة. كما ستناقش اللجنة المنسقة للمؤتمر مدى فعالية الأنشطة التي تم تبنيها في تحقيق أهداف المشروع، واقتراح مبادرات جديدة لتحقيق التعاون بين المنظمات المشاركة.

ويجرى التخطيط لإصدار كتاب خاص بمداولات المؤتمر وفعالياته، وكذلك إصدار نشرة نصف سنوية تشارك فيها المنظمات المشاركة وتتضمن متابعة لأنشطتها ويمكن أن تشكل منبرا للحوار المفتوح وتبادل الآراء والأفكار والرؤى الاستراتيجية تجاه المستقبل.

بين التواصل والتطبيع

مرزوق حلبي

كاتب صحفي - دالية الكرمل

يحتدم الجدل من حين إلى حين حول السيرورة التي تربط المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بالدولة العبرية وأجهزتها ومؤسساتها أو بمجموعة انتمائها الفلسطينية والعربية عموما. فهل هي سيرورة أسرلة واندماج بالمجتمع اليهودي نتاج المشروع الصهيوني أم هي سيرورة تطور هوية عروبية لها سيماؤها وأطيافها وخصائصها؟ ومن الأوساط اليهودية من يرى في تطورنا راديكالية وتطرفاً عُروبياً لا يُمكن هضمهُ أو قبوله! وكأن مثل هذه المُفارقة لا تكفي فيطالعنا أحدهم من السعودية أو غيرها بفتوى تبيح دمنا قبل دم اليهودي لأننا خونة ينبغي الاقتصاص منا أولاً! ويعتبرنا آخرون خونة لأننا بقينا في الوطن و"تعايشنا" مع الصهاينة وقبلناهم على قلوبنا أحلى من العسل!

مواسم الأمة العربية

إننا على اعتقاد بأن التحولات التي شهدها المُجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل كانت نتائج مواقف الأمة العربية وما يطرأ عليها وفيها أكثر مما كانت نتاجاً لأي عامل آخر. فقد تطورت هويته وتوجهت طاقاته الفكرية على وقع ما يحصل عبر الحدود على الأقل في "دول الطوق". وعليه لم يكن بالإمكان أن يتأسرل حتى وإن صار شريكاً في لعبة السياسة الإسرائيلية، جزء من اللعبة البرلمانية والقوة الانتخابية . فالمدقق فيما حصل ويحصل سيكتشف أن هذه المُشاركة إنما جاءت تجسيداً لتحولات عروبية في هوية هذا المُجتمع وليس فيها أسرلة. ونؤكد من موقعنا هُنا في صلب الأحداث والواقع أنه حتى لو أراد المُجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل أن يتأسرل لخرج المُجتمع اليهودي عن بكرة أبيه ليمنعه من ذلك. أصلاً، لم يفلح المُجتمع اليهودي نفسه في أن يتأسرل بمعنى علماني حداثوي، بل نراه في الراهن يقف على رِجليه متمنطقاً بيهوديته مُهدداً بالانتحار إذا ما اقترب منه أحد. وقد رأينا كيف انقلبت يهودية الدولة على إسرائيليتها (وديمقراطيتها) باغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين (١٩٩٥) بمجرد أنه فكر بالتقدم خطوة أو خطوتين خروجا من "الجيتو" باتجاه الفلسطيني وتسوية محدودة معه!

الصدام الدامي

كأي أقلية قومية حاول المُجتمع الفلسطيني في إسرائيل أن يصرف أمور حياته اليومية فكان لا بد له من الخوض في الحيز العام في الدولة اليهودية. وقد شارك في العملية السياسية وحاول أن يُحقق لنفسه المكاسب وأن يحسن من ظروف معيشته. شارك في اللعبة البرلمانية ووصل إلى حدود دعم ائتلاف حكومي من خارجه و انْخرط في الدورة الاقتصادية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. لم تكن الطريق سالكة ولا الفرص متاحة على طبق من فضة. كل ما أنجز، وهو ليس كثيراً، أنجز بشق النفس وعبر نضالات ومعارك. من هذا المشهد بالتحديد استنتج باحثون ومستشرقون في المؤسسة الإسرائيلية أن المجتمع العربي الفلسطيني في الدولة اليهودية قد تأسرل أو دخل سيرورة أسرلة. ونرجح أن هذا الاستنتاج يعكس أمنية ورغبة لديهم ولا يعكس الوقائع على الأرض. أرادونا على شاكلتهم هم، بدون جذور أو انتماء أو مجموعة انتماء كأننا مقطوعون من سياق تاريخي مولودون في أنبوبة المختبر الإسرائيلي بدون ماض وذاكرة ولغة، فحللوا الوقائع بما يتناسب مع هذه الرغبة وهذا التصور. والمُقلق في هذا التحليل التيمني أنه أغرى باحثين ومُثقفين عرب لا سيما عندنا ، في الداخل وفي الخارج العربي أيضا، في تبنيه والسير على هداه وقراءة التحولات عندنا بأدواته. وجاءت أحداث ووقائع لتحرج هذا المنهج التحليلي وتطرح أسئلة ناسفة حياله لا يُمكن إلا أن تستوقف المعنيين ليراجعوا الحسابات. ولعل أبرز ما حصل هو الصدام الدامي مع الدولة وأجهزتها في ٣٠ آذار العام ١٩٧٦ وتسجيل "يوم الأرض" معلماً على روزنامة التاريخ المحلي والإقليمي، ومن ثمّ المُواجهات في تشرين الأول ٢٠٠٠ قبل عامين وسقوط ١٣ شهيداً فلسطينياً بنار الشرطة الإسرائيلية والقوات الخاصة. فإذا كان الحدث الأول أكد حقيقة البقاء في الوطن رغم كل ما حصل (الصدامات في يوم الأرض كانت على خلفية مصادرة الأراضي وتضييق الخناق على المجتمع الفلسطيني في بلداته) جاءت مواجهات تشرين لتؤكد الحق السياسي في الاحتجاج والتضامن والانتماء لشعب له تطلعات. فشرارة المُواجهات انطلقت بعد أن تفجرت مظاهرات في الجليل والمثلث احتجاجا على فظائع الاحتلال مع بداية الانتفاضة الثانية ومقتل عشرات الفلسطينيين لاسيما بعد الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرييل شارون إلى باحة الحرم القدسي الشريف .

الوعي الجمعي

المُناسبتان وما وقع بينهما من مواجهات كشفتا بما لا يقبل التأويل بطلان التحليل الاستشراقي الأمني القائم أساساً على قراءة خلجات سطح الماء وإغفال التيارات الجوفية في الأعماق وهي الحاسمة في رأينا. فسيرورة التحولات جرت بفعل هذه التيارات بالذات وإن كان الزمن زمناً إسرائيلياً وكذلك السيادة على مساحة الجغرافيا. وهذه التيارات مُتصلة بكل خواصها وقوة دفعها واندفاعها بما يحصل في العالم العربي وبالمواجهة المتواترة بين المشروع الصهيوني الذي سيطر على

فلسطين وأقام فيها نظامه وسيادته ودولته وبين المحيط العربي على القوى والأفكار المُتحركة والمحركة فيه. فالناصرية مثلاً ولدت تيارا قوياً داخل المجتمع الفلسطيني على فعالياته السياسية وأذكت حلم الجماعة بالفرج القريب. عموماً، كان المشروع القومي حاضراً بقوة في بلورة الجماعة. وكان المشروع الاشتراكي أيضاً حاضراً بقوة لأنه كان أصلاً حليفاً مقروناً بالعروبة ومفاعيلها وليس لذاته. أما الانتفاضة الأولى فقد أثرت في إيجاد نقطة توازن بين الانتماء العروبي وذاك الفلسطيني. فقد اتضحت الحدود بينهما وامتدت عبرها الجسور. والإسلام السياسي جاء إلينا بكامل عدته وافدا كسيل عرمرم ليصير جزءا من المشهد الجواني لحياتنا كمجتمع عربي في الدولة اليهودية. أما البارز الآن في سيرورة تطور هذا المجتمع فهو تطور الوعي الجمعي على وقع خطاب فلسفي ومطلبي قومي مشتق من الشُرع الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين. وكان حتى الآن قد اشتق من المواثيق الدولية بخصوص حقوق الإنسان الفرد.

تغيير قواعد اللعبة

هناك وعي مُتزايد للحقوق الجماعية وإقرار بالهوية الجماعية التي لا فرار منها بعد الآن. هي مرحلة يطبع فيها العربي في الدولة اليهودية علاقته بهويته الجماعية مُتخلصاً من اعتقاده أنها ربما كانت (حردبة) تثقل كاهله وتعيق حراكه في الحيز العام الإسرائيلي. وهو يقدم على الحياة من خلال تأكيد التميز عن اليهودي والاعتزاز بالخصوصية وليس من خلال إنكار التميز والاختلاف.

إن المواثيق الحقوقية الدولية بشأن حقوق الأقليات والسكان الأصليين تتحدث عن حقوق

لو أراد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل أن يتأسرل لخرج المجتمع اليهودي عن بكرة أبيه ليمنعه من ذلك!.

الجماعة السياسية والروحية والمادية والتاريخية وصولاً إلى حق تقرير المصير. وقد رأينا مؤخراً اتساع رقعة الاقتناع بوجهة النظر القائلة إن كل صيغ التعامل مع الدولة العبرية قد فشلت ولم يبق سوى الذهاب إلى صيغ جديدة. وفي هذا الإطار يعاد النظر في كل صيغ "الشراكات اليهودية العربية" سعياً إلى بنائها من جديد على أسس أكثر إنصافاً للعربي. وفي هذا الإطار أيضاً يمكننا أن ننظر إلى مقاطعة المجتمع العربي في إسرائيل للانتخابات الأخيرة لرئاسة الحكومة (فبراير ٢٠٠١). فقد كانت المقاطعة بنسبة ٨٠٪ مؤشراً على الوعي الجمعي والإرادة الجمعية اللذين يعكسان رغبة في تغيير قواعد اللعبة والزمن الإسرائيليين. وهي إصرار على التأسيس لـ "عقد اجتماعي" جديد بمشاركة المجتمع الفلسطيني ندا كاملاً وليس باستثنائه وتغييبه، وعلى حسابه كما هو الواقع حتى الآن.

وعليه، نرجح أن الأمور ستتطور منذ الآن على نحو مختلف في مساحة سيرورة تطور المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعلاقته بالدولة والأكثرية اليهودية فيها. لا نستبعد أن تفتح ملفات جديدة بين الجانبين وأن ينفتح الأفق على سيناريوهات مُتعددة في يمينها وتتالي المواجهات تصعيدا حتى العصيان المدني أو التمرد المسلح (انظر ما حدث للألبان في مقدونيا) وفي يسارها الذهاب إلى صيغة حوارية من العلاقات من شأنها أن تفضي إلى نوع من الحكم الذاتي أو ضمان حق تقرير المصير في حدود الدولة العبرية مع إقامة التوازنات الضرورية مع المحيط العربي على مواسمه ومع الكيان الفلسطيني الجار. ومهما يكن السيناريو الذي سيتطور فإنه سينحكم أكثر فأكثر لسيرورة تطور الهوية الجمعية وتعزيزها لدى العرب في إسرائيل. ويساعد على ذلك جملة عوامل ذاتية وموضوعية لعل الأبرز فيها هو السياسة الإسرائيلية الرسمية التي تدفع الجماعة العربية دفعاً إلى بناء نفسها هوية مقابلة للهوية اليهودية التي ألفت الهوية الإسرائيلية أو طغت عليها في هذه المرحلة.

معضلة الوجود

إن خمسة عقود ونيف من التجربة أثبتت بما لا يقبل الدحض أو الاستئناف حقيقتين: الأولى : مهما يكن طابع وهوية الائتلاف السياسي الحاكم في إسرائيل فإن التعامل مع العرب هو ذاته من حيث الجوهر والفلسفة والمفاهيم. الثانية: مهما تغيرت المحاور السياسية داخل الجماعة العربية وتوجهها إلى الدولة ومهما تبدلت العلاقة بينها وبين النخب الإسرائيلية فإن وضع الجماعة العربية ومكانتها لن تتغير ولن تحل المعضلة الوجودية بين الدولة والجماعة العربية فيها. وهي جماعة لم تتأسرل في المحصلة كما يبدو لأول وهلة، بل وقفت في خط النار الأول في المواجهة مع المشروع الصهيوني ونتاجه. وقد تكون هذه المجموعة قد أصابت أو أخفقت في أدائها، لكنها يقينا لم تتأسرل كما يُزعم من الخارج ويؤمل لدى الأكثرية اليهودية. كما أنها غير قادرة على التأسرل في وقت تتهود فيه الدولة العبرية على وقع إعادة إنتاج هوية الجماعة اليهودية. على أي حال ستكون الأمور أسهل على المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل لو أن العالم العربي أنتج نموذجه الناجح في الحوار. لكن حتى يحصل ذلك نرى المحيط العربي ملزما بتوفير أفق للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل كي يدخل الفضاء العربي كجزء منه فاعل ومتفاعل معه عبر الحدود السياسية المرسومة راهنا. وفتح الأفق يعني أن يتم التمييز بين التطبيع بفعل السياسة الإسرائيلية وخدمة لها وبين التواصل الفلسطيني العربي الذي من شأنه أن يمكّن الجماعة ويشق لها مسارا من التطور الطبيعي في حضن العروبة لا شرودا عنها، كجزء منها تحدر من صلبها وليس كابن بالتبني. وهنا لا بد من التأكيد على أن في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل جهات وأوساطاً أهلية وشعبية معنية بالتواصل مستعدة لحمايته من الانزلاق نحو التطبيع. وسيكون وضعنا كعرب كارثيا لو أن الباب ظل موصدا في وجهنا . التواصل حقنا الإنساني المنصوص عليه ورفض التطبيع حكم المقبول علينا، أيضا.

التواصل حقنا الإنساني وسيكون وضعنا كعرب كارثياً لو ظل الباب موصداً في وجهنا.

هوية الغرباء في وطنهم!

نادية روحانا

مدير مركز مادا- المركز العربي للبحوث الاجتماعية والتطبيقية- حيفا

في اللغة الاصطلاحية السياسية للفلسطينيين، يطلق على الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل "فلسطينيي الداخل" إشارة إلى موقعهم الجغرافي داخل فلسطين. غير أنه بتحرك المركز السياسي الفلسطيني من المنفى إلى الضفة الغربية وغزة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، أصبح هذا المصطلح يطلق للإشارة إلى الضفة الغربية وغزة. ولكن واقع الأمر هو أن "فلسطينيي الداخل" كانوا دائما خارج السياسة والمجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، وبطريقة ما، خارج الخبرات الوطنية الفلسطينية والإسرائيلية والهوية الأصيلة.

بالرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني بفضل تاريخهم ووعيهم الوطني المشترك وثقافتهم المشتركة، وبالرغم من أنهم مواطنون إسرائيليون يتمتعون بحقوقهم القانونية والسياسية في الانتخاب والتمثيل السياسي، إلا أنهم ليسوا إسرائيليين بالكامل، وبشكل ما، ليسوا كذلك فلسطينيين بالكامل.

بين مجتمعين

إن جوهر كفاحهم السياسي على مدى ٥٤ عاما منذ تفكيك مجتمعهم ونفيه، ومنذ أن أصبحوا أقلية في وطنهم، كان وما زال هو الحصول على مواطنة متساوية والمحافظة على سلامة هويتهم الوطنية. على أنهم ظلوا حتى يومنا هذا على هامش كل من المجتمعين، وهو الشئ الذي كان له عميق الأثر على هويتهم الجماعية.

ومن أجل فهم عمق هذا المأزق السياسي وأثره على الهوية الجماعية للعرب، من الأهمية بمكان النظر في الخصائص غير العادية لعلاقة العرب في إسرائيل مع "دولتهم" من ناحية ومع "شعبهم" الفلسطيني من ناحية أخرى. تشير أكثر العناصر ذات المغزى في العلاقة مع إسرائيل إلى خبرات من الاستبعاد والحرمان، حيث تشكك إسرائيل من خلال سياساتها وقوانينها وأيديولوجيتها المعلنة في الوجود الجماعي للفلسطينيين، كما تتحدى أصالة علاقة الفلسطينيين بالأرض وتعتبرهم أعداء أو مصدر تهديد لها، بل وعادة ما تعبر إسرائيل عن رغبتها في عدم وجود الفلسطينيين على الإطلاق.

وعلى الجانب الفلسطيني، عادة ما يتم تجاهل مصير عرب إسرائيل إذا ما قورن بالقضايا الكبرى التي يواجهها الفلسطينيون الآخرون. كذلك، فإن مخاوفهم الجماعية تستبعد من الأهداف الوطنية للحركة الوطنية الفلسطينية، ولا يعبر عنها في أية مفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل فلننظر على سبيل المثال في ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل: علاقة الفلسطينيين بالأرض كسكان أصليين، وحقوق المواطنة وواقع كونهم أقلية قومية في إسرائيل.

أولا، إن كون المجتمع العربي في إسرائيل أقلية من السكان الأصليين متأصل فيهم العلاقة مع وطنهم وحس الانتماء والملكية هو من المسلمات التي تعد بالكاد محل جدل تاريخي. في حين أننا نجد أن العرب في إسرائيل يحرمون سرا أو جهرا، من وضعهم كسكان أصليين ليصبحوا وفقا للتيار الرئيسي للأيديولوجيا الصهيونية أو وفقا لمعظم الإسرائيليين أجانب أو غرباء أو غازين أو ضيوفاً يتم التساهل معهم.

لقد رسخت هيمنة الدولة وأيديولوجيتها التي تعتبر البلد وطنا مقصورا على اليهود، وعى الرأي العام اليهودي بأن العرب لا يمتون بصلة أصيلة إلى المكان كوطن لهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع العربي نفسه لم يبدأ في المطالبة بوضع السكان الأصليين إلا في السنوات القليلة الماضية، وذلك بالرغم من أوجه الظلم التي يتعرض لها والتي تنبع بالأساس من حرمان عرب ٤٨ من حقهم كسكان أصليين (على سبيل المثال: الاعتراف بهويتهم، الاعتراف البسيط بأن البلد وطنهم، التحكم في الأراضي والاستقلال الاقتصادي). لقد سمح الإدراك الصهيوني للعرب كغرباء وكمحتلين لأرض الدولة اليهودية للإسرائيليين بمصادرة الأراضي العامة أو الخاصة وقصر استخدامها على المواطنين اليهود دون أن يحرك الرأي العام اليهودي أو النظام القضائي ساكنا. لا تعترف الدولة الإسرائيلية بعشرات القرى والمدن العربية. كذلك يصل عدد العرب الذين أصبحوا لاجئين في الداخل، ممن دمرت مدنهم الأصلية وسلمت أراضيهم للمدن اليهودية والكيبوتز ٢٠٪. ولا يسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى قراهم أو استعادة أراضيهم، وتبقى هذه القضايا في ذيل أولويات الأجندة السياسية العربية لأن الأقلية العربية تفتقر إلى القوة الكافية لتحدي ما فرض عليهم من حرمان .

ثانيا، أن أكثر العوامل أهمية في تحديد الموقف الذي تتنهجه إسرائيل إزاء مواطنيها العرب هو أن إسرائيل دولة يهودية إثية، وهى رؤية تقصر الدولة على اليهود ولا تترك مجالا لغير اليهود. وبذلك فإن ما يحدد معايير الانتماء لهوية الدولة ومراكز القوى وتوزيع الموارد هو كون الفرد يهوديا عوضا عن مواطن إسرائيلي. وبهذا فإن إسرائيل دولة في خدمة الشعب اليهودي سواء من المواطنين الإسرائيليين أو غير الإسرائيليين، وليست في خدمة مواطنيها مثل غيرها من الدول الوطنية. وعلى العكس من ذلك، ترى إسرائيل في وجود الأقلية العربية عائقا أمام المشروع اليهودي الإثني، وبالتالي ينبغي إحكام القبضة على العرب، ولو من خلال السياسات الملتوية أخلاقيا مثل تشجيع التفتت الداخلي والتوتر الاجتماعي وغيرها من السياسات.

وينعكس هذا الإقصاء الصارخ بصورة صارخة في السياسات الأساسية. والقانون الأساسي والقوانين الأخرى والعديد من اللوائح. إن ما يختبره العرب في إسرائيل ذات التمركز الإثني ليس التمييز المشابه لما تتعرض له الأقليات أو غيرها في الدول الوطنية، بل الاستبعاد والطرد والمعاملة كأعداء للدولة ومصدر تهديد لها.

الهامش الديمقراطي

وقد يكون ضربا من التضليل أن نصف المشروع الإثني الإسرائيلي دون الإشارة إلى الهامش الديمقراطي الواسع في إسرائيل. فبالرغم من أن الديمقراطية الإسرائيلية تطبق بالكامل مع اليهود فقط، إلا أنها توفر للمواطنين العرب هامشا كافيا من الحريات السياسية والخدمات الاجتماعية يجعل معظم الفلسطينيين في إسرائيل يأخذون مواطنتهم على محمل الجدية ويعتبرونها ميزة. إن المواطنة، وإن كانت غير متساوية، هى ما يصل العرب بإسرائيل وبالأغلبية اليهودية لأن العديد من العرب يفترضون أنه بمجرد حل القضية الفلسطينية الأكبر، سيمكن للمواطنين العرب، مع حلفائهم اليهود من غير الصهاينة، العمل على جعل القضايا الرئيسية المتعلقة بالمواطنة المتساوية

وفصل الدين عن الدولة موضع تركيز واهتمام للمجتمع بأكمله. لقد لاقت الرؤية السياسية لإسرائيل كدولة لكل مواطنيها، والتي يدفع بها القيادات الوطنية العلمانية، رواجا كبيرا في المجتمع بصفتها برنامجا قد يؤدي بالتدريج إلى دولة ديمقراطية لا صهيونية.

ثالثا: بالرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون أقلية وطنية وفقا لأي معيار ديمجرافي أو وعي وطني كعرب وفلسطينيين أو وعي تاريخي، إلا أن إسرائيل لا تعترف على الإطلاق بهذا الواقع وترفض أن ترى في الفلسطينيين مجموعة قومية. فما زال الفلسطينيون محرومين من وجودهم القومي على المستويين النفسي والسياسي. وترى إسرائيل فيهم مجموعة من الأقليات تسعى جاهدة إلى تطبيق سياسات لتقسيمهم إلى مجموعات دينية صغيرة ومجموعات أخرى.

الحركة الوطنية

أما على الجانب الفلسطيني، فإن العرب إلى حد كبير غرباء على الحركة الوطنية الفلسطينية، فهم أبدا لم يشتركوا في الحركة أو يمثلوا في مؤسساتها. لقد تواصلت الحركة التي بدأت في المنفى مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وعزفت عن التواصل مع العرب في إسرائيل الذين وقعوا خارج الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني، إلا أنهم في غاية الأهمية للحركة الوطنية إلى الحد الذي يمكنهم من تقديم الدعم إلى مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وهو المشروع الذي يستبعدهم بالتعريف.

وبالرغم من أن العرب في إسرائيل يعاملون كغرباء في وطنهم، إلا أنهم قد جنبوا التجارب المريعة لحياة اللجوء، والنفي والاحتلال، التي تحدد معالم الخبرة الوطنية لغيرهم من الفلسطينيين. فهم لم يشتركوا في المقاومة الفلسطينية، كذلك فهم لم يتعرضوا لصعوبات جمة أو لإجراءات عسكرية مشددة أثناء الانتفاضة الأولى أو الثانية. بينما كانت الحياة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الأولى والثانية مقاومة وموت وتدمير وحظر تجول عسكري، وأخيرا اغتيالات وغارات عسكرية، واصل الفلسطينيون في إسرائيل حياتهم دون أية عائق مظهرين تضامنهم مع الفلسطينيين مع تجنب المواجهة. وجاء الاستثناء الوحيد في أكتوبر ٢٠٠٠ عندما تظاهر الفلسطينيون في إسرائيل تضامنا مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وقتلت الشرطة منهم ١٣ مواطناً.

إن مصير العرب في إسرائيل ليس بالضرورة الملحة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، كذلك فإنه لا يحتل موقعا بارزا في الأهداف الوطنية التي أعلنتها القيادة، حتى النخب الفلسطينية عادة ما تظهر تجاهلها لمصير العرب في إسرائيل، الذي يتأرجح بين اعتبار العرب متآمرين مع الإسرائيليين أو باعتبارهم نموذجا يحتذى به للمقاومة.

فعلى مدى العشرة أعوام الماضية، لم يشر الوفد الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل إلى أية قضية تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل.

وهكذا نجد أن جوهر التجربة الفلسطينية منذ إنشاء دولة إسرائيل كان ومازال الرفض والاستبعاد وعدم المساواة. وحتى دون وضع التأثيرات النفسية لتلك الخبرات الجماعية في الاعتبار، فلقد ازدادت حدة المصير الوجودي الجماعي للعرب بالاستنتاج بأن العرب لا يمكن وأن يتساووا مع اليهود في الدولة الصهيونية اليهودية!

وهكذا، فإنه من غير المستغرب أن نجد أن الفلسطينيين لا يشعرون بالانتماء أو الارتباط بإسرائيل أو الاندماج فيها، ومع ذلك، نجد أن ما يلاقيه عرب إسرائيل من الجانب الفلسطيني هو التهميش والتجاهل لأنهم يحملون وطأة المقاومة الفلسطينية.

الحكم العسكري

إن سجلات تاريخ العرب في الدولة اليهودية كانت وما زالت بشكل عام تاريخاً من الصراع للتغلب على وضع الغرباء الأبديين الذي فرضه عليهم ديناميكيات النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي ما زال يتأرجح من اتجاه لآخر: الصراع من أجل المساواة والاندماج الكامل في النظام الإسرائيلي، أو التأكيد بصورة كاملة على هويتهم الفلسطينية.

ففي العقدين الأول والثاني ما بين ١٩٤٨-١٩٦٦، فإن عرب إسرائيل، قد وجدوا أنفسهم تحت نظام تحكم عسكري مصمم لاستئصال مواردهم من أجل بناء الدولة الصهيونية الصغيرة. فلقد تم معاملتهم على أنهم جيش مهزوم، وهم بالفعل كذلك بدلا من مواطنين متساويين. وفي ذلك الوقت، تصدر صراعهم الحزب الشيوعي الإسرائيلي حيث شملت أجندته رفع الحكم العسكري، ومحاربة سرقة الدولة للأراضي، وتحسين الخدمات العامة. وكانت هذه فترة من الصدمة الوطنية والخوف الجماعي حيث كان الهدف الرئيسي هو ملازمة المكان. فلم تكن الهوية الفلسطينية أو الهوية الإسرائيلية موضع اهتمام في الخطاب العام.

هذا وقد شهدت الفترة بعد حرب ١٩٦٧، واحتلال ما تبقى من فلسطين، والاحتكاك المتجدد والمريك مع الفلسطينيين المحتلين، تدرجا في إعادة التأكيد على هويتهم الفلسطينية بالتوازي مع البزوغ المتجدد القوي للهوية الفلسطينية مع ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد شهدت فترة السبعينيات ظهور العديد من المنظمات الوطنية المحلية والحركات الطلابية، وإضراب يوم الأرض في ١٩٧٦ والذي أصبح علامة بارزة على المقاومة الناجحة غير البرلمانية وتكوين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهو التحالف المؤقت بين الحزب الشيوعي والمجموعات الوطنية.

وفي انتخابات عام ١٩٧٧، حصلت الجبهة الديمقراطية على نصف أصوات العرب، وهي أعلى نسبة تم تحقيقها. لقد كان جوهر الصراع السياسي تحت قيادة الجبهة الديمقراطية هو تحقيق المساواة دون تعريف توابعها بالنسبة للدولة الإسرائيلية وهوية العرب.

لقد تميزت فترة أواخر السبعينيات والثمانينيات بالتنظيم المستقل للوطنيين في شكل قائمة ترشيحات للكنيست، ألا وهي القائمة التقدمية من أجل السلام. التي مثلت تحالفا للمجموعات الوطنية العربية التي أكدت على هويتها الفلسطينية ومجموعة يهودية صغيرة من اليسار. في الواقع فإن الجانب العربي في القائمة التقدمية مثّل وعيا فلسطينيا بارزا وأكد على الجذور والانتماءات الفلسطينية للمجتمع العربي وأظهر تأييدا عميقا لأهداف الحركة الوطنية الفلسطينية وأسس قنوات اتصال مع القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، غير أن القائمة التقدمية لم تقدم أية رؤيا لمستقبل المواطنة الإسرائيلية أو معنى المساواة، ولكنها مثلت تأرجحا كاملا نحو الهوية الوطنية الفلسطينية بعيدا عن الهوية الإسرائيلية.

وفي غضون الثمانينيات والتسعينيات، انبثقت الحركة الإسلامية كقوة سياسية عظمى، وعلى الصعيد الآخر، ظهر حزب براجماتي غير مؤدلج (الحزب العربي الديمقراطي)، والذي مثل في جوهره تنامي التمثيل العربي في حزب العمل. ولقد تفادت كل من الحركة الإسلامية والحزب العربي الديمقراطي التعامل مع القضايا المعقدة المتعلقة بالمواطنة الإسرائيلية والهوية الفلسطينية.

أما في العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الأخيرة، فقد انبثقت في إسرائيل قيادة عربية وطنية وعلمانية جديدة حفزت النخب الثقافية والانتجلنسيا في مشروع وطني سعى إلى ردم الهوة بين المواطنة المتساوية والهوية الوطنية، ألا وهو التحالف الوطني الديمقراطي.

وهو القوة الكبرى الوحيدة التي تعاملت مع قطبي الهوية العربية. تقدم التحالف الوطني الديمقراطي أولا لترشيحات الكنيست مع الجبهة الديمقراطية وحاز على مقعد واحد، ثم تقدم لاحقا كقائمة منفصلة في ١٩٩٩ وكسب مقعدين، وتحت قيادة عزمي بشارة، قدم التحالف الوطني الديمقراطي الجهد الفكري الجاد الأول من نوعه للتعامل مع المواطنة الإسرائيلية والهوية الفلسطينية بطريقة يتم بمقتضاها سحب الأقلية العربية من "خارج" كل مجموعة إلى مركزها. لقد مثل التحالف الوطني الديمقراطي بأكثر درجات الوضوح إمكانية تمتع العرب واليهود بحقوق متساوية في إسرائيل غير صهيونية يمكن تحويلها إلى دولة لكل مواطنيها. كذلك فقد عبر التحالف عن بعض التغييرات الدستورية والسياسية والاجتماعية التي يتطلبها مثل هذا التحول، ولكنه اكتفى بذلك دون تطوير هذه الرؤية إلى برنامج سياسي. يؤكد التحالف الوطني الديمقراطي على

أنه بمجرد نزع الإثنية عن الدولة، فإن الأقلية العربية سوف تكتسب هوية وطنية عربية وسوف تصبح جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وبذلك ستردم الهوة بين المكونين الأساسيين لهويتها. إن المطالبة بكلا المكونين يتطلب تغيراً سياسياً على الجانب الإسرائيلي وعلى الجانب العربي نفسه في حين أنه لم يتم مناقشة طبيعة هذا التحول أو توضيحه إلا فيما يتعلق بطبيعة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي.

انتفاضة أكتوبر

طالما نظر إلى حجر الزاوية في التحول المطلوب على أنه المواطنة المشتركة بين العرب واليهود. ولكن حجر الزاوية قد ضرب في الصميم بعد الانتفاضة الأخيرة. ففي مواجهة المظاهرات العربية التي اندلعت في أكتوبر بعد أيام قليلة من بدء الانتفاضة الفلسطينية، قتلت الشرطة الإسرائيلية ١٣ متظاهراً عربياً. كذلك قام المواطنون اليهود الغاضبون بتدمير الأعمال التجارية العربية. لقد غيّرت الانتفاضة الحالية -على عكس أي تطور كبير في النزاع العربي- الفلسطيني، بما في ذلك الانتفاضة الأولى واتفاقيات أوسلو- نهائيا من طبيعة العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين. وينسحب هذا بصورة خاصة على الأيام الأولى المصيرية. فيما يتعلق برد إسرائيل على المظاهرات التي اندلعت في مختلف المحليات العربية في إسرائيل. حيث أثار هذا الموقف شكوكا عميقة لدى العرب إزاء قيمة مواطنتهم الإسرائيلية. كذلك زاد السلوك الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة منذ أكتوبر من العام الماضي من عمق الانشقاق الذي ظهر بين المجتمعين، وربما يكون قد أحدث ضررا لا يمكن إصلاحه في نسيج العلاقة البالية بالأساس.

وبتزعزع الثقة في طبيعة وقيمة المواطنة الإسرائيلية، يبدو أن المشروع الوطني العلماني، الذي نظر إليه على اعتبار أنه مخرج من التهميش المزدوج الذي يتعرض له عرب إسرائيل، قد وصل إلى مأزق خطير يدركه كل من النخبة والعامة، ليس فقط من عدم التوافق ما بين الحقائق القائمة على أرض الواقع، ولكن أيضا من الفشل في تخيل ولو بصورة نظرية، واقعا متسقا في إطار التفكير الوطني العلماني.

وإلى حين يمكن تخيل مثل هذا الواقع، فسوف يظل "فلسطينيو الداخل" خارج كلا المجتمعين وكلتا المؤسستين.

أسرى الداخل بين المطرقة والسندان

منذ قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين التاريخية، وشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الشتات والمهجر، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وما تبقى من العرب الفلسطينيين داخل حدود ما بات يعرف بالخط الأخضر، يكافح ويناضل للعودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة وتحريرها من المحتل الجاثم على صدرها منذ أكثر من خمسين عاماً خلت . ولم تكن هذه الفئة الفلسطينية التي بقت على أرض الأجداد، بمعزل أو بمنأى عن تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وساهمت بشكل أو بآخر في هذا الفعل الوطني، وقد أخذ هذا الفعل أشكالا مختلفة من النضال، وإن كان دائماً يتفاوت في حدّته .

وأن يكون الاحتلال، يكون القمع والاضطهاد والإرهاب وبالتالي أيضاً الاعتقال، وهي حالة أو ظاهرة ملازمة ومرافقة لهذا الوضع، فحالة الأسر والاعتقال ظاهرة شائعة في أوساط شعبنا ، ولا يكاد بيت واحد لم يعشها بشكل عام، أو تحديداً لدى العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

واقع أسرى الداخل

تبدأ إشكالية هؤلاء الأسرى بتعريف من هم، من الناحية القانونية، والتعريف هنا يخضع لمزاج القانون الاسرائيلي الذي يتغير باستمرار وفق مصلحته الآنيّة .. فمثلاً عندما تمّ توقيع اتفاق أوسلو وتطرق إلى موضوع الأسرى، اعتبرت إسرائيل هذه المجموعة من المعتقلين خارج نطاق المفاوضات، لاعتبارها إياهم (مواطنين إسرائيليين) ، وحين طالب الأسرى بالتعامل معهم وفق قانون المواطنة الاسرائيلية، كان الرد أنكم حالة خاصة ولا يمكن توفير الشروط القانونية الإسرائيلية لكم بالتالي ومن الناحية العملية، فهم ومن وجهة النظر القانونية الإسرائيلية حالة خاصة غير معرّفة قانونياً، تشكّل مدخلاً لحرمانهم من حقوق المواطنة من جهة ومن جهة أخرى لا يتم التعامل معهم أسوة بإخوانهم الأسرى الفلسطينيين. وفي حالة خاصة، تحدونا ذكرها في هذا السياق الهام من معاناة الأسرى وذويهم، نسوق مثالاً على حادثة وقعت مع الأسير مخلص برغال، حيث توفي والده عام ١٩٩٨ ، وكان حينها قد مضى على وجود مخلص، ١٣ عاماً في المعتقل، وبعد تدخّل الجمعية وعدد من المؤسسات الحقوقية وأعضاء كنيست عرب ويهود تم وعد العائلة بإخراج مخلص لحضور الجنازة، وعليه تمّ وضع الجثة أسبوعاً كاملاً في الثلاجة انتظاراً لمخلص، لكن دون جدوى، مع كل ما ترتب على ذلك من معاناة للأهل وله.

هذا ويتعرّض الأسرى من هذه الفئة لشتى أنواع التنكيل وسياسة القمع والإرهاب داخل السجون، حيث تهدف هذه السياسة إلى إحباط وردع الآخرين من الانخراط في أعمال المقاومة، فهناك الضغط النفسي المتواصل، من خلال عدة إجراءات تقوم بها سلطات السجون من منع الدواء والغذاء أحياناً وحشر الأسرى في غرف مكتظة حيث يضطرون للأكل والنوم والدراسة والصلاة في نفس الغرفة ولا يغادرونها إلا لساعة واحدة تحت حراسة مشددة .

ولا تحديد لفترة الحكم، وقد يبقى الأسير هناك إلى ما شاء الله، مع غياب إمكانية الإفراج، فهناك ثلاثة أسرى مضى على حبسهم حتى يومنا هذا ٢٠ عاماً، كريم يونس، ماهر يونس، سامي يونس الذي يبلغ من العمر الآن، ٧٣ سنة ويعاني من مرض القلب والسكر ، دون الاكتراث به أو العمل على معالجته أو الإفراج عنه لأسباب مرضية، ويسري ذلك أيضاً على الأسير وصفي منصور.

ويتم حرمان الأسرى من خدمات الشؤون الاجتماعية التي تعنى بوضع الأسير الاجتماعي وبعائلته وتكون مقدمة لتأهيله إلى فترة ما بعد السجن. وعليه نلخص وضعهم على النحو التالي:

١-عدم تحديد مدة الحكم (المؤبد) وهذا يعني أن فترة الأسر هذه لا حدود لها. ومن ثم فهم محرومون من تخفيض ثلث المدة.

٢- حرمانهم من حق الخروج لزيارة الأهل في مناسبات خاصة (مناسبة فرح أو موت) أحد أفراد العائلة من الدرجة الأولى .

٣- منع الاتصال الهاتفي مع الأهل في حالات خاصة، والحرمان حتى من مصافحة الأهل أثناء الزيارة العادية للسجن.

٤- تحديد مساحة لكل أسير لا تتعدى متراً واحداً.

٥- تحديد فترة تواجد الأسرى خارج الغرف (في باحة السجن) بساعة واحدة يومياً .

٦- تحديد الكتب ومواد القراءة وفق معايير محددة تحرمهم من التواصل من خلال الإعلام مع العالم خارج السجن .

٧- وضع الأسرى في سجون بعيدة عن مكان سكناهم بشكل مقصود لتعذيب الأهل .

٨- إجراءات تفتيشية تعسفية يومياً داخل الغرف وقلب حاجيات الأسرى وخلطها ببعض .

٩- يعاني الأسرى من حرّ الصيف الشديد ومن البرد القارس في الشتاء لعدم وجود تدفئة وتهوئة.

إعداد
الدائرة الإعلامية
جمعية أنصار السجين

المنظمات الأهلية في فلسطين ٤٨ خصوصية الدور

أليف الصباغ

باحث في الشئون الإسرائيلية والفلسطينية

تعود جذور المنظمات الأهلية الفلسطينية في إسرائيل إلى العهد العثماني في فلسطين مرورا بالانتداب البريطاني فالاحتلال الصهيوني للجزء الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨ وإقامة إسرائيل. اتسمت هذه المراحل الثلاث بغياب السلطة السياسية الوطنية في فلسطين، الأمر الذي جعل العلاقة ما بين السلطة السياسية والمنظمات الأهلية تتسم بالعدائية بمستويات مختلفة وطبقا للظرف السياسي الموجود.

تخوفت السلطة الإسرائيلية، في بداية عهدها، ليس فقط من قيام منظمات أهلية فلسطينية في الداخل ، بل من قوة المنظمات الأهلية اليهودية القائمة ، أيضا. وأصر بن غوريون على دمج بعض المنظمات اليهودية بالسلطة وتحجيم بعضها الآخر عن طريق الدعم الحكومي الذي قُدّم لها. في ظل الحكم العسكري، الذي فُرض على الفلسطينيين داخل إسرائيل حتى العام ١٩٦٦، لم تسمح السلطة الإسرائيلية بقيام منظمات أهلية فلسطينية خشية تحولها إلى أنوية لتنظيمات سياسية ذات طابع قومي. وقد استمر غياب المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل ما بعد زوال الحكم العسكري، بل حتى منتصف السبعينيات وذلك لعدة أسباب أهمها الخوف من ملاحقة أجهزة المخابرات الإسرائيلية لناشطيها ، ولكن ذلك تغير مع تغيير قانون الجمعيات في إسرائيل عام ١٩٨٠ وتنامي المنظمات الأهلية على الصعيد العالمي والإسرائيلي على حد سواء. ففي حين كان عدد الجمعيات الفلسطينية عام ١٩٧٩ لا يزيد عن ٤٦ جمعية مسجلة وصل عددها عام ١٩٩٠ إلى ١٨٦ جمعية فإنه اليوم يزيد عددها عن ألفين، هذا في الوقت الذي يقترب فيه عدد الجمعيات عامة في إسرائيل من ثلاثين ألفاً.

قيود قانونية

إن الصعوبة القانونية لتسجيل جمعيات ذات طابع سياسي أو قومي أدت في منتصف السبعينيات، إلى تشكيل لجان شعبية مثل لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ولجان الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية وغيرها. وفي العام ١٩٨٠ جرت محاولة فلسطينية جريئة للتنظيم الذاتي على أساس قومي ، وتمت الدعوة إلى انعقاد مؤتمر عام لهذه الغاية في العاشر من فبراير، سمي بمؤتمر الجماهير العربية، إلا أن مناحيم بيغن رئيس الحكومة، آنذاك، منع انعقاده مستخدما قانون الطوارىء الانتدابي، هذا القانون الذي ما يزال فاعلا حتى اليوم. كل ذلك لم يمنع اللجنة المبادرة للمؤتمر من تشكيل لجنة متابعة عليا للجماهير العربية ولجان فرعية لمتابعة قضايا التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي إلى جانب لجنة الدفاع عن الأراضي، وما تزال لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، والتي سجلت مؤخرا كجمعية، تأخذ دورا بارزا وناشطا إلى جانب لجنة المتابعة العليا. هذا ويمكن أن نرى بجمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية، والتي أقيمت وسجلت كجمعية عام ١٩٨١، نموذجا آخر أو بديلا للجنة متابعة شؤون الصحة، وفي العام ١٩٩٦ أقيم المركز القانوني لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل- "عدالة" والذي أصبح يشكل إلى حد كبير مرجعية قانونية للجنة المتابعة العليا، كما أقيم عام ٢٠٠٠ المركز العربي للتخطيط البديل ضم إليه ملفات لجنة الدفاع عن الأراضي، وتجري هذه الأيام إعادة بناء لجنة المتابعة لقضايا الرفاه الاجتماعي.

وكانت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان قد أقيمت وسجلت جمعية عام ١٩٨٨ برئاسة الشخصية الوطنية الراحل منصور كردوش. وفي العام ١٩٩٧ قام عدد من الجمعيات الفاعلة بتشكيل اتحاد جمعيات أهلية عربية " اتجاه". إضافة لهذه المؤسسات أقيمت (١٩٨٠) جمعية أنصار السجين، ولجنة التوجيه الدراسي للطلاب الجامعيين العرب (١٩٩١) ولجنة الدفاع عن حقوق المهجرين في وطنهم (١٩٩١) وجمعية "البيت " (١٩٩٥) للدفاع عن حق الإنسان الفلسطيني في المسكن، وذلك في ظل الهجمة السلطوية لهدم البيوت العربية بحجة البناء غير المرخص. كما أقيمت لجنة الأربعين ، التي تناضل للحصول على اعتراف الدولة الرسمي بأربعين قرية فلسطينية قائمة حتى قبل إقامة الدولة، وجمعية "مساواة" (١٩٩٩) التي شكلت في بدايتها مشروعا لاتحاد الجمعيات (اتجاه) لتشكيل لوبي برلماني لنصرة حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وجمعية "الأهالي" التي تُعنى برفع مستوى المشاركة الجماهيرية العربية في الحياة السياسية من خلال تنظيم شرائح مهنية واجتماعية في أطر خاصة بها. هذا وأقيمت خلال هذه الفترة جمعيات لرعاية حقوق المرأة الفلسطينية، منها جمعية نساء وفتيات ضد العنف (١٩٩١)، وملجأ للنساء المضروبات وآخر للفتيات في ضائقة، وجمعيتا "السوار" (١٩٩٧) و"كيان" النسويتين. وكانت منذ الثمانينيات قد أقيمت عدة مراكز لرعاية شؤون الأ طفال العرب مثل دار الطفل العربي في عكا وجمعية أصدقاء الأطفال العرب في حيفا ١٩٨٦ ومركز الطفولة في الناصرة ١٩٨٨.

الحركة الإسلامية

إضافة إلى ذلك أقامت الحركة الإسلامية، والتي يتصاعد نشاطها وتأثيرها منذ الثمانينيات، جمعيات كثيرة في مجالات عدة أكبرها وأهمها مؤسسة الأقصى، التي بنت المسجد الأقصى الصغير في مدينة أم الفحم وحولت الموقع إلى مركز ديني واجتماعي وصحي. إضافة إلى ذلك، تقوم مؤسسات الحركة الإسلامية في البحث عن مواقع المساجد التي هدمها الاحتلال الإسرائيلي داخل مناطق الـ ٤٨ وتوثيق ذلك ومحاولة ترميمها مؤخراً. أقامت الحركة الإسلامية مركزا قانونيا آخر "الميزان"، وجمعيات أخرى

لرعاية الأيتام والعائلات المحتاجة.

برز الدور السياسي للجمعيات المذكورة مؤخراً، خلال أحداث أكتوبر الدامي، أو ما يسمى بهبة الأقصى، إذ أقدمت الشرطة الإسرائيلية على قتل ثلاثة عشر شابا فلسطينيا رميا بالرصاص وهم مواطنو الدولة، فنشطت الجمعيات في توثيق الأحداث ميدانيا وتقديم الخدمات القانونية والصحية والمساعدة المادية للمحتاجين، كما عملت على تنظيم أهالي الشهداء وتخليد ذكراهم. كما برز دور عدد من هذه الجمعيات، على الصعيد الدولي، من خلال التنسيق مع منظمات أهلية عربية في التحضير لمؤتمر ديربان في جنوب أفريقيا، والذي شكل أكبر تجمع دولي لمنظمات حقوق الإنسان لمناهضة العنصرية ، وذلك بفضح السياسة العنصرية لإسرائيل والكشف عن الطابع العنصري للصهيونية وتجسيدها في الدولة اليهودية.

الصوت العالي

أخذت المنظمات الأهلية الفلسطينية في إسرائيل، خلال السنوات العشر الأخيرة، تحتل دورا هاما، إلى جانب الأحزاب، في الحياة السياسية والبنيوية لجماهير الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل. خلال هذه الفترة، وفي هذا الوقت بالذات يتساءل الكثيرون عن الدور الذي تطمح أن تلعبه هذه المنظمات في معالجة الواقع الفلسطيني ورسم خطوط مستقبله. ولا بد أن نشير أن أعين المؤسسة الحاكمة في إسرائيل لا تغفو عن هذا الدور المتعاظم، وبالأخص عن عدد من المنظمات التي يصل صوتها إلى أوروبا وأمريكا ولجان الأمم المتحدة المختلفة. وأخص من هذه المنظمات، للذكر وليس للحصر: "اتجاه"؛ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان؛ جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية؛ "عدالة"؛ "جمعية المهجّرين"؛ "لجنة الأربعين"؛ جمعية الأقصى وحماية المقدسات الإسلامية؛ جمعية مساواة؛ لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربية ..إلخ. لقد شعرت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل بارتفاع هذا الصوت عاليا في مؤتمر ديربان، الأمر الذي أزعجها إلى حد كبير كما أزعج بعض الصناديق الداعمة لمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني داخل إسرائيل. كل ذلك، أعاد النقاش داخل الجمعيات وكذلك في أروقة المؤسسة الحاكمة وإدارات الصناديق الداعمة، حول الدور الذي تلعبه أو ينبغي أن تلعبه المنظمات الأهلية الفلسطينية في إسرائيل، على الصعيدين المحلي والدولي، الخدماتي والسياسي. يُذكر، أن حرمان المنظمات الفلسطينية في الداخل من الدعم الحكومي، أسوة بالمنظمات اليهودية، صب في صالح الموقف الوطني، وحرر موقفها السياسي إلى حد كبير، فأضفى على مواقفها طابعا وطنيا مستقلا. هذا النقاش لم يغب، أيضا، عن جدول أعمال الأحزاب السياسية العربية، التي رأى بعضها، في الجمعيات الناشطة دوليا، كمن يريد أن يقتطع من دورها السياسي. من هنا، نرى ضرورة أن تبادر كافة المؤسسات ذات الصلة للعمل على توضيح مكانة منظمات العمل الأهلي في رسم مستقبل جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المهام المطلوبة من هذه المنظمات في واقعها الإسرائيلي، وذلك في ظل نظام دولي جديد وتحديات مادية وسياسية وقانونية، على الصعيدين المحلي والدولي، مقارنة بالمنظمات الأهلية اليهودية داخل إسرائيل، وبالمنظمات الأهلية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، والمنظمات الأهلية العربية في البلدان العربية المختلفة

في الجوهر، تقوم المنظمات الأهلية عامة بنشاط يبادر إليه المواطنون بهدف تلبية حاجاتهم حين تتخلف السلطة السياسية/ الدولة عن القيام بذلك. تختلف أدوار هذه المنظمات باختلاف النظام السياسي وعلاقة الد ولة بمواطنيها، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع نفسه. وعليه، يمكن تلخيص أهمية المنظمات الأهلية في الدول الصناعية المتطورة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بما يلي:

١- تقديم الخدمات الضرورية للمواطن في ظل مسيرة خصخصة الإنتاج المتسارعة وتخلي الدولة عن دورها في تقديم الخدمات.

٢- توطيد الديموقراطية من خلال المشاركة الشعبية المنظمة والمتزايدة في اتخاذ القرارات المرتبطة بحاجاتهم اليومية.

٣- ومن خلال ذلك، تستطيع الدولة التعرف على حاجات المواطنين ومواضيع اهتماماتهم اليومية، مما يساعد السلطات في رسم سياساتها المستقبلية.

أية أدوار؟

ليس بالضرورة أن نلاحظ هذه الميزات الثلاث عند البحث في نشاط المنظمات الأهلية في "الدول" العربية مثلا. فالدولة العربية لم تتخلّ عن تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها لأنها لم تقم بذلك بعد، والدولة العربية لا ترى بالنشاط الشعبي وتنظيم الجمهور لتلبية احتياجاته توطيداً للديموقراطية لأن الديموقراطية أصلاً غيرموجودة، بل ترى بالنشاط الشعبي المنظم خطرا على السلطة ويجب اتخاذ الحذر منه أو منعه، والأهم من ذلك أن الدولة العربية لم ترق بنفسها بعد إلى مفهوم الدولة، والتي تعني شعبا وأرضا ومؤسسات حكومية وشعبية، وهي لا تتعدى كونها أنظمة يقف في رأسها حكاما يرون بالدولة جهازا يقمع طموحات الشعب ويدافع عن مصالحهم الخاصة كحكام ومصالح القوى الدولية التي تحميهم بعيداً عن مصالح شعوبهم.

أما في إسرائيل، فقد تميزت العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية فيها بازدواجية المعايير بشكل دائم ومنهجي. قد تبدو للمراقب أحيانا على أنها علاقة تكاملية على النمط الغربي، ولكن ذلك يخص علاقة الدولة بالمنظمات اليهودية، والتي شكلت النواة السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، وما تزال بعض هذه المنظمات تشكل رموزا للدولة الصهيونية وركائز أساسية لوجودها مثل الكيرن كاييمت، صندوق المرضى للعاملين، الصندوق القومي، الصندوق الجديد لإسرائيل، ومؤسسات كثيرة أيضا. وتبدو العلاقة، حيناً آخر، على أنها عدائية وهذا يخص العلاقة مع المنظمات الأهلية الفلسطينية. ذلك يعود إلى كون الدولة، تعريفا وممارسة، دولة اليهود وليست دولة كل مواطنيها. ومن هنا يبدو مفهوم الدولة (اليهودية) في نظر الفلسطيني، وإن كان مواطنا فيها، أشبه بمفهوم الدولة في نظر المواطن العربي في دولته التي تقمع تطلعاته. مع ذلك، لا بد أن نشير إلى اختلافين هامين بين الدولتين، اليهودية بالنسبة للفلسطيني والعربية بالنسبة للمواطن العربي: الأول، أن غالبية المواطنين العرب، بالرغم من وجود قوانين وممارسة قمعيين، يرون بدولتهم العربية رمزا للسيادة والاستقلال ويطمحون إلى تغيير قوانينها وتحقيق سيادتهم عبر سلطة سياسية تعبر عن طموحاتهم. بالمقابل، ينشط الفلسطينيون في إسرائيل في ظل قوانين أكثر ليبرالية مما هي في الدول العربية وتسمح لهم بالوصول إلى المعلومات وحرية الحركة والتعبير عن الرأي كما توفر لهم الفرصة للتوجه إلى القضاء ضد أجهزة السلطة وموظفيها، إلا أنهم، مع ذلك، لا يرون بالدولة تعبيرا عن استقلالهم السياسي وسيادتهم في وطنهم، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور. هذه العلاقة ما بين الدولة من جهة والمواطن والمنظمات الأهلية من جهة أخرى تعكس نفسها في جوهر العمل الأهلي وأهدافه القريبة والبعيدة، وهي تشكل،في رأينا، أهم خصوصية من خصوصيات العمل الأهلي الفلسطيني داخل إسرائيل.

أجندة عمل الجمعيات وإشكالية التمويل

د. باسل غطاس

مدير عام جمعية الجليل -الجمعية العربية القطرية للخدمات والبحوث الصحية

كما أن البرامج والمشاريع التي تقوم بها الجمعيات غير الحكومية ليست بدون أهداف وأجندة ، كذلك الأمر مع مموّلي هذه البرامج والمشاريع لديهم دائماً أهدافا وأجندة . في الكثير من الأحيان تكون هذه الأجندة للطرفين علنية ومتوافقة ، وفي أحيان أخرى لا تكون كذلك.

ويهمنا في هذا السياق فحص مدى تأثير الأجندة المعلنة والمخفية لصناديق التمويل على أهداف وأجندة الجمعيات طالبة التمويل وعلى حالتها المؤسساتية والتنظيمية وعلى إمكانيات تطويرها لقدراتها وطاقاتها كمؤسسات غير حكومية . وسأتحدث هنا حصراً عن حالة الأقلية العربية في إسرائيل وهي تختلف إلى حدّ بعيد عن حالة مؤسسات المجتمع المدني في الضفة والقطاع أو عن حالة هذه المؤسسات في الدول العربية المحيطة. ورغم هذا الاختلاف إلا أن ظروف ونشأة وتطور المؤسسات غير الحكومية العربية عندنا تتشابه مع نشوئها في العديد من دول العالم الثالث

لا شك أنه في فترة العقدين الأخيرين كان لمصادر التمويل أهدافا في دعم وتمويل القطاع الثالث أو المؤسسات غير الحكومية كوسيلة لدعم الديمقراطية في العالم الثالث أحياناً أو لتطوير حيز عام علماني لوقف المد الديني السياسي، أحياناً أخرى إضافة إلى أسباب أخرى.

مهما يكن من أمر يسود الشعور أن التقاء الأجندتين وتسارع عمليات التمويل من وراء البحار لم ترافقه دراسة كافية وعميقة من قبل المؤسسات المحلية خاصة تلك العاملة في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية المتماسة مع الوضع السياسي داخل البلد حول تأثير التمويل على أجندتها وعلى حساسية موقعها داخل المجتمع .

مصادر التمويل

بدأ اهتمام صناديق أو مؤسسات الدعم بالعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل مع مطلع الثمانينيات وبدأت تمويل برامج لجمعيات عربية (ولربما كانت جمعية الجليل أولها) ، من قبل مصادر الدعم الأوروبية المرتبطة بالكنيسة البروتستانية والكاثوليكية، وهي مؤسسات غير تبشيرية وتعمل وفقاً لقوانين بلادها كمؤسسات خيرية داعمة لمشاريع محاربة الفقر والتنمية بشكل عام في الدول الفقيرة .

وكان هناك عاملان مهمان في جعل هذه المؤسسات تبدأ اهتمامها التمويلي بالجمعيات العربية داخل إسرائيل، رغم كون إسرائيل تعتبر دولة غنية ومتطورة :

أولاً: العامل الجغرافي - التاريخي وقرب هذه المنطقة من أوروبا، وكونها الأرض المقدسة، واستمرار الصراع في أرض الديانات جعل معايير هذه الجمعيات (المرتبطة بالكنيسة أصلاً) في إقرار سياستها التدخلية أكثر مرونة ولا تقتصر على موضوع المستوى الاقتصادي للناس ووجود الفقر أو عدمه .

ثانياً: نشاط طلائع العاملين في هذه المؤسسات في شرح ظروف وأوضاع العرب داخل إسرائيل وإثبات أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للعرب داخل إسرائيل تشابه إلى حد كبير مع أوضاع الناس في الدول النامية وأن سياسة التهميش والإقصاء ومصادرة الأراضي حولت العرب إلى مجموعة فقيرة داخل الدولة الإسرائيلية المتطورة وهكذا نشأ الظرف التاريخي الذي سمح ببدء عمل مصادر الدعم الأوروبية في أوائل الثمانينيات لتتلوها مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودخول صناديق كبرى أمريكية.

مع منتصف التسعينيات وتوقيع اتفاقيات أوسلو بدأ انحسار ما في الدعم من مصادر أوروبية رافقه ازدياد مضطرد في اهتمام وتمويل المصادر اليهودية الأمريكية التي اكتشفت وجود العرب في إسرائيل وسياسة التمييز والتهميش وضرورة دعم مواضيع ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعايش.

الأجندة والتأثير

لا شك أن لأجندة الممول تأثيرا مباشرا على أهداف وأجندة المشاريع والبرامج وبالتالي على أجندة المؤسسة المدعومة.. قد يكون هذا التأثير مقتصراً على التعامل المهني وعلى طرق ووسائل العمل والتقييم ومراقبة التنفيذ والصرف وغيرها . وهذا تأثير مقبول ومحمود ، بل ومرغوب فيه ، وقد يتعدى ذلك إلى مستويين إشكاليين . الأول هو أفضليات الدعم.. بمعنى أن المصدر الداعم يضع لنفسه لفترة ٣-٥ سنوات أفضليات دعم في مجال معين أو مجالات معينة. (مثل المرأة، الشباب، تطوير القدرات.. الخ) فتجد الجمعيات قد بدأت بإنتاج البرامج والمشاريع المتلائمة مع أفضليات الممول لزيادة فرص الحصول على تمويل .. وهكذا يزداد في معظم الحالات اعتماد الجمعيات على المصادر الخارجية لدرجة الارتباط الكلي أحياناً.

المستوى الثاني عندما يكون أو يصبح للمصدر الداعم أجندة سياسية يريد تنفيذها من خلال دعم جمعيات معينة أو مشاريع معينة، طبعاً هذا التصرف بحد ذاته غريب ومرفوض ، ولكنه في واقع الارتباط والاعتماد قد يحدث بشكل غير علني وبدون فروض وشروط وإنما بالتدريج وبالتلقائية وبقوة الاستمرار .. ويصبح شرط حياة ووجود المؤسسة هو قبول هذا النوع من الدعم وطبعاً يؤدلج الدعم ويفلسف ويبرر حيث إن وجود المؤسسة أو الجمعية يصبح هو الهدف وليس ما قامت لأجله.

أكثر ما يسهم في الوصول إلى هذا الو ضع هو حقيقة أن غالبية الدعم المتاح مخصص لمشاريع عينية وليس لدعم المؤسسة كمؤسسة .. فبطبيعة الحال تتحول إلى مجموعة مشاريع لها جمعية تظللها بدلا من أن تكون جمعية لها مشاريع تنفذها ويكون معظم طاقم الجمعية وميزانيتها هم طاقم المشاريع وميزانياتها .. هكذا تغيب الجمعية في خضمّ العمل وتضيع المساءلة والشفافية والمراقبة.. ولا تخطيط لا آني ولا استراتيجي ولا عمل جماعي ولا دور حقيقي للإدارة حيث إن ذلك كله يحتاج إلى عمل مؤسساتي قوي ومنظم وهذا بحاجة إلى ميزانيات كبيرة غير موجودة لأن الموجود يذهب في غالبيته لتنفيذ المشاريع .

إجراءات وقائية

كل جمعية معرضة للوصول إلى هذه الحالة ولا يوجد مناعة حقيقية ضد هذا الوضع ، ولكن يمكن تبني إجراءات عديدة وقائية لمنع التدهور إلى هذه النقطة منها التأكيد على البناء المؤسساتي مهما كان الثمن .. بناء المؤسسة برؤيتها وأهدافها وطاقمها الإداري هو الضمان لمراكمة الخبرة وخلق ثقافة تنظيمية ولتجذير وسائل إدارة تعتمد الديمقراطية والشفافية والمساءلة وتعزيز دور الهيئات التطوعية ووضعها في موضع اتخاذ القرار ورسم الخطط والسياسات . ومنها أيضاً تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عدد قليل منها وليس أقل أهمية اعتماد سياسة الاعتماد على النفس من خيث تطوير مصادر دخل ذاتية وهذه الأمور كلها بحاجة إلى بحث جدي وعميق، آن الأوان لأن تقوم الجمعيات غير الحكومية العربية، في كل مكان بخوض غماره .

آفاق العمل الدولي للمنظمات الأهلية

د. حاتم كناعنة

مؤسس جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية ومؤسس اتجاه، مدير عام مركز الرازي لتأهيل الأطفال

بأعقاب النكبة فقدت البقية المتبقية من الشعب الفلسطيني في الداخل قياداتها في شتى المجالات ومنها الاجتماعية، وباتت تنقصها المنظمات الخيرية وشبكات الغوث والتطوير بالإضافة إلى نظام الحكم العسكري المفروض عليها كأقلية. مما حال دون تطوير الجمعيات الأهلية، ومع القفزة النوعية في عدد المثقفين ابتداءً بسنوات السبعينيات وتزامن هذا مع الانفتاح الدولي على قطاع العمل الأهلي عامة وبلورة مفاهيم المجتمع الأهلي خلال العقدين اللاحقين، بات من الممكن بدء التحرك محليا اعتمادا على قانون الجمعيات العثماني الذي بقى على حاله دون تعديل حتى عام ١٩٨١، كما أن إعادة الاتصال مع أخوتنا الفلسطينيين في المناطق المحتلة (القدس والضفة الغربية وقطاع غزة) ورواج العمل الأهلي من خلال الجمعيات هناك كان له صدى إيجابي علينا.

لقد كان لي كمؤسس جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية وكمؤسس جمعية اتجاه لاحقا شرف المشاركة في الصف الأمامي، في المسيرة التطويرية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء علاقات دولية مع قطاع العمل الأهلي عالميا و مع السلك الدبلوماسي خاصة الأوروبي.

وفي أوائل الثمانينيات، طرأ تغير جذري في توجه المؤسسات الكنسية في أوروبا الغربية، مما أدى إلى انفتا ح من قبل مصادر الدعم الأوروبية على قطاع أوسع من الناشطين في المجتمع المدني في العالم الثالث وقضايا حقوق الإنسان والجمعيات الناشطة في هذا المجال، بيد أن هذه التحولات لم ينتج عنها استعداد لتمويل مشاريع تطويرية في المجتمع الفلسطيني في داخل إسرائيل. ذلك أن الجمعيات الأوروبية مثلها مثل حكوماتها اعتبرت إسرائيل ككل البلدان المتطورة، وفي هذا المجال الجدلي كان للقائمين على جمعية الجليل ولغيرنا دور مقدر من حيث إننا نجحنا في إيصال رسالة فكرية محددة مفادها أن المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل له سماته واحتياجاته المختلفة عن المجتمع اليهودي الإسرائيلي وأنه في تعداد مجتمعات العالم الثالث من حيث احتياجاته التطويرية ومن حيث غياب النية عند السلطات الحكومية لتطويره.

ولما كان تمويل هذه الجمعيات الأوروبية يعتمد أساسا على المصادر الحكومية فقد صار لموقديها علاقة دائمة مع سفارات حكوماتها في إسرائيل، مما أدى بالضرورة إلى محاولة تبرير دعم الجمعيات لنا لدى هذه السفارات وإقامة علاقات شخصية حميمة مع عدد من السفراء مما كان له أهمية قصوى في مسيرة انفتاح المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل على العالم الخارجي وعلى أجواء العمل الجماهيري الدولية. بعد أن كنا نعيش وراء جدار محكم من التعتيم الإعلامي والتمييز العنصري الذي يمارس ضدنا بكل أبعاده.

ولا يمكن أن ننسى الدعم الذي تلقته العديد من الجمعيات العربية المبتدئة من مؤسسة التعاون من خلال رؤية نيرة شملت جميع أجزاء الشعب الفلسطيني بما فيها، ولأول مرة، فلسطينيي الداخل كهدف لها، كما أن العلاقات الدولية التي تم تطويرها ونشرها إعلاميا بشكل جهوي، كان لها الدور الأساسي في حماية جمعية الجليل من الغضب الإسرائيلي. لقد اتضح لنا أن العلاقات الدولية سواء كانت من خلال علاقات تمويل أو لمجرد الإعلام، وثم لاحقا من خلال المرافعة الدولية أن لها دورا مركزيا في عملنا وذلك من ناحيتين مختلفتين:

أو لا: الحاجة لخرق جدار التعتيم على مجرد وجودنا كأقلية قومية في إسرائيل .

ثانيا: الحساسية الزائدة عند السلطات الحكومية ولدى وسائل الإعلام الإسرائيلية لوجهة النظر الدولية وخاصة لدى المحافل الأوروبية.

ومن هنا فقد حرصنا على تطوير علاقات دولية مع مجموعات لا دور لها في التمويل مثل مجموعة الـ Quakers في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهتم بشكل خاص بتتوير أتباعها من ناحية والطاقم الدبلوماسي من ناحية أخرى حول مواضع الخلاف عالميا وذلك من منطق السعي وراء الحلول السلمية للقضايا الدولية القابلة للاشتعال، وأيضا مجموعة Charch of the Brethren في الولايات المتحدة، و التي زودتنا بالمتطوعين على مدى عدة سنوات وبالمقابل استضافتنا لجولات إعلامية لأعضائها وسواهم في الولايات المتحدة.

لقد بدأنا في جمعية الجليل في العمل التنظيمي أربعة أطباء نلتقي في بيوتنا بالتناوب وبعد أكثر من سنة حصلنا على منحة تأسيسية وفرها لنا المرحوم د. سامي جرايسي من إحدى الجمعيات البلجيكية مما ممكنا من تأثيث مكتب في عيادة الدكتور أنور عوض في الر احة ومن تغطية مصاريف المكتب وسكرتيرة بوظيفة جزئية لفترة سنتين، ولما حلت الطفرة التراكمية في عدد وأنواع الجمعيات لدينا بادر مندوبو مؤسسة فورد إلى التشاور معنا حول إمكانية إقامة تنظيم داعم للجمعيات العربية في الداخل. مما أدى إلى فكرة إنشاء جمعية "اتجاه" كمشروع مؤقت تحت مظلة جمعية الجليل إلى أن استقلت وكان دعمها في أغلب الوقت من مصادر أوروبية. بالإضافة إلى أن عرض إمكانية الدعم من مصادر أميركية كان يساعد في تسريع تبني المشروع وتمويله من مصادر أوروبية. علما بأن شروط الدعم المادي الأوروبي أكثر مرونة وأقل عبئا من الدعم الأمريكي.

وأدت الاستعانة بمتطوعين من الولايات المتحدة وأوروبا إلى تفعيل دور المؤسسات المجتمعية وكانت الحصيلة الفكرية لهذه التجربة من أغنى وأنجع التجارب التي خاضتها جمعية الجليل على مدى وجودها وكان لها أثرها الطيب على مجتمعنا عامة مثل: القضية المطروحة على محكمة المياه الدولية في أمستردام بهولندا باسم أهل القرية غير المعترف بها الحصينية- والتي تبنتها المتطوعة المحامية الدولية Fiona Mackay حول وفاة طفل في القرية بمرض "الصفرى والتي استطعنا من خلالها إثبات الإهمال المجحف والمتعمد بسكان القري غير المعترف بها وأصدرت المحكمة إدانتها لحكومة إسرائيل وطالبتها بحل مشكلة القرى غير المعترف بها.

أيضا: مؤتمر صحة الأقليات في الدول الصناعية والتي ساهمت فيه ومن خلاله المتطوعة Rita Macahay باتصالاتها الواسعة ورؤيتها الحكيمة بإقامة علاقة مباشرة مع منظمة الصحة العالمية ومع أذرع الأمم المتحدة ذات الاهتمام بالأقليات وبمجتمعات السكان الأصليين، واتخاذها من جنيف مركزا لجمعية الجليل فترة ستة أشهر إضافية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة مع السفارة الفرنسية الذي أسفر لاحقا عن تقليدي وسام شرف من الرئيس الفرنسي ميتران تقديرا من حكومته لعملي الجمهوري هذا.

هذه عجالة أطرحها من الذاكرة وربما آن الأوان للتفرغ لتوثيق هذه الحقبة من تطور المجتمع المدني في بلدنا بالتفصيل والتحليل اللائق بمكانتها الاجتماعية والتاريخية، ولا أنسب بيتا لهذا العمل من "اتجاه".

التعليم.. خط الدفاع عن الهوية

في هذه الأيام، وقد دخلنا الألفية الثالثة، ننظر إلى واقعنا التعليمي والتربوي وهو لا يزال يعاني الكثير من النواقص الأساسية وعدم توفير الاحتياجات الضرورية والأولوية، وتفصله عن جهاز التربية والتعليم في الناحية اليهودية، فجوة واسعة لم يتم تقليصها بعد.

هويتنا القومية، وبلورتها والمحافظة عليها، هي قضية محورية في الصراع من أجل بقائنا وتطورنا في أرض الآباء والأجداد، مستندين في ذلك إلى الحقيقة التاريخية: إننا شعب بكامل الصفات والسمات الثابتة لكل الشعوب، لا فئات وطوائف كما يراد لنا.

إن لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي تنظر إلى هذه القضية الجوهرية بمسئولية كاملة، وتحذر من التلاعب بالألفاظ التي تخفي وراءها المضمون، وتؤكد على أن التعامل معنا يجب أن يكون على أساس كيان شعب، أقلية قومية، تنشد البقاء والتطور بكرامة قومية ومساواة.

ليس خافيا على أحد أننا عانينا الكثير وعلى مدار أكثر من خمسين عاما، من سياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة، من جراء سياسة التمييز التي انتهجت ضدنا، بحيث أصبحت الفجوة اليوم متسعة فيما بيننا وبين جهاز التعليم اليهودي.

إن لجنة متابعة قضايا التعليم، منذ تأسيسها ١٩٨٤، أخذت على عاتقها متابعة قضايا التعليم العربي في البلاد، وإثارتها على المستويين الرسمي والشعبي متسلحة بدعم كامل من لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية.

وتعمل لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في عدة مستويات:

١- تشكيل قوة ضاغطة على وزارة المعارف وعلى لجنة المعارف البرلمانية بكل ما يتعلق بالتربية والتعليم في المدارس العربية من أجل حصولها على حقوقها في التعليم كاملة.

٢- رفع الوعي الجماهيري لقضايا التعليم العربي لجعل قضايا التعليم تتصدر سلم اهتمامات العمل الجماهيري.

٣- الضغط على السلطات المحلية العربية وأقسام التربية والتعليم للقيام بمهامها تجاه التعليم العربي ولزيادة ميزانية التربية والتعليم في تلك السلطات.

٤- العمل على طرح بدائل للتعليم العربي، مثل المبنى التنظيمي للتعليم العربي وهيكليته، أهدافه، مضامينه وغير ذلك.

٥- التوجه إلى القضاء في قضايا التمييز السلبي والمجحف ضد التعليم العربي.

من المهمات الرئيسية التي تراها اللجنة في هذه المرحلة لقضايا مركزية للتعامل معها ومتابعتها وهي:

أ- الضمان الفعلي لتنفيذ توصيات الخطط الخماسية الثلاث التي تم وضعها في مجال إيجاد الحلول لقضايا أساسية في جهاز التعليم العربي، والمشاركة في متابعة آلية التنفيذ.

ب- متابعة المواضيع التي لم تدرج في إطار توصيات الخطط الخماسية، وإثارتها مع الجهات الرسمية.

ج- القرى غير المعترف بها: مطالبة الحكومة بالاعتراف بكل التجمعات السكنية العربية في إطار ما اصطلح على تسميته القرى غير المعترف بها، ومطالبة وزارة المعارف بشمل هذه القرى والتجمعات السكانية بكل الخدمات التعليمية القائمة في باقي أنحاء البلاد.

د- مبنى التعليم العربي والسكرتارية التربوية، ووضع تصور مدروس وإيجاد اقتراح يضمن تغيير المبنى القائم الموزع بين جهاز وزارة التربية والتعليم في القدس وأجهزتها في الألوية، وإقامة إدارة تربوية مستقلة حتى يكون هذا المبنى قادرا على وضع الخطط والبرامج الخاصة بالتعليم العربي. لما في الأمر من خصوصية ثقافية وحضارية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

هـ - التركيز على تعزيز وتطوير وشمولية برامج التربية للتسامح ونبذ العنف بكافة أشكاله، وانتهاج لغة الحوار الديمقراطي واحترام المغايرة والتعددية وقبول الرأي الآخر، في إطار المصلحة المشتركة والمجتمع الواحد.

انطلاقا من المهمات الرئيسية تعمل اللجنة على تحقيق الأهداف التالية:

١- الاعتراف بكافة القرى والمدن والتجمعات العربية كمنطق ذات أفضلية قومية أ و ب.

٢- رصد الميزانيات الخاصة والكافية لتنفيذ الخطط الخماسية التي أقرتها وزارة المعارف.

٣- تطبيق كامل لقانون التعليم الإلزامي من جيل ثلاث سنوات، في جميع المدن والقرى والمجمعات السكانية والعربية.

٤- توسيع برنامج يوم التعليم المطول ليشمل جميع المدارس العربية وإعداد الميزانيات الكافية لتهيئة الظروف البيئية في المدارس، بما يتلاءم واحتياجات هذا البرنامج.

٥- إدخال تغييرات على مناهج ومادة التدريس بما يتلاءم وروح العصر، وكذلك متطلبات الطالب العربي استنادا إلى هويته القومية والثقافية.

٦- مطالبة وزارة المعارف بتبني أهداف التعليم العربي التي صاغتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي وعممتها على المدارس العربية في البلاد.

٧- العمل على تغيير طرق التدريس التقليدية واستبدالها بطرق حديثة، شكلا ومضمونا، وإعداد المعلمين إعدادا سليما ومتواصلا لهذه الغاية.

٨- تطبيق قانون التعليم الخاص بكل بنوده وما يترتب عنه، وخاصة إيجاد الأطر الملائمة للطلاب بحسب احتياجاتهم، وتوفير الخدمات العلاجية المرافقة، وتوفير الساعات الدراسية.

٩- تطوير برنامج "الدمج" للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الأطر التعليمية العادية.

١٠- مطالبة وزارة المعارف بالعمل سويا مع ممثلي الجماهير العربية لتغيير مبنى التعليم العربي ليفي بالاحتياجات التعليمية التربوية والثقافية للطلاب العرب.

١١- العمل على تعزيز وتطوير برامج التربية للديمقراطية، التسامح والاحترام المتبادل، والتعددية.

١٢- اعتماد مقاييس ومعايير جديدة لدعم حركات الشبيبة بالميزانيات الكافية بحيث تتناسب مع النسبة السكانية للجماهير العربية.

١٣- العمل على إقامة كلية عربية في الناصرة، تعمل وزارة المعارف على تهيئة الظروف الممكنة لتطوير الكلية لتصل إلى جامعة عربية متطورة.

١٤- مطالبة وزارة المعارف بتوسيع وتعميق دراسة التاريخ والحضارة العربية والفلسطينية في كافة المدارس العربية واليهودية على السواء. والعمل على إحياء الذاكرة الجماعية في المدارس العربية مثل إحياء ذكرى مجزرة كفر قاسم ويوم الأرض وغيره.

- دعوة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتخصيص أماكن كافية للطلاب العرب، تتلاءم واحتياجات المجتمع ا لعربي في المجالات المختلفة.

- فتح أبواب العمل أمام الأكاديميين العرب في كافة الوزارات والمرافق العامة.

- مطالبة وزارة المعارف بتوفير الميزانية والملاكات اللازمة لحراسة المؤسسات التعليمية وتوفير وسائل الوقاية والأمان، التي تضمن سلامة الطلاب، أسوة بالمعمول به في الناحية اليهودية.

إعداد لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي

دموية الإعلام العبري وحدود الشرعية

عصام أبو ريا

باحث في معهد ترومان

تتفشى في السنوات الأخيرة موضة جديدة في الإعلام الإسرائيلي. وهي تتمثل في قيام صحفيين أو صحيفتين من "القطبين" السياسيين بتقديم برامج حول شؤون الساعة معاً. هذه البرامج تشمل "الكلمة الأخيرة" في إذاعة الجيش "غالي تساهل"(بمشاركة أري غلعاد وأوري أورباخ، مثلاً (و"من اليمين ومن اليسار"في راديو "صوت إسرائيل"، الشبكة ب) تسالي ريشف وغيئولا كوهين (وبرنامجاً تلفزيونياً في القناة ٣٣ بعنوان "نار حارقة"(حاييم مسغاف وأورن شاحور)

هذه البرامج رمزية وذات دلالة كبيرة، وذلك بسبب حقيقة أنها تثبّت، بصورة حادة، حدود الشرعية في الحوار الجماهيري في إسرائيل على أساس إثنو-قومي. بكلمات أخرى، هذه البرامج تشدّد على حقيقة أن الإعلام العبري لا يرى في نفسه ذراعاً يخدم عموم مواطني الدولة وإنما هو ذراع ينتمي إلى الجماعة القومية اليهودية ويخدمها.

ونتيجة لذلك فليس مفاجئاً أن يكون أشخاص مثل غيئولا كوهين وأوري أورياخ، اللذين يقطنان خارج التخوم السيادية للدولة، لاعبين شرعيين في إقرار الحوار الإعلامي- السياسي في إسرائيل. مقابل ذلك فإن الفلسطينيين في إسرائيل (المواطنين) أو المواطنين ظاهرياً (القاطنين في التخوم السيادية لدولة إسرائيل ويدفعون ضرائب فيها) موجودون خارج حدود الشرعية الإعلامية في إسرائيل.

الحدود في الحلبة الإعلامية تعكس وتستنسخ الحدود الإثنية في الحلبة السياسية. وبكلمات أخرى فإنه في الحلبتين ترتبط الحدود بالأصل الإثني وليس بالمواطنة. هذه الحقيقة تنبع، أساساً، من كون دولة إسرائيل محدّدة وفاعلة كدولة الشعب اليهودي حتى لجميع أولئك اليهود في أنحاء العالم كافة، الذين لم تطأ أقدامهم أرض هذه البلاد ولا يعرفون لغتها ولا يدفعون ضرائب فيها وليس كدولة مواطنيها الفلسطينيين كذلك. وهذه الحقيقة خلقت وضعاً أمسى الفلسطينيون فيه ليسوا مواطنين غير متساوين فحسب، بل ليس في مقدرتهم أيضاً من ناحية بنيوية أن يكونوا متساوين في دولة تحدّد وترى نفسها بأنها ليست دولتهم. بكلمات أخرى فإن ما حصل في إسرائيل هو "إثنوية" الدولة، أي أن جماعة إثنية معينة سيطرت على الجهاز الرمزي والمادي للدولة من أجل أن تقصي جماعة قومية أخرى من جميع مراكز القوة واتخاذ القرارات.

من هذا المنطلق فإن برامج "الأقطاب" المذكورة هي أكثر من رمز لمحاولة تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى قسمين، ومحاولة تكريس تضاد شبه مطلق بين الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية لدفع هذه الأخيرة إلى خارج حدود الشرعية.

وبتعابير أخرى فإن وسائل الإعلام العبرية تشكل خلية مركزية في حفظ بنية القوة القائمة، التي تجسد الفوقية اليهودية والدونية المكينة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل في مجالات الحياة كافة.

لذا فإن غالبية "الإبداع" الإعلامي العبري حول الفلسطينيين في إسرائيل لا ترتبط ببث تقارير أو معلومات أو بمحاولة فهم الواقع، وإنما تشكل إعلان قوّة، أولاً وقبل أي شيء. وهذه الحقيقة تنمو في سياق معيّن يغذّيها ويتغذّى منها. إنه سياق التراتبية الإثنية والجمهور اليهودي المستهدف مع جاهزية عميقة لقبول هذا الواقع.

إعلان القوة هذا وتطبيق السيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل ينعكسان في كون وسائل الإعلام وكذلك المؤسسة السياسية يشملان تمثيلاً هامشياً وبروزاً ضئيلاً وحدًا أدنى من الدنو للفلسطينيين في إسرائيل. كما أن هذين الطرفين يتبنيان "النموذج الأمني" والتهديد في كل ما يتعلق بالنقاش حول احتجاج الفلسطينيين في إسرائيل.

فضلاً عن ذلك فإن "أمننة" فعاليات الاحتجاج للفلسطينيين في إسرائيل في وسائل الإعلام العبرية، كما من قبل المؤسسة السياسية- العسكرية في إسرائيل، تمسّ بالأقلية الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تخدم الأطراف الأولى في ثلاثة مستويات :

١- مجرّد وضع الاحتجاج في سياق "الأمن" و"التآمر" يشكل وسيلة عظيمة النفوذ لإلغاء الشرعية عن نضال الفلسطينيين في إسرائيل ومطالبهم.

٢- قبول النموذج الأمني يجعل الدولة ومؤسساتها في حلٍّ من مواجهة الأسباب الحقيقية للاحتجاج الفلسطيني.

٣- تبني الخطاب الأمني من قبل وسائل الإعلام يحوّل الفلسطينيين مواطني إسرائيل من مهاجمين إلى مدافعين،وبدل إجراء نقاش حول مصادرات الأرض، على سبيل المثال، ينزاح محور النقاش نحو مقدار إخلاص هؤلاء المواطنين للدولة.

على خلفية هذا الواقع لم يكن موقف الإعلام العبري بشأن أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، وخصوصاً في الأيام الأولى، مفاجئاً. هذا الموقف، في مستواه الأكثر رئيسية، زوّد تفهماً وبصورة غير مباشرة تبريراً ومشروعية لقتل مواطنين فلسطينيين في الجليل والمثلث. وقد فعل الإعلام ذلك أساساً بواسطة استعمال مفردات قتالية عربيدة وخلق مناخ عام بأن الدولة في خضمّ خطر وجودي، وبذا فقد شرعن استعمال الرصاص الحيّ ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل. ويثبت هذا الادعاء اقتباس واحد عن أحد كبار الصحافيين في إسرائيل، وهو أمنون أبراموفيتش.

ففي الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ ظهر أبراموفيتش في القناة التلفزيونية الأولى ضمن البرنامج الإخباري "السابعة والنصف" وقال ما يلي :

"القضية الأكثر إشكالية هي قضية العرب الإسرائيليين. ينبغي فهم أنه ما من دولة عربية أو غربية في مقدرتها أن توافق على قيام جمهور عنيف ومحرَّض بالسيطرة على طرق مواصلات رئيسية وعلى محطات شرطة والمسّ برجال حفظ القانون. ويبدو لي أنه ليس في مقدورنا أن نحيا مع مثل هذا الأمر على المدى البعيد. ولا أرغب حتى بالتفكير في آية وسائل ينبغي اتخاذها لقمع هذه "الظاهرة"!

نتيجة لذلك لم يكن في مستطاع الإعلام العبري أن يقوم بواجبه في كبح جماح قوة الدولة ضد الأقلية الفلسطينية.

باختصار، فإن السؤال الأساسي الذي كان حرياً بإعلام ديمقراطي في كل مكان أن يطرحه بصورة شبه غرائزية -وهو كيف حصل وأن تعرض مواطنون للقتل من قبل قوات الأمن وقناصتها "المدربين"- ظل، من ناحية الإعلام العبري، خارج الحدود. مقابل ذلك فإن غالبية النقاش حول أحداث أكتوبر تمحورت في فتح طرق المواصلات، أي أن حق التنقل لليهود، حسب رأي أبراموفيتش وقسم كبير من زملائه، أهم بكثير من حق الحياة للفلسطينيين في إسرائيل. هكذا يبنون حدوداً من دم.

مبارزة الفضائيات العربية والإعلام الإسرائيلي

حنين زعبي

باحثة في مجال الإعلام والصحافة- الناصرة

موضوع هذه الورقة هو الاقتتال الدائم بين الإعلام العربي وبين الإعلام الإسرائيلي حول السؤال أي منهما أكثر موضوعية، وأي منهما أجدر بكتابة التاريخ، وأي منهما أكثر جدارة بنيل ثقة وسائل الإعلام الغربية كمصدر للمعلومات.

وتدخل "الجزيرة" هنا كدليل قاطع على أن الخطاب الإعلامي العربي يستطيع أن يتحرر وينعتق من عجز الخطاب السياسي العربي، وإلى أن الجدال ما بين الإعلام العربي والإعلام الإسرائيلي يخضع لقوانين مغايرة لتلك القائمة ما بين السياسة العربية والسياسة الإسرائيلية، وإلى أن "موازين القوى" ما بين الإعلام العربي والإعلام الإسرائيلي تستطيع أن تختلف -إذا عرفنا كيف- عن تلك القائمة ما بين السياسة والدبلوماسية العربية وما بين السياسة والدبلوماسية الإسرائيلية.

وبالتالي فإن مقولة الضعف العربي العام الذي يستنسخ نفسه على كافة مستويات المجتمع، وعلى كافة مؤسسات المجتمع، هي مقولة تضيع من الإمساك بحلقات في المجتمع قد تكون أقوى من غيرها وأكثر قدرة على التملص من إعادة إنتاج الضعف العام.

الصديق المشاكس

وإذا كانت أمريكا تصف الفرق ما بين "الصديق" العربي وما بين "الصديق" الإسرائيلي بأن الأول "طيب ومريح، لكنه لا يستطيع أن يعتمد على نفسه، أما الثاني فهو متعب ومشاكس، لكنه قادر ويستطيع أن يعتمد على نفسه في تحقيق مطالبه" -على حد قول هيكل في السفير-، فإنها لا تستطيع أن تجد هذا الفرق بين الإعلام الإسرائيلي والإعلام العربي، فلا تستطيع أن تصف الأول بأنه قادر، والأخير بأنه "غير قادر"، بالعكس لقد كان العامل الوحيد الذي يثير شكوى واستياء إسرائيل والولايات المتحدة هي الفضائيات العربية وبالتحديد "الجزيرة"، وليس أدل على ذلك من قصف القوات الأمريكية لمكتب "الجزيرة" في أفغانستان، والحرب السياسية التي تشنها الولايات المتحدة وما تزال- ضد "سلوكيات" قناة "الجزيرة".

وانطلاقا من قاعدة الإعلام الروتينية والأكثر شهرة ألا وهي "الموضوعية"، وفي ضوء تعدد التفسيرات المطروحة بين المدارس المختلفة حول مفهوم الموضوعية، فإن الفضائيات العربية تعد أقرب إلى المنطق الأوروبي الذي يرفض تماما فكرة الحياد لتكون دقة الحقائق هي مركز تعريف الموضوعية حيث نجد أن مراسلي "الجزيرة"، ومقدمي برامجها ومحرري نشراتها يبدون في مصالحة تامة بين هويتهم وبين مهنتهم، وينطلقون من واقعهم كطرف في الصراع ليبنوا رسالتهم، دون أية محاولة لإخفاء تأثير انتمائهم العربي على كيفية نقلهم للصورة.

بالتالي لا يتردد وليد العمري أو شيرين أبو عاقلة أو جيفارا البديري من خارج الأستوديو، أو حتى مقدمي النشرة من داخل الأستوديو في قطر في استعمال عبارات مشحونة بالمواقف، بل وأدبية، و"غير صحفية" حسب المنطق المهني الأمريكي: مثل المأساة الفلسطينية، البؤس الفلسطيني، سيزيف الفلسطيني، الغطرسة الإسرائيلية، الجبروت الإسرائيلي، التعنت الإسرائيلي.

في المقابل نرى اعتماد الإعلام الإسرائيلي على Rhetoric of neutrality بحيث يمتنع الصحفيون والعاملون في الإعلام الإسرائيلي عن استعمال أية مرادفات لم تمر باختبار التطبيع السياسي العالمي بحيث تبدو وكأنها لغة "ناشفة" حيادية، وصحفية تماما، وبالتالي يعتمد الإعلام الإسرائيلي على مفردات "اعتيادية" غير أدبية، مثل: إرهابي/ضحية، هجوم/دفاع، خرق/تطبيق، عمليات-ردود فعل، والتي يراها البعض أو الكثيرون- أقرب للحياد الصحفي، أو لما يسمى باللغة الشفافة.

امتحان الحيادية

اختبار الأدبيات الأمريكية النقدية -وليس التيار المركزي- كان سيقول بعدم حيادية الخطابين بشكل متساو، حيث يعتمد الأول على مواقف صريحة للصحفي، بينما يعتمد الثاني على توجهات سياسية خفية، بالتالي ستتهم هذه الأدبيات الخطابين بعدم "المهنية".

اختبار الأدبيات الأوروبية النقدية سيرفض أولا امتحان "الحيادية" وسيقول إن "الحياد" ليس عنصرا من عناصر "المهنية"، ثم سيقول بأن الخطابين غير حياديين، لكنه سيفرق بين عدم حيادية الإعلام العربي وبين عدم حيادية الإعلام الإسرائيلي بالقول أن عدم الحياد الأول هو انحياز علني، صريح، وبالتالي فهو انحياز لا يخجل بالكشف عن نفسه، أي أنه عدم حياد يرقى لمرتبة الموقف السياسي الصريح.

في المقابل بلاغة الحياد التي تقدم الانحياز وكأنه حيادية هي ما يشكل خطرا على عملية بلورة الرأي العام، لأنها تتعامل مع الرأي العام وكأنه موضوع للهندسة الخفية، وليس موضوعا للتأثير العلني والصريح.

الأدبيات الأوروبية والصحفيون الأوروبيون على خلاف تلك الأمريكية وأولئك الأمريكيين- يرون في الإعلام جهازا شرعيا في بلورة الرأي العام وفي التأثير على المواقف السياسية للأفراد، شرط أن تكون عملية التأثير مدركة من قبل المصدر "الإعلام"، والمتلقي "الشعب"، لأنه فقط عندها نستطيع أن نتكلم عن رأي عام نقدي وعقلاني ومتحكم بنفسه، وإلا اعتمد التأثير على عناصر خفية، نفسية، مستترة، ولتحول الرأي العام إلى لعبة في أيدي الإعلام وفي أيدي نخب قوية.

بالتالي إذا رجعنا حسب هذه الأدبيات إلى تاريخ تطور مفهوم "الموضوعية" لقلنا إن عدو "الموضوعية" وفقا لمنطقها التاريخي لم يكن "الانحياز"، بل كان العاطفية والأحكام المسبقة غير المدروسة للصحفي الفرد.

وعلى ذلك، علينا أن نفحص نوعية "انحياز" الإعلام العربي، ونوعية "انحياز" الإعلام الإسرائيلي. وسيكون الامتحان كما يلي:

على الانحياز نفسه أن يكون موضوعيا! بمعنى أن المهنية الإعلامية مع اعترافها بأن الحياد بمفهومه السائد أصبح ذريعة لإخفاء قوة ومسؤولية القوي والمساواة ما بين القوي والضعيف في واقع لا يساوي بينهما إطلاقا لا من حيث المسؤولية ولا من حيث النتيجة، إلا أن هذا الاعتراف لا يعني القبول بجميع وبمختلف أنواع "الانحياز". وهنا تدخل "الموضوعية" مرة أخرى كمعيار لقياس دور ومهنية الإعلام، لكن ليس لتعني "الحياد" بل لتعني "مرجعية الانحياز".

بهذا المنطق تقبل تلك الأدبيات الانحياز الكلي لوسيلة الإعلام وليس للصحفي الفرد- فقط إذا تكلم هذا الانحياز باسم مرجعيات عامة، بهذا المعنى تتحول "الأحكام الأخلاقية" إلى "حقائق" نستطيع الإبلاغ عنها دون أن تعبر عن ذاتية خلافية ما.

عملية "الموضوعية" هذه تتم عبر مرجعيات "موضوعية" مثل: القانون، الرجوع إلى الخبراء، والرجوع إلى القوانين والمواثيق الدولية، ويعني ذلك أن الموضوعية أمام الصحفيين هي أحكام صحفية "موضوعية" وليست أخلاقية ذاتية.

بالتالي إذا تم فحص "الانحياز الإعلامي العربي" مقابل "الانحياز الإعلامي الإسرائيلي" سيجد المراقبون أن الأول يعتمد على قاموس المواثيق والقوانين الدولية، وقرارات المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، في حين أن الثاني يعتمد على قاموس السياسة الإسرائيلية التي لم تخضع مرة لاختبار التصويت في أي من المحافل الدولية، إن لم نقل إنها في معظم اختباراتها الدولية فشلت في الحصول على إجماع عام، وآخرها مؤتمر ديربان في أغسطس العام الماضي.

إذ أن حسب جميع هذه المواثيق تعتبر المنطقة التي يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بـ"عملياته" حسب تعبير الإعلام الإسرائيلي، وبالقصف والدمار حسب تعبير الإعلام الفلسطيني، منطقة محتلة، وبالتالي تعتبر جميع عمليات الجيش الإسرائيلي عمليات غير شرعية، سواء دعيت عمليات أو دعيت تدميرا ورعبا وغطرسة واحتفالات قوة، كما يعتبر الفلسطيني واقعا تحت الاحتلال الإسرائيلي محتلا .

بالتالي "إنشائية" القاموس الإعلامي العربي لا يفقد هذا الإعلام صفة "الموضوعية"، في الوقت الذي لا تغطي فيه "برودة" وجفاء القاموس الإعلامي الإسرائيلي انحيازه غير المعتمد على مرجعية موضوعية.

المهنية الاعلامية

نصل من هنا إلى أن "الموضوعية" في الإعلام لا تعني أن النتاج النهائي للتغطية الإعلامية عليه أن يكون موضوعيا، بل تعني أن منهج التغطية الإعلامية عليه أن يكون كذلك، إذ لا يوجد واقع موضوعي، بل يوجد واقع تم الوصول إليه بطريقة موضوعية.

يبقى الحديث عن "مرجعية الموضوعية" حديثا مجتزءا، إذا دار النقاش كله حول عنصر "الحياد" في الموضوعية، وتناسى عنصرا قد يكون أكثر أهمية وبداهة في العمل الإعلامي، ألا وهو عنصر الحقائق.

وهنا يطرح السؤال لماذا تم تهميش أهم عنصر من عناصر "الموضوعية"، وهو الارتباط بالحقائق في تفاصيلها وسياقها ولماذا تمت المطابقة ما بين "الموضوعية" و"الحياد" وكأن الموضوعية لا تعني سوى الحياد.

والجواب هو مرة أخرى لأن هذا الابتعاد عن "الحقائق" لم يكن سوى سمة من سمات الخطاب الإعلامي الأمريكي، ومن ثم تغلغل بعض الشيء في الخطاب الأكاديمي الأمريكي، مع استثناءات بدأت تزيد منذ حرب العراق، حيث شهدت أبحاث الإعلام الأمريكية توسعا في الاعتراف بتبعية الخطاب الإعلامي الأمريكي لعناصر الخارجية والدفاع والمخابرات الأمريكيين!

الابتعاد عن "الحقائق" والالتصاق بمطلب الحياد يحول الواقع من جثث ممددة على قارعات الطريق إلى روايات حول مفاهيم في العدالة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، السلام، الوفاق الدولي، وطبعا الإرهاب، "روايات" لا تهدف إلى التقليل الفعلي والسريع لأعداد الجثث المرشحة لحصاد الموت التالي.

اخفاء الحقائق

وهنا يطرح سؤال آخر: من له المصلحة في تحييد عنصر "الحقائق" من المهنية الإعلامية، وفي التشديد على عنصر "الحياد" في عملية نقل "روايات" الأطراف المتصارعة، كعنصر وحيد في المهنية الإعلامية؟

وقد تأتي الإجابة أيضا من واقع الهيمنة الأمريكية، لكن هذه المرة هيمنة السياسة الأمريكية عالميا وليس الخطاب الإعلامي، بمعنى أنه في الوقت الذي تعتبر فيه "المهنية الإعلامية الأمريكية" مسؤولة بشكل مباشر عن تشويه تعريف عنصر الحياد في "الموضوعية"، فإن المخابرات والخارجية والدفاع الأمريكيين مسؤولون عن إخفاء عنصر " الحقائقية" في "الموضوعية".

لنتذكر فقط، بأن ٧٥ ٪ من مصادر المعلومات في الصفحة الأولى للواشنطن بوست والنيويورك تايمز هي مصادر حكومية! وأن تلك المصادر همها الأول هو "إخفاء الحقائق" وليس موضوعية أو حتى حيادية التغطية الإعلامية، بالتالي من مصلحة المؤسسات الإعلامية الأمريكية ومن مصلحة مصادر المعلومات الأمريكية الحكومية بأغلبها- أن يقتصر النقاش الإعلامي المهني على "حيادية" التغطية الإعلامية، وليس على "دقة الحقائق وشموليتها".

"وجهات النظر" حول ما يجري أصبحت أهم مما يجري حقا، وهو ما نعنيه بتحويل الحقائق إلى " رواية " ، ونحن دائما نستطيع مناقشة "الرواية" والتحفظ عليها، ويظهر ذلك وكأنه قمة "الديمقراطية"، كل شيء قابل للنقاش، حتى التاريخ، هذا ليس فقط منطق المفاوضات السياسية، بل أيضا منطق الإعلام. وفي ذلك قلب تام لمهمة الإعلام الأصلية التي هي بالأساس فهم ما يجري حولنا.

هذه الذهنية الإعلامية في الابتعاد عن الحقائق والخوض في نقاش حول شعورنا تجاه الحقائق، يمكن الإعلام الإسرائيلي أيضا من تحويل مهمته من توثيق الواقع، إلى مهمة نشر الرؤية أو الرواية الإسرائيلية في علاقتها مع ما يحدث. بالتالي فإن التحدث عن الجثث، المباني مهدمة، الأراضي المصادرة، التحركات الفعلية للجيش، لا تبدو وكأنها من صلب العمل الإعلامي، أي يتم تحييد الواقع من التغطية، والاكتفاء بآراء البعض إزاء هذا الواقع، ويتم تغطية الجانب الفلسطيني أيضا وفقا لقواعد القفز فوق الأحداث، وبالتالي تتكون التغطية الإعلامية من صور، وآراء السياسيين، المواطنين، الخبراء حول ما نراه في "الصور". أما الحقيقة، الحقائق، ما جرى فعلا، ما تم تدميره، ما جرى حقا في المفاوضات أو الاتصالات، أو في الجلسات الوزارية، كل ذلك يعتبر هامشيا.

وفي هذه النقطة الإعلام العربي ليس بعيدا كثيرا عن هذه "التهمة" أو عن هذا "التقصير"، إذ أنه أسير هذا المنطق الإعلامي نفسه.

بناء نسيان عالمي

لكن مع هذا فإن اختبار "الحقائقية" يمنح الإعلام العربي نقطا أعلى من تلك التي يجمعها الإعلام الإسرائيلي، لأن الأخير أقرب إلى مواقع الحدث، وإلى مواقع صنع القرار، أما الفضائيات العربية فإمكانية تحركات مراسليها أقل بكثير من إمكانية تحركات المراسلين الإسرائيليين، ثم إنها بعيدة عن مواقع صنع القرار، ليس فقط لأن جريان المعلومات بين هذه الفضائيات وبين الحكومات العربية جريان مجمد أو شبه مجمد، بينما جريان المعلومات بين الإعلام الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية جريان متدفق، بل لأن الحكومات العربية والسلطة الفلسطينية لا تعتبر مواقع لصنع القرار، كما هي حال الحكومة الإسرائيلية، بل هي مثلها مثل الإعلام العربي تتلقى المعلومات ولا تصنعها.

وأخيرا، على بعض الأوساط أن تطرح السؤال: كيف يتصرف العالم وكأن لا حقائق في الكون؟ ولماذا يتم بمنتهى البساطة محو الحقائق في ثوان بعد حدوثها؟ ولماذا يتم بمنتهى الخفة القفز فوق أقسى الوقائع خلال حدوثها؟ كيف تحول عمل الإعلام الفعلي من بناء "ذاكرة قومية جماعية" إلى بناء "نسيان عالمي"؟

إن هيمنة الخطاب الإعلامي الأمريكي المرتبط بشكل شبه تام بالخطاب السياسي الأمريكي غيّر وبدّل من مفهوم "الموضوعية" هذه بحيث يبدو الخطاب الإعلامي لمن يدور في فلك السياسات الأمريكية وكأنه أكثر موضوعية، وبحيث يبدو الخطاب الإعلامي لكل من لا يدور في فلك السياسات الأمريكية وكأنه أقل موضوعية.

الثقافة وصراعات الهوية

سلمان ناطور

كاتب فلسطيني مقيم في دالية الكرمل
منطقة حيفا

عندما نتحدث عن النكبة التي أصابت الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، نتحدث بحق عن التشريد والتهجير والمجازر وسلب الأرض وعن المنافي واللجوء ولكننا لا نتحدث عن النكبة الثقافية إلا حين يكون الحديث عن الثقافة، كأن الثقافة الفلسطينية خارجة عن الكيان الفلسطيني الذي ضرب في الصميم .

النكبة الثقافية أدت إلى تشتت المثقفين وإلى هدم جميع المؤسسات وإلى نهب الكنوز الثقافية والحضارية من المتاحف وحتى الكتب وإلى اختفاء المدينة الفلسطينية وبقي في فلسطين في حدود الـ ٤٨ مائة وخمسون ألفا من مجموع ثمانمائة ألف يعيش معظمهم في القرى التي ولدوا على أراضيها أو أنهم مهجرون من قراهم ولاجئون في وطنهم وكان عليهم "أن يدفنوا أمواتهم وينهضوا" كما قال توفيق زياد بعد الجولة الثانية من التشريد (١٩٦٧). كان عليهم أن يناضلوا من أجل البقاء لكن أيضا من أجل إعادة بناء ثقافتهم والدفاع المستميت عن هويتهم العربية الفلسطينية تحت احتلال كولونيالي جديد وحكم عسكري ونظام عنصري حاولت أوساط متنفذة فيه أن "تعبرن" العرب بواسطة مناهج التعليم والدعوة لأن يكتب الكتاب الفلسطينيون أدبهم باللغة العبرية .

انقطاع قسري

بين النكبة والنكسة (١٩٤٨-١٩٦٧) كنا نحن الفلسطينيين الباقين في وطننا في شبه قطيعة وانقطاع عن أمتنا العربية وعن باقي أجزاء شعبنا، لم تصل إلينا الكتب التي صدرت في العالم العربي إلا إذا تسرب منها كتاب أو اثنان وكان الكتاب يتنقل من بيت إلى بيت ومن قرية إلى قرية إلى أن تبلى صفحاته ويتمزق غلافه فينسخ بخط اليد . كنا نلتقي أمتنا العربية عبر الإذاعات العربية .

لقد درسنا الأدب العربي في المدارس ولكن هذا الأدب كان ينتهي بأحمد شوقي وخليل مطران ومحمود تيمور وجبران خليل جبران، ومن تخرج مثلي حتى عام ١٩٦٧ اعتقد أن الأدب العربي توقف عن الحياة في الأربعينيات لولا أن الصحافة العربية الوطنية مثل "الاتحاد" و"الجديد" و"الغد" نقلت إلينا جديد العالم العربي في الأدب والفن ومنها عرفنا أسماء (نجيب محفوظ وصلاح عبد الصبور والجواهري والبياتي وإبراهيم طوقان وغسان كنفاني وعبد الكريم الكرمي "أبي سلمى") وعلى هذه الصحافة نشأ جيل من الكتاب والمثقفين الفلسطينيين الذين جددوا الحياة في الثقافة الفلسطينية.

الجبهة الثقافية

أسوق هذه المقدمة التاريخية للتأكيد على عمق القطيعة والانقطاع القسري عن أمتنا العربية، وعلى شراسة السياسة الصهيونية التي أرادت أن تحولنا إلى حطابين وسقاة ماء، وأن تصيبنا بحالة من العدمية القومية ليسهل عليها ضربنا وتمزيقنا إلى طوائف وملل ورفض الاعتراف بنا أقلية قومية، هذا الرفض الذي ما زال قائما حتى اليوم.

في خلال أكثر من خمسين عاما كنا نناضل على الجبهة الثقافية متصدين لهذه السياسة لكننا في الوقت ذاته نبني ثقافتنا العربية الفلسطينية على أسس قومية وطنية تبرز عمق الانتماء القومي العربي تاريخيا وحاضرا، وبعد النكسة عندما اكتشف العالم العربي هذا الجزء المحاصر دهش من حيويته وأصالته القومية والوطنية، لكن ظل حتى اليوم يتعامل معه بازدواجية مثيرة للاستغراب: من جهة، التعبير عن تقدير كبير لهذه المجموعة العربية الصامدة ، ومن جهة أخرى، التحفظ من الاتصال بها وإشراكها في الهم العربي العام.

قليلة هي الظواهر الثقافية التي حظيت بتقدير عربي لدى الأنظمة العربية ومعارضيها،على حد سواء، لقد تغنت الأنظمة العربية بنا فجعلتنا واحدة من الضرائب الكلامية الكثيرة التي دفعتها لفلسطين وشعبها المشرد، تغنت بنا لأننا هناك داخل الحصار، خارج مجتمعاتها، لإقناع شعوبها أن مصطلحات "النضال" و"الثورة" و"المقاومة" و"الاضطهاد" و"القمع" و"كبت الحريات" و"حقوق الإنسان "، هي خارج السياق العربي في الوطن العربي، إنها تخص النضال ضد الصهيونية فقط. وتغنت قوى اليسار بنا لتواجه بواسطتنا قمع الأنظمة العربية، لتقول على لساننا ما لا تقدر على قوله بلسانها، أرادت أن تقول إن العربي الذي ينشد "منتصب القامة أمشي، مرفوع الهامة أمشي"، لا يجب أن يقتصر فقط على العربي الذي تقهره الصهيونية، بل هكذا يجب أن يكون العربي في كل مكان، وعندما صارت بعض الأنظمة تغازل الكيان الإسرائيلي وتوقع معه الاتفاقات قذفتنا، كما يليق بها، وصار اليسار يشكك بنا لأننا تهافتنا على الوطن العربي بلهفة السجين المؤبد الذي شرعوا له بوابة السجن لينطلق إلى حريته، فما أراد أن يضيع الفرصة.

هل هي أزمة هوية ؟

كثيرا ما يطرح علينا هذا السؤال بسبب خصوصية موقعنا نحن الكتاب الفلسطينيين الباقين في وطننا وعلى أرضنا منذ العام ١٩٤٨.

في كل مرة يطرح علينا السؤال ترانا نرفع أصواتنا وهاماتنا ونؤكد أننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني، وأن كوننا نعيش في دولة إسرائيل أو في حدود الخط الأخضر، ونحمل الهوية الإسرائيلية وندفع لها الضرائب ونشارك في انتخاب مؤسساتها، كل ذلك لم يخدش انتماءنا القومي والحضاري إلى شعبنا الفلسطيني: إلى أمتنا العربية أيضا.

قد نفهم ونتفهم هذا السؤال ونتقبله برحابة صدر عندما يكون موجها لضرورات الفهم وحب الاستطلاع، ولكنه يغيظنا حينما يطرح من باب التشكيك بهذا الانتماء، أي الاعتقاد الخاطئ أننا "تأسرلنا وتصهينا وتعبرنا" وقطعنا وشائجنا بشعبنا وأمتنا.

الوطن العربي من المحيط إلى الخليج هو فضاؤنا الثقافي والوجداني، وهو ليس الجغرافيا وحسب بل إنه التاريخ أيضا، أي الجذور التي ينمو عليه اغصننا، نحن جزء من الهم العربي نحمله مثلما يجب أن يحملنا، ونحن أيضا نعتبر أنفسنا جزءاً من الخطاب العربي ومن الحالة العربية الراهنة ومن الحوار الدائر في هذا العالم الكبير، فموضوع الوحدة العربية يشغلنا والموقف من التراث ومن العولمة وعلاقات الشرق والغرب والحداثة والديمقراطية وحرية التعبير ومكانة الفرد، كل هذه القضايا التي تشغل المثقف العربي في مصر وسوريا والمغرب والجزائر واليمن والكويت، كلها تشغلنا أيضا في موقعنا ويؤسفنا أننا قلما ندعى للمشاركة في حوارات المثقفين في العالم العربي، لأن المؤسسة الثقافية العربية تضعنا خارج الجدار العربي أو ربما لأنها لا تثق بقدراتنا، وفي الحالتين نخسر نحن ويكسب من يعمل على قطع جذورنا بأمتنا العربية.

"فلسطين التاريخية" هي المكان بالنسبة للكاتب الفلسطيني أينما كان، ووحدة المكان، حتى وإن كان مجزءاً سياسيا ومحتلا وممزقا، تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنافي، والانتماء إلى هذا المكان هو المركب الأول في الهوية القومية والحضارية والثقافية، وفلسطين التاريخية هي جزء من الوطن العربي التاريخي الذي وصلت حدوده أينما حطت الحضارة العربية.

نحن جزء من هذا المكان وهو يصوغ وعينا ولغتنا الأدبية ويبلور هويتنا، بالرغم من سياسة وممارسات الدولة العبرية الصهيونية اليهودية، التي حاولت عبثا خلال خمسة عقود فك ارتباطنا بهذا المكان، ليس فقط بواسطة الترانسفير الجسدي، بل الترانسفير الفكري والوجداني أيضا، أي خلق هوية جديدة تقوم بالأساس على " الإخلاص للدولة".

لم تنجح هذه السياسة، والدليل على ذلك أن في داخل إسرائيل، بعد النكبة، انبعثت حركة ثقافية عربية فلسطينية هي امتداد طبيعي -في ظرف غير طبيعي- للحركة الثقافية الفلسطينية التي تبلورت في مطلع عشرينيات القرن العشرين كجزء حي وواع من النهضة العربية القومية .

ثقافة الآخر

لا خوف علينا من الذوبان والانصهار، مع أننا نعيش في ظل الدولة العبرية ونتقن اللغة العبرية ونستهلك الثقافة العبرية ونلتقي المثقفين ونصغي إلى خطابهم ونلقي عليهم خطابنا ونترجمهم إلى العربية ونكتب بلغتهم، وبمعنى آخر اقتحمنا ثقافة الآخر أو أقحمنا عليها، كاقتحام الكاتب الفلسطيني الذي يعيش في فرنسا ويسهم في الثقافة الفرنسية، أخذا وعطاء، والفلسطيني في أمريكا وبريطانيا . إنه شكل من أشكال الانتماء المثير للجدل إلى ثقافة مكتسبة أجنبية مضافة إلى ثقافة الأم أو الانتماء الأولي.

الفارق بيننا وبين غيرنا ممن يعرفون بانتمائهم الثقافي المزدوج هو أننا ننتمي إلى ثقافتي طرفي الصراع، نحن وهم، بمعنى آخر أننا أصبحنا أيضا جزءاً من ثقافة الآخر/العدو.

هذا الانتماء المزدوج ليس إراديا بل هو قسري. إ نه شكل من أشكال الاحتلال الثقافي من جهة، والانتماء المعرفي من جهة أخرى، فهل نعرفه لنطبع معه ويصبح جزءاً من هويتنا أم نعرفه لنشتبك معه ليبقى خارج الهوية إلى أن يصبح هو جزء من هويتنا؟

لو أننا قبلنا هذا الانتماء تطبيعيا لانتصر علينا، ولأصبحنا نكتب أدبنا بعد خمسين عاما باللغة العبرية، ولكنه انتماء يتيح لنا فرصة التحاور والاشتباك الثقافي ويضعنا في الخط الأمامي في مواجهة الفكر الصهيوني والإسرائيلي القائم على الاستعلاء والغزو الثقافي والفرادة الحضارية.

في داخل إسرائيل نحن نكتب في ظروف معاناة، ولا نقدم أنفسنا أبطالا صامدين في هذه المعاناة وهذا الاحتلال الثقافي، حالة لها خصوصيتها ليس فقط في الثقافة الفلسطينية، بل العربية والعالمية أيضا.

خصوصية هذه الحالة هي في أن "الآخر" ليس منفصلا عنا. أنه فينا ونحن فيه. الإسرائيلي اليهودي بالنسبة لنا ليس فقط ذلك الجندي الذي يطلق علينا الرصاص ولا الشرطي الذي يفتش جيوبنا ولا رجل الأمن الذي أطلق النار على شبابنا في الناصرة وأم الفحم. إنه هذا، ولكنه أيضا سائق التاكسي وبائعة الزهور في شارع الهدار بحيفا، وعميرة هس، الصحفية التي تكتب من رام الله والنائبة الشيوعية تمار غوجانسكي. الآخر بالنسبة لنا ليس واحدا وليس معرفا، ولذلك فإن علاقتنا به ليست نمطية وليست معرفة ولا محددة، إنها علاقة شائكة ونحن نحاول أن نبنيها بشكل لا يمس بهويتنا المعرضة إلى الطمس بسببه، ولكننا أيضا نأخذ المبادرة لنحاوره ونؤثر عليه.

طبعا ما ينطبق علينا لا ينطبق على غيرنا من الكتاب العرب، في الوطن العربي وحتى في حدود فلسطين ٦٧، فلهم أن يرفضوا الحوار واللقاء، مع الآخر ولهم أن يأخذوا موقفا في أقصى حدود المواجهة، لأن "الآخر" بالنسبة لهم هو موقف فقط وهم يستطيعون انتظار "الوقت المناسب والظرف المناسب"، أما نحن فإننا نحمل مسؤولية تاريخية وثقافية وقومية في هذه المواجهة الحضارية، ليس فقط بسبب موقعنا، بل لوعينا العميق لواقعنا المعقد، الازدواجي لكن اللا منفصم، في آن واحد.

مخاوف التطبيع

نحن نحمل الهم العربي وأكثر منه، نحن قادرون على مواجهة الصهيونية في أن مجرد وجودنا في الكيان الصهيوني يسبب له مأزقا أيديولوجيا وأخلاقيا، فقد كان الحلم الصهيوني الأول أن يقيم في فلسطين دولة يهودية نظيفة من الأغيار، ونحن نشكل خمس عدد سكان هذا الكيان ويزداد عددنا يوما بعد يوم حتى بتنا نشكل الكابوس الأخطر لدعاة الفكر الصهيوني الكولونيالي العنصري، كذلك فإننا لم نتحول إلى حطابين وسقاة ماء ولا إلى أيد رخيصة في خدمة "العقل اليهودي العبقري"، بل استطعنا بلورة هوية قومية ووعي جماعي يشكلان ندّين عنيدين لهوية هذا الكيان الذي لم يحدد هوية له ولا يستطيع تحديد هويته الجمعية بسبب تناقضاته وتمايزاته الداخلية.

العلاقة التي تربطنا بالكيان الإسرائيلي، إنها علاقة معقدة وقد تكون عصية على الفهم لدى من ينظر إليها من الخارج، ونحن لا نلزم أحدا بها ونمتنع عن تصديرها إلى العالم العربي لأننا نرفض أن نكون جزءاً من عملية التطبيع التي تحاول إسرائيل فرضها على العرب بكافة الطرق والوسائل، ولكننا من ناحية أخرى نرفض أن ندان بهذه العلاقة ونرفض أن ندفع ثمن مخاوف التطبيع لدى أوساط ثقافية أو سلطوية . ففي العلاقة معنا، نحن العرب الفلسطينيين، لا يمكن الحديث عن تطبيع لأننا لم نقطع علاقتنا بأمتنا العربية ولا كنا جزء اً من الصراع اللهم إلا حين نقف بثبات وعناد إلى جانب الحق العربي في النضال ضد الاحتلال والكولونيالية الصهيونية.

مهاجرون.. ولكن داخل الوطن !!

واكيم واكيم

سكرتير وناطق رسمي، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل

عند الحديث عن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم لأكثر من ٨٠٪ من فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، فإننا بصدد الحديث عن أكبر مأساة حدثت لأي شعب من الشعوب في النصف الثاني من القرن العشرين، ونتطرق هنا لمهجري الداخل، أ ي أولئك الذين هجرتهم المنظمات العسكرية الصهيونية وبعدها أيضا دولة إسرائيل إلى داخل الأرض المحتلة وجنستهم بجنسيتها إلا أنها لم تمنحهم كافة حقوقهم كما تنص الأعراف والمواثيق الدولية التي شملت مبدأ حق العودة أيضا.

كارثة التهجير

يعتقد الكثيرون أن عملية التهجير بدأت مع اندلاع النشاطات العسكرية الصهيونية عام ١٩٤٨، إلا أن البحث في صفحات التاريخ الذي ضرب عليها الإعلام والفكر الصهيوني تعتيما لم يعرف التاريخ الحديث مثله، يؤكد بأن أول عملية تهجير فعلية كانت عام ١٩٠٥ عندما تآمر المستوطنون الصهاينة مع بعض الإقطاعيين من لبنان لشراء أراضي من قرية المطلة في الجليل الأعلى، وتشير الوثائق التاريخية أيضا أن حوالي ٧٠ ألف فلاح فلسطيني قد تم طردهم وهدمت قراهم قبل اندلاع الحرب الكارثة عام ١٩٤٨، وحتى قبل إقرار الجريمة نهائيا من قبل هيئة الأمم المتحدة بإقرار مبدأ تقسيم مناصفة مع المستوطنين الصهاينة. فمنذ الإعلان عن قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ كان يسكن في المناطق التابعة للدولة اليهودية ما يزيد عن ٢٤٣ ألفي عربي في ٢١٩ قرية، وأربع مدن هي حيفا، وطبريا، وصفد، وبيسان، وقد هجر هذه المناطق في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران ١٩٤٨ ما يزيد عن ٢٣٩ ألف عربي وأخلت ودمرت ١٨٠ قرية عربية تماما. كما قامت المنظمات العسكرية الصهيونية بتهجير ما يقرب من ١٢٢ ألف عربي من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية وأخليت ودمرت ٧٠ قرية.

ولعل النشاط الذي يتبوأه مؤخرا بعض المؤرخين العسكريين الإسرائيليين الجدد وعلى رأسهم بيني موريس يؤكد صدق الرواية الفلسطينية من أن عملية التهجير القسري قد تمت بشكل مبرمج ومخطط بهدف تطهير "فلسطين من سكانها العرب عن طريق حملات مكثفة من العنف والإرهاب والمجازر التي شكلت أحد الأسباب الرئيسية لهجرة عرب فلسطين، حيث يقدر المؤرخ العسكري الإسرائيلي البروفيسور يتسحاكي -المحاضر في جامعة بار ايلان- عدد المجازر المنظمة التي اقترفتها العصابات الإسرائيلية بما يتجاوز التسعين مجزرة نفذت في قرى فلسطينية عديدة منها:

- قرية سعسع-هدم ٢٠ بيتا وقتل ٦٠ شخصا.
- قرية دوايمة -قتل وذبح ٨٠ شخصا (جبل الخليل) وغيرها الكثير.

ولقد نشر مستند صادر عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي في "شهر ٦/ ١٩٨٤" يحلل "أسباب خروج العرب من فلسطين وهو يدحض بشكل قاطع الدعاية الصهيونية منها:

أعمال العداء اليهودية المباشرة على القرى والمدن العربية وسقوط القرى الكبرى والذي كان لها تأثير يعادل ٥٥ ٪ من مجمل الأسباب التي أدت إلى التهجير، بالإضافة إلى أعمال التنظيمات الإرهابية مثل الأتيسل وليجي والتي عملت في منطقة يافا والجليل ووسط البلاد ومنطقة القدس ونفذت مذبحة دير ياسين وكان لها من التأثير ما يعادل ١٥٪.

وفي دراسة للبروفيسور يسرائيل شاحك حول القرى المهجرة يقول:

"إن الحقيقة حول القرى العربية التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨ ضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل، تعد من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية.

ولقد عرض "شاحك" قائمة بأسماء ٣٨٥ قرية قامت إسرائيل بهدمها وإزالة جميع معالمها من أصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨

ويجدر التنويه إلى أن منطقة الجليل والشمال قد نالت حصة الأسد من هذا المشروع حيث يشير الكاتب شارلس كايمان في مقالته "بعد الكارثة-العرب في دولة إسرائيل ١٩٤٨-١٩٥٠ إلى الحقائق التالية:

- أنه من بين ٧٣ قرية في قضاء صفد تم هدم ٦٨ قرية ومن بين ٥١ قرية في قضاء عكا تم هدم ٢١ قرية ومن بين ٢٣ قرية في قضاء طبريا تم هدم ٢٠ قرية.. وغيرها الكثير، وعلى هذا فالمحصلة النهائية هى أنه من بين ٢٢٩ قرية تم هدم ١٦٢ قرية عربية وثلاث مدن عربية، ولم تقتصر عمليات التهجير القسري ضد الفلسطينيين على الفترة قبل توقيع الهدنة عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بل امتد إلى ما بعدها، وفي عام ١٩٨٧ شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة لفحص البناء "غير المرخص" في الوسط الغربي الفلسطيني عرفت بلجنة ماركوفتش حيث أوصت عام ١٩٨٩ بضرورة هدم ١١ ألف بيت للعرب بحجة البناء غير المرخص.

اللاجئون في الوطن

وبالنسبة لأعداد اللاجئين في الوطن فلا توجد أية إحصائية رسمية بشأن العدد الكلي للمهجرين في الداخل ، ولهذا تتضارب الآراء والتقديرات بين الباحثين في هذا الشأن، وفي تقديرات منظمة الأونروا لسنة ١٩٥٠ تتحدث عن ٤٦٠٠٠ نسمة، وبالمقارنة النسبية مع العدد الإجمالي للسكان العرب الذين بقوا في البلاد وهو ١٥٦٠٠٠ نسمة فإن المهجرين يشكلون حوالي ٣٠٪ من الجماهير العربية.

إن المهجّر كان دائما في حالة ترقب للواقع العربي وبانتظار جولة أخرى تتصفه هو وإخوانه اللاجئون إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧ أظهرت عجز الأنظمة العربية وتواطؤ بعضها، وبهذا انتقل اهتمامه إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبح دورها ونشاطها محط آمال المهجرين. إلا أن اتفاقية أوسلو بعد مؤتمر مدريد قد نقلت اهتمام المهجرين إلى موقع آخر وهو الشرعية الدولية التي أصبح العديد يتغنى بها، ومن ثم عنصر "المواطنة الإسرائيلية" بعد أن اعتبرت اتفاقية أوسلو

فلسطينيي الخط الأخضر، ومن بينهم المهجرين شأنا إسرائيليا داخليا، وفي غياب الخيارات العسكرية والتنازلات الأساسية بإخراج المهجرين من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية يستمد المهجرون قوة أساسية للتمسك بحقهم في العودة من خلال اعتماد مبدأ الحق الطبيعي لعودة المهجر واللاجئ إلى أرضه بغض النظر عمن تكون السلطة السياسية الحاكمة، حيث إن حق الملكية يجب ألا يتأثر بهوية السلطة الحاكمة.

بعد تفاقم الأوضاع التي نجمت عن غزو المنظمات الصهيونية لمعظم المناطق العربية وطرد مئات الآلاف من السكان من بلادهم، قامت الأمم المتحدة بانتداب الوسيط الدولي "الكونت برناردوت" حيث قدم تقريره في ١٦/ ٩/ ١٩٤٨ وحمّل إسرائيل مسئولية العدوان وأوصى بإعادة اللاجئين إلى منازلهم وإعادة ممتلكاتهم الخاصة أو التعويض.

القرار ١٩٤

وردا على هذه التوصيات قامت المنظمات اليهودية بقتله في مدينة القدس بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٤٨ وفي تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ صوتت الجمعية العامة على قرارها التاريخي رقم ١٩٤ وجاء في البند رقم ١١ ما يلي:

تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم وفي أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب فرصة، ويجب أن يدفع تعويض لأولئك الذين لا يختارون العودة، كما يجب أن تعوضهم الحكومات المعنية عن الخسائر أو الأضرار والممتلكات وفقا لمبادئ القانون الدولي.

وأنشأت الجمعية العامة بنفس التاريخ "لجنة توفيق دولية" ما زالت قائمة نظريا حتى الآن لتطبيق الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ سالف الذكر، إلا أن إسرائيل عرقلت عملها حيث ادعت في حينها أن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وفي نطاق أعمال اللجنة تم انعقاد لوزان حيث و قعت إسرائيل بتاريخ ١٢/٥/ ١٩٤٩ على بروتوكول لوزان الذي تضمن اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة، كما جاء في مقدمة قرار الموافقة على قبول عضوية إسرائيل، إشارة صريحة إلى القرار ١٩٤. إلا أن إسرائيل وبعد أن أمّنت قبولها في الأمم المتحدة كعضو، تنكرت لتوقيعها والتزامها، ورفضت السماح بعودة اللاجئين للمناطق التي خصصت للعرب بموجب قرار التقسيم وأصبحت تطرح ضرورة توطين اللاجئين في البلاد العربية، هذا وقد استمرت الجمعية العامة في التأكيد على حق اللاجئين في العودة أو التعويض عن مناقشة بند تقرير المفوض العام للأونروا وبند حالة الشرق الأوسط عندما أدرجت قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمالها في الدورة ٢٩ لسنة ١٩٧٤ حيث أصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٧٤ الذي تضمن ما يلي: "تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضا حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها وتطالب بإعادتهم"، وفي ١٠/ ١١/ ١٩٧٥ صدر قرار رقم ٣٣٧٦ عن الجمعية العامة جاء في الفقرة ب منه ما يلي: "إن حق الفلسطينيين الطبيعي والثابت في العودة إلى ديارهم حق يعترف به قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وهو قرار تؤكده هذه الجمعية في كل عام. كما أن مجلس الأمن اعترف بهذا الحق بالإجماع في قراره رقم ٢٣٧، بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧، وبموجب القرار المذكور تشكلت لجنة تعنى بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وعلى رأسها حق العودة وضرورة وضع برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في القرار السابق.

وقد قدمت اللجنة توصياتها لمجلس الأمن سنة ١٩٧٦ حيث رفضت نتيجة موقف أمريكا، وقدمت اللجنة توصياتها للجمعية العامة التي أقرت حث مجلس الأمن على قبولها حيث تضمن مرحلتين لعودة اللاجئين:

■ المرحلة الأولى: عودة الذين نزحوا نتيجة حرب ١٩٦٧ وهى عودة غير مرتبطة بأي شرط ويتم تنفيذها فورا.

■ المرحلة الثانية: عودة الذين نزحوا في الفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧ وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وأما الذين لا يختارون حق العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف.

ولقد بحث مجلس الأمن هذه التوصيات بين السنوات ١٩٦٧-١٩٨٠ حيث قبلت بالأكثرية. إلا أن "الفيتو الأمريكي"، كان يؤدي إلى إسقاطها. وأثناء انعقاد مؤتمر أوتاوا حول اللاجئين الفلسطينيين والذي أكدت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها بنصوص القرار ١٩٤ وأن حق العودة هو حق ثابت لا يتقادم مهما فرضت إسرائيل من الحقائق على أرض الواقع.

الخط الأخضر

على الرغم من الترابط الوطني التاريخي الجغرافي بين أجزاء الشعب الفلسطيني والمهجرين بشكل خاص، إلا أن الأحداث السياسية المتسارعة وعلى رأسها الاتفاقات ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل توحي بأن ملف اللاجئين بشكل عام والمهجرين بشكل خاص قد أغلق إلى غير رجعة، غير أنه وباعتقادنا فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد أسقطت قضية الجماهير العربية في إسرائيل منذ سنوات عديدة، وهذا يشمل أيضا ملف المهجرين، فهل تكمن في هذه الحقبة قوة الرجوع إلى المبادرة الذاتية واستثمار الوضعية القانونية المدنية للمهجرين بشكل خاص والجماهير العربية بشكل عام، من أجل المطالبة بالحقوق الأساسية للأقلية العربية والاعتراف بحقوقها القومية، ومن ثم حل مشكلة المهجرين بشكل عادل ومنصف؟!

ومن هذا المنطلق قررت مجموعة من الشباب عام ١٩٩٢ تأسيس لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، وفي ٢٤/ ٤/ ١٩٩٢ عقد اجتماع حضره ممثلون عن العديد من تجمعات المهجرين، وفي عام ١٩٩٥ انعقد المؤتمر الشعبي الأول للمهجرين والذي حضره ٢٨٠ مندوبا ممثلين لحوالي ٣٠ قرية مهجرة.

وأخيرا: إن الخصوصيات التي تميز العديد من القرى المهجرة والمهجرين تتفاعل بشكل إيجابي في الإطار القطري، ولكن نجاحها مرهون بالتنظيم والتخطيط السليمين والتوجيه الذي يربط بين الخاص والعام لكل القرى المهجرة والمهجرين. إن مسئولية كبيرة تقع على عاتق الجماهير العربية بشكل عام والقيادات السياسية بشكل خاص إذ يتوجب عليها احتضان قضية المهجرين، ذلك أن وضع قضية المهجرين على بساط الجدل على الصعيد المحلي والعالمي يضع الجميع أفراداً ومسئولين- أمام مسئولياتهم التاريخية في معالجة إحدى وأهم القضايا التي لا تتقادم مهما مرت السنون، وإن كان هذا منوط أيضا بمدى تعاطف الهيئات الدولية والمؤسسات الإنسانية، التي يجب أن تبدي اهتمامها من خلال الضغط على المنظمة الدولية وكافة مؤسساتها لتنفيذ القرارات الدولية بحقنا في العودة إلى أراضينا وإعمار قرانا المهدومة، إذا لم تبد السلطات الإسرائيلية استعدادها المبدئي لذلك..

في مواجهة النهب والتهويد

حنا سويد

رئيس المجلس المحلي في عيليون، عضو المجلس القطري للتنظيم والبناء

تجربة الماضي

تزخر أدبيات الاستيطان الصهيوني من فترة ما قبل قيام إسرائيل بالسجال و المفاضلة بين تكتيكين استيطانيين يضويان تحت مظلة استراتيجية واحدة كانت، ومازالت، تهدف لتح ق يق السيطرة على الأراضي العربية بدعوى "إنقاذ الأرض" من الأغيار والاستيطان في كافة أرجاء فلسطين. والتكتيك الأول، ويدعى مجازا "بقعة الزيت"، يقضي بتكثيف الجهود للسيطرة على الأراضي العربية في رقعة محددة تفرضها الاحتياجات الجيوسياسية للاستيطان، ومن ثم انتهاز الفرص السانحة للزحف والتوسع خارج هذه الرقعة. وأفضل مثال على ذلك عمليات السيطرة على أراضي الحولة عام ١٩٣٤ وعلى مرج ابن عامر التي امتدت لغاية أواسط الأربعينيات. أما التكتيك الثاني، ويدعى مجازا "معزز العصا"، فقد سعى للسيطرة على كل قطعة أرض في أرجاء فلسطين مهما كبرت أو صغرت، بهدف فرض الوجود الاستيطاني ونشره في كل البقاع واستثماره لاحقا كما تقتضي الظروف والمستجدات، خاصة وأن الأمر كان يحدو القيادات الصهيونية بأن يفرض الانتشار الجغرافي للمستوطنات والأراضي المملوكة لليهود الحدود السياسية للكيان العتيد (قارن مع ما يجري اليوم من مفاوضات لضم المستوطنات القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة على اعتبار أنها أمر واقع). ومع تأكيدنا على التكامل الوظيفي بين النموذجين المذكورين، للوصول إلى النتيجة المرجوة من وراء مشروع الاستيطان، فإننا نذكر بأن الممارسات الاستيطانية للكيرن كاييمت والوكالة اليهودية كانت تجري بمعاينة ومباركة الانتداب البريطانين وغير آبهة باستياء ومقاومة عرب فلسطين لها.

إن الممارسات التي اتبعت لبسط السيطرة المطبقة على الأراضي العربية قبل قيام الدولة ما زالت تطبق لغاية يومنا هذا مع مزيد من الدهاء والمكر. وما زال "إنقاذ الأرض" شعارا وهدفا تضعه مؤسسات الاستيطان الرسمية كمسوغ لاستمرار مصادرة الأراضي وهدم البيوت العربية وإقامة المستوطنات. والهدف الذي تصبو لتحقيقه المؤسسة الرسمية في البلاد من خلال سياسة التخطيط المنتهجة منذ قيام الدولة والقائمة على احتواء البلدات والتجمعات العربية القائمة وحصرها في مسطحات بناء ضيقة ومكتظة وتطويقها من كل الجهات بموانع قسرية تحد وتعرقل تطورها وامتدادها الطبيعي.

وقد ابتكرت لهذا الغرض مجموعة من المخططات أبرزها خطة "القطب السالب" التي تقضي بإقامة مستوطنة يهودية جديدة على تخوم بلدة واحدة أو في مواجهة مجموعة من البلدان العربية ومدها بالدعم السخي ورفدها بأفواج المهاجرين الجدد لتنمو وتتسع ولتغدو قطبا وثقلا ديمغرافيا يضاهي البلدة/ات العربية.

ممارسات الحاضر

ومن الأمور الملفتة للنظر في الآونة الأخيرة الترويج لنمط البناء المكثف وضرورة اعتماده في البلدان العربية كحل لضائقة الأرض والسكن لدرجة كاد البعض منا أن يصدق أن هذا النمط هو المخرج من ضائقتنا. إلا أن الواقع والأبحاث المهنية المختصة تشير إلى أن كثافة البناء في البلدان العربية تزيد المعدل عن تلك المتبعة في البلدات اليهودية، ناهيك عن المستوى المتدني للبنية التحتية في البلدات العربية والذي يجعل من الاكتظاظ السكاني أحد مسببات المشاكل الاجتماعية. كما أن كل المستوطنات اليهودية الجديدة في كافة أرجاء البلاد لا تبنى بنمط البناء المكثف وإنما تتعمد من الوجود، ومصادرة الأراضي العربية التي تقوم عليها، وإقامة المستوطنات اليهودية ضمن مخطط تهويد النقب، والمتفحص لمخططات البلدات الجديدة المقترحة يستنتج حالا أنها ستعاني من عاهة عدم القدرة على النمو نظرا لما يحيط بها من موانع طبيعية واصطناعية عديدة ليس أقلها الفر ن الذري في ديمونة. ولابد لنا أن ننوه هنا بتشبث عرب النقب بأرضهم وبالمقاومة التي يبدونها لكافة المخططات المغرضة التي تتعامى عن مطلبهم الأساسي ألا وهو الاعتراف بالقرى وفوق هذا كله فإنهم يطالبون الدولة بأن تمنحهم حق ملكية هذه الأراضي بالكامل ليتسنى لهم التصرف بها كما يشاءون مؤكدين على حقوقهم "التاريخية" فيها وأنهم تجشموا مشقة حمايتها من "عبث العرب". وعكس هذه القضية وتطوراتها الإجحاف والتمييز الصارخ في توزيع أراضي الدولة بين قطاعات المواطنين المختلفة، حيث إنه لم تحظ أية بلدة عربية بحصة من هذه الأراضي الشاسعة التي قد شرع بنقل ملكية أجزاء منها للمزارعين اليهود حسب قرار رقم ٧٢٧ الذي اتخذه سابقا مجلس أراضي إسرائيل. وجاءت توصيات لجنة "ميلغروم" التي عينتها الحكومة في مطلع عام ٢٠٠٠ لدراسة هذه القضية، بمثابة حل وسط بين السئ والأسوأ. فهي تجنبت التوصية بضرورة إجراء توزيعة جديدة وعادلة للأراضي بين كافة قطاعات المواطنين، ولكنها نصحت بأن يعوض المزارعون اليهود بنسبة ١٠٪ فقط من مساحة الأرض التي بحوزتهم وذلك بالمقارنة مع النسبة المتبعة اليوم وهي ٢٧٪ من نفس المساحة.

ولا عجب في أن قضية الأرض والقرى العربية في النقب ما زالت تستقطب انتباها واهتماما خاصين. إذ كشف النقاب خلال العام ٢٠٠٠ عن المشروع الرسمي الذي يهدف لإقامة ثلاث بلدات عربية جديدة في النقب تحمل أسماءً عبرية هي "مرعيت" و"بيت بيلط" و"بئر حايل". ويراد لهذه البلدات الجديدة أن تستوعب حوالي ستين ألفا من العرب الذين يعيشون لغاية يومنا هذا فوق أرضهم في القرى غير المعترف بها. أي أن الإطار الذي يعرض من خلال مشروع إقامة البلدات الجديدة هو مخطط تشريد وترحيل قسري لعرب النقب يهدف في الواقع إلى إزالة القرى غير المعترف بها من الوجود، ومصادرة الأراضي العربية التي تقوم عليها، وإقامة المستوطنات اليهودية ضمن مخطط تهويد النقب، والمتفحص لمخططات البلدات الجديدة المقترحة يستنتج حالا أنها ستعاني من عاهة عدم القدرة على النمو نظرا لما يحيط بها من موانع طبيعية واصطناعية عديدة ليس أقلها الفر ن الذري في ديمونة. ولابد لنا أن ننوه هنا بتشبث عرب النقب بأرضهم وبالمقاومة التي يبدونها لكافة المخططات المغرضة التي تتعامى عن مطلبهم الأساسي ألا وهو الاعتراف بالقرى

القائمة غير المعترف بها وتوفير أسباب التطور الحر والكريم لمواطنيها.

وفي أواسط العام ٢٠٠٠ حاولت بلدية الناصرة العليا، بمباركة وزارة الإسكان واللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، اقتحام الجزء الشمالي من أراضي عين ماهل، التي صودرت رسميا عام ١٩٧٦ والتي تربط البلدة مع كفر كنا، بقصد بناء حي جديد يحتوي على ما يزيد عن ألفي وحدة سكنية تشكل مستودعا احتياطيا للسكن في الناصرة العليا. ويشكل هذا المخطط جزءا من مشاريع التوسع الاستيطاني للناصرة العليا (على غرار تكتيك بقعة الزيت) على حساب حاضرة الناصرة من كفر كنا شمالا ولغاية اكسال ودبوريه جنوبا. ونظرا لصمود المجلس المحلي والأهالي في عين ماهل بالتصدي لهذا المشروع، فقد اختارت الجهات المعنية التريث في تنفيذه وليس إلغاؤه.

وقد شهدت بدايات عام ٢٠٠٠ نشر تقرير لجنة "غازيت" بخصوص الأبنية غير المرخصة في البلاد عامة وفي البلدات العربية على وجه الخصوص. وكالعادة بقى التقرير حبرا على ورق. ولعل في ذلك خيرا، إذ أنه بالإضافة للتلميح بضرورة بذل الجهد وتخصيص الميزانيات لمعالجة مشاكل التنظيم والبناء في البلدات العربية بجدية وواقعية، فإن التقرير يلوح بمجموعة من العقوبات والإجراءات التعسفية بحق الأبنية غير المرخصة وأصحابها والتي قد يؤدي اعتمادها رسميا ومحاولة تطبيقها إلى ما لا تحمد عقباه. وفي هذا المجال نستذكر التصدي الشعبي لنوايا هدم البيوت العربية في أم الفحم وسخنين ودير الأسد، الذي قادته السلطات المحلية المعنية ودعمته الهيئات والمؤسسات الوطنية العربية، والذي أجبر القائمين على سياسة هدم البيوت على مراجعة حساباتهم خشية نتائج الإصرار الشعبي على التصدي الفعلي للهدم. وجاء هدم المسجد الصامد في قرية صرفند العربية الساحلية المهجرة حلقة أخرى في مسلسل متواصل من هدم وتدنيس المقدسات والآثار والمعالم الحضارية العربية في البلاد. كما لاقى مسجد أم الفرج مصيرا مماثلا. وتأتي هذ ه الممارسات العنصرية لتبرهن استمرار نهج المؤسسة الرسمية الذي يسعى إلى إخفاء آثار جريمة التهجير التي اقترفت بحق الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨ ولطمس المعالم والآثار التي ما زالت تشهد على حضارة ورسوخ هذا الشعب في وطنه. وننوه بالدور الفاعل لجمعية ومؤسسة الأقصى في هذا الصدد.

وقد شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ تحركا على مستوى الهيئات التمثيلية العربية لتشكيل موقف نضالي موحد في مواجهة نية شركة شارع عابر إسرائيل بالشروع بشق الشارع سئ الصيت في المثلث. وكانت المحاولة الأساسية تهدف إلى مقاومة شق الشارع كليا من خلال التعاون والتنسيق مع هيئات شعبية ورسمية يهودية تعارض هى أيضا فكرة عابر إسرائيل من منطلقات مختلفة. إلا أن هذا المسعى لم يكلل با لنجاح الكامل بدلالة أنه قد شرع مؤخرا بشق الشارع عبر الأراضي العربية في بلدات المثلث الجنوبي. ولكن، وبالرغم من ذلك فلابد من الإشارة إلى نتيجتين هامتين تشكلان ثمرة مباشرة للمسعى المذكور. الأولى هى فرض وتنفيذ مبدأ التعويض الكامل وبالمثل (أي أرض مقابل أرض) على السلطات الرسمية المعنية قبل اجتياح الأرض وتجريفها، وهى بحد ذاتها سابقة هامة سيكون لها، بدون شك، أثرها الإيجابي في المستقبل. أما النتيجة الثانية فهى نجاح تجربة تشكيل موقف نضالي عربي وطني موحد في مواجهة مخطط قطري ضخم توشك السلطة على المباشرة بتنفيذه، وذلك بالرغم مما شاب هذه التجربة من مصاعب وعقبات. وتستمر في هذه الأيام مجهودات بلدات المثلث الشمالي لإزاحة مسار عابر إسرائيل بعيداً عن مناطق نفوذ زيمر وجت وباقة الغربية. كما وتتضافر جهود البلدات العربية في الجليل لدرء الخطر الذي قد يداهمها من عابر إسرائيل في حالة اتخاذ القرار النهائي.

ونشير إلى النتائج الإيجابية للمفاوضات التي جرت خلال هذا العام حول أراضي الروحة بين السلطات المحلية والهيئات الشعبية العربية في وادي عاره وبين ممثلي السلطة والتي أتت لتستثمر نتائج الوقفة الشعبية الشجاعة أمام نوايا إغلاق أراضي الروحة أمام أصحابها وتحويلها إلى منطقة عسكرية تمهيدا لمصادرتها وإقامة المستوطنات عليها. وتتضمن مسودة الاتفاق التي تجري دراساتها في هذه الأيام تحقيق جزء كبير من مطالب بلدية أم الفحم ومجلس محلي كفر قرع التي تتلخص بالحفاظ على الأراضي العربية، وبتأمين بعد جغرافي يضمن التطور اللاحق للبلدات العربية في المنطقة.

وخلال العام ٢٠٠٠ تمكنا من التأثير الجزئي على مقترحات تاما ٣٥ هذا المخطط الاستراتيجي الضخم الذي يحدد مسارات التنمية في البلاد لغاية عام ٢٠٢٠- بما يتعلق بالبلدات العربية. فقد تم إقرار مطالبنا بضرورة السماح بإقامة بلدات جديدة في البلاد حيث نأمل بأن تكون للعرب حصة فيها. كما تمت إزالة العراقيل أمام توسيع مسطحات البناء لبعض البلدات العربية وإقامة المناطق الصناعية والتجارية فيها. بالرغم من ذلك فإننا لم نتمكن من التأثير على أمور جوهرية في تاما ٣٥ نعتقد بأنها تكرس التمييز القائم وتضع العراقيل أمام تطور البلدات والمناطق العربية عامة. ومن هذه الأمور الجوهرية نخص بالذكر اعتبار توزيعة الأراضي غير المنصفة بحق العرب والقائمة في البلاد حقيقة ناجزة وأمرا واقعا لا تتدخل فيها تاما ٣٥، واعتبار كل البلدات العربية في البلاد مدنا (لمقتضيات التنظيم والبناء فقط وبقصد تضييق مسطحاتها)، والنكوص عن الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها وخاصة في النقب. إلا أن الفرصة للتأثير على النصوص النهائية لتاما ٣٥ لم تتته بعد، إذ سيعرض المخطط خلال الأشهر القريبة على لجان التنظيم والسلطات المحلية لإبداء الرأي والملاحظات حوله. ونرى في هذا فرصة مواتية لدراسة تأثيرات تاما ٣٥ على كل بلدة عربية ولتقديم المخططات البديلة التي تعكس احتياجاتنا الحقيقية.

ومن الضروري أن نبرز بعض الإيجابيات التي تضمنها قرار محكمة العدل العليا بخصوص قضية عائلة قعدان .فقد قضت المحكمة في أواسط العام ٢٠٠٠ بعدم جواز التمييز ضد العرب في منح قسائم البناء في مستوطنة كتسير. كما حمّل القرار الحكومة مباشرة مسئولية التمييز الذي تمارسه الكيرن كاييمت في توزيع الأراضي. وبالرغم من أن قرار المحكمة المذكور لم يطبق لغاية الآن، وكما يبدو فهناك حاجة لقرار آخر من نفس المحكمة يأمر بتطبيقه، إلا أنه من المتوقع أن يكون له تأثير مباشر على أنماط عمل دائرة أراضي إسرائيل والكيرن كاييمت في المستقبل.

مهمات المستقبل

لا عجب في أن استمرار ممارسات السياسة الرسمية الموجهة ضد البلدات العربية في مجالات الأرض والتنظيم والبناء، يفرض فعالية وتنامي الوعي الشعبي والرسمي العربي لأهمية هذه المجالات الحيوية والمصيرية ولضرورة متابعتها باليقظة والحيطة والجهد المتواصل. ونرى أنه من الضروري مواصلة بذل الجهود الرامية إلى بناء هيئة عربية قطرية تضطلع بمهمات لتخطيط البديل للبلدات والتجمعات العربية، وتقف بالمرصاد للمخططات السلطوية منبهة لأبعادها ومخاطرها على مستقبلنا كشعب. كما يتحتم علينا أن نضع في رأس سلم الأولويات النضالية مطلب إعادة توزيع الأراضي في البلاد على السلطات المحلية والقطاعات المختلفة من المواطنين بشكل عادل يضمن لبلداتنا حصتها العادلة والكافية والضرورية من مسطحات النفوذ لتأمين مستقبلها ومستقبل مواطنيها. ويأتي استمرار النضال من أجل تأمين التمثيل العادل واللائق للعرب في لجان التنظيم المختلفة في البلاد كإجراء مكمل لتوسيع مناطق النفوذ ومسطحات البناء، حيث يمكن عندها التأثير والمبادرة للتخطيط السليم الذي يعكس آمالنا وهويتنا الوطنية وتطلعاتنا الحقيقية في التقدم والتطور والعيش بكرامة ومساواة في وطننا.

الموراكة في مواجهة الأسرلة

المهندس إياد سليمان

جمعية الموراكة (الموريسكيين) في فلسطين

الموراكة (الموريسكيون) هم العرب الأندلسيون الذين بقوا في قشتالة وغيرها بعد سقوط المدن الاندلسية الرئيسية مثل قرطبة وأشبيلية وبلنسية وخاصة بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢، وكلمة الموراكة تعريب لكلمة moriscos القشتالية والتي تعني "العرب الصغار". وقد عاش الموراكة تاريخاً طويلاً مؤلماً مليئاً بالصدامات والصراعات والاضطهاد.

لقد أدى ما تعرض له العرب الفلسطينيون داخل دولة إسرائيل من القمع والتهميش ومصادرة الأراضي وسياسة الخنق خلال نصف قرن النهاية إلى ما يشبه قطيعة بين العرب واليهود مما أدى إلى تضرر المصالح الاقتصادية العربية وكشف تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالمصالح الإسرائيلية. وأثبت بأن الهوة شاسعة ليس فقط في الحقوق السياسية والمدنية بل تخطاه إلى الاقتصاد، ومن خلال تصريحات السياسيين الإسرائيليين فإن فكرة الترانسفير كرد فعل على ما قام به العرب من احتجاج هو المسيطر والسائد بينهم، مما يؤكد التشابه الهائل بين مأساة الموراكة (الموريسكيين) moriscos في الأندلس ومأساة الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، وقد يصبح الفلسطينيون مجرد ذكرى، والمؤكد أن أغلب الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل هو بفضل علاقتها الوطيدة مع الغرب، ونتيجة للصورة المشوهة للعرب وحضارتهم في الغرب، فإن هناك حاجة ماسة لبناء منظومة تعمل على توثيق الصلات والعلاقات بين شعوب المنطقة العربية من جانب وشعوب أوروبا والغرب من جانب آخر.

لذلك فقد قامت الجمعية بصياغة ورقة عمل حول الاستراتيجيات الأولية والأساسية لتنظيم العرب داخل إسرائيل بهدف في: بناء سياسة جديدة تتناسب وظروف الفلسطينيين في الداخل، تقوم على توفير بيئة داعمة لبناء اقتصاد بديل وتقوية العمل مع شخصيات مؤثرة وفاعلة بين الجاليات العربية في الغرب وتطوير الوعي بكل ما يتعلق بمأساة الموراكة.

الموراكة الجدد

وبما أنني فلسطيني يعيش على مرمى حجر من قريته المهدّمة صفورية ويراها كل صباح ومساء، وبما أن مأساتنا أعيشها كل يوم، ومنذ عقد اتفاقية أوسلو واتفاق العرب على إخراجنا من كل المفاوضات والاتفاقيات، فقد أصبحت كفيري مهمّشاً في عهد الانحطاط الثاني الذي تعيشه أمتنا العربية، وهذا الحال يشابه كثيراً وضع العرب بعد سقوط بغداد عام ١٢٥٨م على يد هولاكو وتسليم غرناطة للأسبان عام ١٤٩٢م، وبما أنني زرت الأندلس عدة مرات، فقد رأيت كثيرا من التماثل والشبه وكذلك كثيرا من الاختلاف بيننا وبين ما حصل للموراكة، ولكنني رأيت في ذلك فرصة لإعادة صياغة الأمور بشكل لا يحدث فيه التناقض بين فلسطيني يحمل الهوية الإسرائيلية رغم أنفه ومع هذا فإن أخوته في العالم العربي ينعتونه بالإسرائيلي المخلص لدولته !!؟ ومن ثم كيف يوفق في حمل الهوية ويتعايش معها ويستطيع شرح الوضع لإخوته في العالم العربي، كما أنه يجب أن يتفاعل مع الجاليات العربية في العالم غير العربي.

الأهداف

١- المشاركة في المؤتمرات العالمية التي تتناول موضوع الموراكة (الموريسكيين) وكل ما يتعلق بجوانب الحياة في تلك الفترة مع بحث التغيرات والتحولات التي طرأت على الموضوع منذ العصور الوسطى وحتى يومنا هذا. وإقامة ورشات عمل وتبادل سنوي للزيارات بين فلسطينيي الداخل مع سكان القرى الموريسكية في منطقة الأندلس.

٢- بناء شبكة من العلاقات مع مجموعة من الشخصيات العربية المؤثرة والفاعلة في حياة الجاليات العربية في كل أنحاء العالم، من أجل توثيق الصلات مع فلسطينيي عام ١٩٤٨، ولتأسيس قوة ضاغطة وفاعلة تعمل للحفاظ على الوجود الفلسطيني داخل الخط الاخضر.

٣- إنشاء مركز للدراسات، يبحث في كل ما يتعلق بالموراكة وفلسطينيي١٩٤٨ وإقامة نشاطات مشتركة مع مؤسسات في الدول الغربية من أجل التعريف بموضوع الموراكة والتعاون على تأسيس منظومة تهتم بكل ما يتعلق بالتاريخ الفلسطيني والموريسكي.

البديل الفكري والتنظيمي

● هنالك عملية الارتباط بمؤسسات وأشخاص عرب أو حتى غير عرب حتى يشكلوا جبهة دعم ومساعدة من أجل الحفاظ على وجودنا والتواصل مع إخواننا في العالم العربي والمهجر والشتات وخاصة في الحالات الاستثنائية (مثل: الإبادة الجماعية أو الترانسفير أو محاولة التهويد أو تبادل السكان وغيره) .

● إقامة مؤسسات وطنية تسعى للانفصال شبه الكامل عن المجتمع الاسرائيلي بشرط أن لا يكون هذا الانفصال استفزازيا أو ظاهراً للعيان .

● إقامة لجنة لإدارة الأزمات، تهتم بشكل خاص بمعالجة ومتابعة أحوال المصابين ونقلهم إلى المستشفيات، ومتابعة الشؤون الإعلامية المحلية والاسرائيلية والعالمية، وكذلك متابعة أمور المعتقلين وتوفير محامين للدفاع عنهم .. الخ.

● إقامة "حكومة ظل" بديلة للجنة المتابعة العليا، وتعمل هذه الحكومة كم نظمة لشؤون العرب ومتابعة أحوالهم وخاصة في التعامل مع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة والحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وفرض "ضريبة الرأس" على كل مواطن عربي بلغ الثامنة عشر وما فوق، حتى يمكن تمويل بعض المشاريع والفعاليات التي تصب في مصلحة عرب هذه البلاد.

● إقامة مركز إعلامي موصول بالإنترنت السريع DSL بكل أنواعه مع أجهزة فيديو متطورة موصولة بالحاسوب، لإرسال الأفلام والتقارير الصحفية والتلفزيونية بسرعة، ولتجاوز حالات الحصار التي قد تفرضها السلطات الإسرائيلية من أجل التعتيم على وسائل الإعلام العالمية.

● إقامة شركة تأمين عربية مربوطة بمؤسسة تأمين عالمية، والانضمام إليها كبديل لشركات التأمين الإسرائيلية من أجل تغطية حالات التأمين المختلفة.

● إقامة قوة مدنية بديلة للشرطة الإسرائيلية، للحفاظ على الأمن والسهر على سلامة المواطنين العرب لمنع تكرار ما حدث ليلة عيد الغفران عام ٢٠٠٠ م، وأريد التنويه أن القوة ليست مسلحة بالأسلحة النارية حتى لا يكون ذلك ذريعة لإسرائيل حتى ترتكب المجازر أو أي عمل لا تحمد عقباه.

● إقامة شبكة كبيرة من العيادات الخاصة في كل القرى والمدن العربية تكون بديلة للمستشفيات الإسرائيلية وتعمل كمستشفى في حالات الطوارئ.

● تنظيم المزارعين والزراعة العربية، وتشجيع الزراعات البيتية من أجل عدم الوقوع تحت حصار اقتصادي يضر بمصلحة الجماهير العربية.

● العمل على إقامة شركات استثمارية تدير المشاريع العربية وتستثمر الأموال العربية لعرب الداخل في مشاريع ذات جدوى اقتصادية.

● إقامة محطة فضائية عربية تعنى بشؤون عرب الداخل خاصة وسائر الفلسطينيين عامة، على أن يكون مقرها في إحدى الدول الأوروبية.

● إقامة صندوق لإنقاذ الأراضي العربية المعرضة للنهب والمصادرة من السلطات الإسرائيلية وجهات أخرى مشبوهة (هنالك مجموعة من المحامين العرب الذين يشترون أراضي عربية من العرب ثم يبيعونها لليهود أو مؤسسات يهودية من خار ج البلاد).

هذه بعض المشاريع التي نوقشت مع بعض المهتمين والمفكرين في السعي إلى الانفصال والاستقلالية عن المجتمع الإسرائيلي ومن دون لفت للأنظار أو استفزاز للمؤسسة الحاكمة أو للأحزاب العربية والمتحالفة معها والتي تدعو إلى الأسرلة والتعايش والمساواة وغيره من الشعارات البراقة غير الواقعية.

ومما يجدر الانتباه إليه بعض النقاط الآتية:

● هنالك تناقض واضح بين كونك إسرائيليا أو فلسطينياً، ولكن هنالك أموراً لا بد من أن تضطر لمواجهتها وأن تعيشها ؛ كحمل جواز سفر إسرائيلي أو هوية إسرائيلية أو تجديد رخصة السيارة أو دفع رسوم رخصة المحاماة وأمور كثيرة نواجهها كل يوم، ولكن يجب النظر إليها كأمور لابد من حصولها من دون انتقاص للهوية أو للانتماء.

● وجودنا على هذه الأرض وصمودنا من دون الذوبان والأسرلة هو من أولويات وجودنا ومن أبجديات التأكيد على أننا أصحاب هذه الأرض.

● عدم زج عرب الـ ٤٨ في عمليات التطبيع والتعامل معهم من خلال عملية التواصل والتفاعل.

يوميات إقرت

شهادة على الاغتصاب

ديب داود

مدير جمعية ميراث إقرت

تقع إقرت على بعد ٢٥كم إلى الشمال الشرقي من عكا، لحظة التهجير بلغ عدد أهلها ٤٣٢ من الكاثوليك المسيحيين،غالبيتهم سكنت مسطح القرية، أما اليوم فيزيدون عن ألف نسمة.

بلغت مساحة الأرض في مسطح إقرت حوالي ١٥٣٠٠ دونم بين ملكية خاصة وأراض أميرية، وكانت هناك قرابة الثمانية آلاف دونم أخرى موضع خلاف مع جاراتها من حيث تبعيتها. كما كانت للأقارتة ممتلكات شخصية في أراضي بعض القرى المجاورة. قرابة ٤٥٠ دونم كان الأقارتة يفلحونها بانتظام ويجنون وافر غلاتها.

وقائع القضية

تعود مأساة إقرت إلى ٣١ تشرين أول ١٩٤٨، حينما دخلتها قوة الجيش الإسرائيلي المتقدمة على الطريق الساحلي نحو لبنان. استسلمت إقرت وبقى أهلها في منازلهم، هذا "الترف" لم يتعد الأسبوع، فقد وقعت إقرت كغيرها من قرى الجوار، ضحية سياسة "حزام الحدود النظيف من العرب".

ستة أيام بعد الاستسلام، طلب الجيش الإسرائيلي من الأهالي إخلاء منازلهم مؤقتا، بدعوى السماح لهم بالعودة بعد انقشاع العمليات العسكرية. في ٦-٨/ ١١/ ١٩٤٨ أخلى الجيش الإسرائيلي إقرت، خمسون بمن فيهم خوري الرعية بقوا، في ٢٦/ ٩/ ١٩٤٩ تقرر اعتبار إقرت منطقة عسكرية لمنع الأهالي من دخول أرض القرية.

عام ١٩٥١ تقدم الأهلون إلى محكمة العدل العليا بدعوة للسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم. في النهاية "ضاعت" القضية في المحكمة، بعد أن أصدرت قرارها الثالث والذي لام الأهالي على اعتمادهم وعودات الحاكم العسكري في الجليل، بدل أخذهم "الدواء القانوني" الذي أساغته المحكمة لهم في قرارها الأول. جدير بالملاحظة أن إخلاء الأهالي تم بحيلة دون إصدار أوامر إخلاء بحقهم، الأمر الذي أشار إليه قرار محكمة العدل العليا الأول، معتبرا الإخلاء غير شرعي، وأن الأهالي هم سكان إقرت حين دخول أنظمة الطوارئ مفعولها، وأضاف قرار المحكمة أن لا مانع قانوني يقف عقبة أمام عودة الأهالي إلى قريتهم.

لذلك وفي سبتمبر ١٩٥١ أي بمرور ثلاث سنوات صدر أمر إخلاء البيوت في إقرت، وقد استند أمر الإخلاء إلى قانون لم يكن ساريا يوم التهجير.

في ٢٤-١٢-١٩٥١ عشية عيد الميلاد المجيد، قام الجيش الإسرائيلي بنسف بيوت إقرت عن بكرة أبيها، تاركا الكنيسة والمقبرة. كان ذلك جرعة كبت وعذاب، حيث عاد العيد بحزن ويأس شديدين على نفوس الأهل. ولم يقدم أحد منهم حتى على الزواج إلا بعد ٥ سنوات من التهجير!

٢٥-١٢- ١٩٥٢ المحكمة تصدر قرارها الثالث والذي لام الأهالي على اعتمادهم الوعودات الكثيرة من الحاكم العسكري بدل العودة (!؟)، وذكر القرار أن جلسة لجنة الاستئنافات العسكرية حول قانونية أمر الإخلاء في الناصرة كانت مغلقة، ولم يتمكن

محامي المدعين من حضورها أو استجواب ممثل الجيش، وأنه لم يصدر حتى اليوم محضر عنها!

بمرور خمس سنوات على التهجير، تصادر أرض إقرت بموجب قانون "مصادرة الأرض لحاجة الجمهور"، بعد أن تم خلال الفترة الممتدة على العامين ٢- ١٩٥٣، اقتلاع المزروعات والأشجار المثمرة.

في أواخر العام ١٩٧٢ تم إبطال مناطق الأمن، ولكن غداة الإبطال وعلى نحو غريب موشيه ديان يعلن إقرت، بخلاف بقية القطاع الحدودي، منطقة أمن تسري عليها أنظمة الطوارئ التي تمنع الأهل من العودة.

في صيف ١٩٧٧ مناحم بيجن يعين لجنة وزارية برئاسة وزير عدليته وعضوية وزير الزراعة آريئل شارون. اللجنة قررت: "لا مجال لإعادتنا لأن المستوطنين يستعملون الأرض "للزراعة والرعي"!.

أواخر العام ١٩٩٥ لجنة وزارية لحكومة رابين الأخيرة تقدم توصياتها، وكانت الأولى التي قبلت مبدأ إعادة الأهالي لأرضهم. إلا أنها أقرت عودة جيل الآباء الذين شردوا من إقرت برفقة اثنين فقط من أولادهم، عمليا كان كل جيل الآباء وغالبية جيل الأبناء قد صارت في ديار الحق ، ومنع الأحفاد من العودة. واقترحت اللجنة عودتنا لستمائة دونم على أساس استئجارها طويل الأمد، ولأنها نتيجة "نية طيبة ولفتة إنسانية" منها.

في ٢٥-١١- ٢٠٠١ نظرت دعوانا أمام المحكمة العليا لإبطال المصادرة وإغلاق المنطقة. وأصدرت المحكمة قرارها الخامس وفيه رفض موقف الحكومة الذي يربط القضية بالسياسة المحلية والإقليمية، خاصة ربطها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

الناس في إقرت

سبتمبر ١٩٧٠ أولى الإقرتيات المسنات تدفن في مقبرة إقرت، بعد إذن بالدفن في المقبرة على الدوام.

صيف ١٩٧٢ مجموعة من الأقارتة تبدأ بترميم الكنيسة والمقبرة، بعد حصولها على إذن خاص. بعد الترميم مباشرة، الأقارتة يعلنون اعتصامهم في الكنيسة، اعتصاما دام عدة سنوات حيث قام بعض الأهل من آباء وأمهات وأولاد بقضاء معظم وقتهم من أشهر إلى سنين، داخل الكنيسة، ذلك رغم الصعاب المعيشية الجمة وتهديدات مستوطني الجوار وموظفي دائرة أراضي إسرائيل.

صيف ١٩٧٣ الأقارتة يعقدون أول احتفال عُمّاد على أرض إقرت لثلاثة أطفال، من يومها تعمد العشرات في كنيسة إقرت حتى الآن! نيسان ١٩٧٤ أول عقد قران (من ثلاثة) يتم على أرض إقرت. آذار ١٩٧٧ أول كهل إقرتي يحظى بدعوة ربه إليه على تراب إقرت خلال الاعتصام.

منذ أول أيام التشريد تمسك الأقارتة بأرضهم. ففي السنوات الأولى حيث كان جل اهتمام الناس البقاء على قيد الحياة على أرضهم، وجد الأقارتة طريقهم إلى الجهاز القضائي الإسرائيلي، رغم كل المحدوديات في اللجوء إلى قضاء من سلب الناس حقوقهم، ونجحوا في استئصال اعتراف هذا الجهاز بحقهم. إلا أنه ومع الوقت تبين عقمه إزاء السلطة التنفيذيةالتي ما فتئت تضرب عرض الحائط بقرار سلطتها القضائية.

على مر الوقائع كلها يتبين أن السلطات لعبت دوما لعبة غير متكافئة مع السكان العزل من كل قوة وحيل. فهي ترفض من جهة تنفيذ قرار القضاء، ومن الجهة الأخرى تُمتّع نفسها بكل استثناء ممكن لتقديم الأوامر وفرض الإجراءات، بعد فوات الأوان واستنادا إلى قوانين لم تولد بعد! ليس لسبب سوى أن أمهاتنا ولدتنا عربا.

مع ذلك فقد طرحنا تحديا فريدا هو نضالنا السلمي، مما قمع شوكة القوة الإسرائيلية من التعامل معنا من منطلقاتها وفي ساحة العراك الذي تحبذه هي. ولذلك نجد نفسنا غير مدينين لأحد ليس فقط بدمه أو ممتلكاته، بل حتى بدم "دجاجة" أو "حبة تين". هكذا بان حقنا ناصعا لا يقبل بأقل من إحقاق حقه، رافضاً منة وحسنات إسرائيل.

من فعاليات الصمود الملفتة للنظر تأسيس جمعية ميراث إقرت عام ١٩٩٧، حيث جاءت أهدافها لتتناسب ومتطلبات حفظ الميراث قبل ضياعه. العديد من نشاطات الأهل آنذاك تم من خلال لجنة إقرت. تحت الهدف الأسمى: المطالبة بـ "العودة لإقرت". وكانت الـ ٥٠ عاما خارج إقرت، انطلاقة الحفاظ على الميراث، بغية: أولا، تفادي الانقطاع الحتمي بين الأجيال نتيجة انعدام التواصل المباشر كما في كل بلدة. ثانيا، الرجوع إليه عند إعادة بناء إقرت الجديدة بلدة عصرية تستمد من ميراثها الغني متعدد الجنبات.

ونادت الجمعية بأن "آن الأوان لإقرت" ردا على تسويفات السلطة وتعبيرا عن رغبة أجيال بعيد التهجير، لتكمل المناداة بـ "لن ننسى إقرت" المعبر عن صمود أهلهم.

جاءت تعابير الالتصاق بالوطن والأرض على شاكلات عدة، فها هي زيارات متتابعة وكثيفة للأرض إبان الأعياد والمناسبات، وهي أيضا معسكرات عمل وتطوع، وكتابات شعر ونثر، وتوثيق على أشكاله المتنوعة، والعودة لدفن أمواتنا في إقرت راحة أبدية لأرواحهم. وهي نبش ركام بيوت للوقوف على مصطبتها، تعبيرا عن نقل الميراث من جيل الأجداد للأحفاد، ومحاولة بناء البيت من الأذكار رغم السنين الطويلة وغيرها العديد.

قضية دَيْن مدني

دوما كان دعم وتضامن الأخوة العرب ركيزة مضمونة في كل الأحوال. ومع أن التنسيق العيني لم يرتق إلى التنسيق المبدئي ، فإن هذا التنسيق المبدئي الأساسي قد عبرت عنه كل القيادات العربية، وعن رفضها نيّة الحكومة الربط قسرا بين قضيتنا والخلاف حول الطلب الفلسطيني "حق العودة". وأجمعت القيادات كلها على أن يكون الحل لقضيتنا حلا مدنيا إسرائيليا، بمعزل عن قضايا المهجّرين في إسرائيل واللاجئين خارجها، وأن قضيتنا دين مدني، على الدولة أن تدفعه للأقارتة نيابة عن ولصالح الجمهور العربي الفلسطينية عامة.

لم ينجح دعم القوى الديمقراطية اليهودية في ترجيح الكفة لصالحنا، وبقي النمط المطروح من حكومة إسرائيل في حالتنا "ليتمكن" المهجرون العرب الفلسطينيون من "العودة" على أسس:

- منع عودتهم إلى موقع بيوتهم الأصلي.
- تتم عودتهم نتيجة حسن نوايا ورغبة إنسانية طيبة لحكومة إسرائيل.
- يتم إنهاء القضية دون أخذ حكومة إسرائيل المسئولية على ما اقترفته ضد أصحاب القضية (جريمة ترحيل المدنيين بالقوة، إبان فترات الحرب- القانون الدولي، ومن ثم جريمة هدم بيوتهم- القانونان المحلي والدولي).
- وضع المهجرين في مرتبة قانونية أدنى من أولئك الوافدين إلى أرضهم من دون حق" فحتى حينما تعرض الحكومة "نواياها الحسنة"، فهي تعرض تعويضا هزيلا مستعليا بحق القوة، ومشينا للمعروض عليهم وقوة حقهم.
- جعل أصحاب الحق نبتا غريبا على أرضه، يوقع بيده لها اعترافا بأن لا يطالب بأي حق له، شرطا لإبقائه!
- التعويض عن الأرض باقتراح أرض للإيجار وبهدف السكن، بينما الزراعة محظورة تماما.

قرى على قيد الحياة.. ولا يعترف بها أحد!

خالد خليل

لجنة الأربعين- حيفا

تعتبر قضية القرى العربية غير المعترف بها أحد التجليات الرئيسية لقضية الصراع على الأرض بين الدولة والأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، ويشكل المحور التخطيطي في هذه القضية المحور الأساسي في إدارة هذا الصراع لمواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية، ووضع مخططات بديلة خاصة في ظل المخططات الحكومية الرامية إلى ترحيل أهالي القرى غير المعترف بها وتركيزهم داخل مجتمعات التركيز التي أقامتها إسرائيل في سنوات السبعين في منطقة النقب تحديدا، ولكي نقف على خطورة هذا الموضوع لابد بداية من الخوض في بعض المعلومات والمعطيات المتعلقة بقضية الأراضي والمجمعات غير المعترف بها جنوبي البلاد. حيث إن الغالبية العظمى من هذه المجمعات (٤٥ مجمعا تضم عشرات المجموعات السكنية) تقع في مثلث بئر السبع عراد- ديمونا، ويعيش داخلها حوالي ٧٠ ألف مواطن من أصل ١٢٠ ألف مواطن عربي يعيشون في منطقة الجنوب ويشكلون ٨٠٪ من إجمالي سكان القرى غير المعترف بها داخل الخط الأخضر.

تتقسم هذه المجتمعات في منطقة النقب إلى مجموعتين: الأولى (غالبية القرى) وقد كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، والثانية تصم قرى أقيمت في سنوات الخمسينيات وعلى امتداد سنوات الحكم العسكري حتى بداية الستينيات، حيث تم ترحيل آلاف المواطنين العرب من جنوبي النقب عام ١٩٥١ بالقوة إلى المنطقة المسماة "السياج" الموجودة في مثلث "عراد-بئر السبع-ديمونا" ورغم ذلك تم حملهم كرها على الرحيل طواعية إلى مجمعات التركيز التي أقامتها الحكومة لغرض التهجير.

تاريخ المشكلة

تشير المعطيات إلى أن معظم الأراضي في النقب صنف أثناء العهد العثماني كأراضي "موات" غير مستغلة وقد هدف السلطان العثماني من وراء ذلك إلى تشجيع إحياء هذه الأرض وتحويل ملكيتها للمواطنين.

وفي عهد الانتداب البريطاني، أعطيت الفرصة للمواطنين بتسجيل أراضي "الموت" خلال مدة شهرين فقط منذ نشر إعلان انتدابي بهذا الصدد عام ١٩٢١، لمنع تطور المجتمع الفلسطيني بما ينسجم مع المخطط الاستعماري الصهيوني. إلا أن المواطنين العرب لم يفطنوا آنذاك لخطورة هذا المخطط.

ومع قيام دولة إسرائيل تم سن قوانين مختلفة لمصادرة الأراضي تستند أيضا إلى الإرث العثماني والبريطاني وأنظمة الطوارئ مثل قانون "الحاضر الغائب" ١٩٥١ وقانون أراضي إسرائيل ١٩٥٣ لتمنع بذلك رد الملكية إلى أصحابها الحقيقيين، فحولت إسرائيل ١٢ مليون دونم إلى ملكيتها في منطقة النقب وهي عبارة عن ٦٠٪ من مساحة البلاد. ومع هذا فإن معظم الملاكين في منطقة النقب وسكان القرى غير المعترف بها رفضوا الانتقال إلى مجمعات التركيز السبعة حفاظا على الأرض وتثبيتا لملكيتها على أرض الواقع، ومقابل هذا الإصدار تتواصل الحملات السلطوية على الرغم من فشل مشروع التركيز. لأن قضية النقب بالنسبة لإسرائيل هي قضية "أمن قومي" لما تمثله من احتياطي الأرض الأساسي للتطوير المستقبلي، لذلك تجاهل التخطيط الإسرائيلي الرسمي المتمثل بالخرائط الهيكلية قضية هذه المجمعات ولم يضعها على الخارطة في أي وقت من الأوقات. بل إن السلطات شكلت دوائر خاصة مع بداية التسعينيات مثل "مديرية تطوير البدو"، وفيما بعد "سلطة تطوير البدو" لمساومة المواطنين على الأرض. والعرض الأسخى للحكومة استند على قانون "تل الملح" الذي سن في أعقاب السلام مع مصر وتسليم سيناء والذي بموجبه عرض على سكان تل الملح ٢٠٪ من الأراضي التي كانت بحوزتهم وإعطائهم مساحات صغيرة للبناء في مجمعات التركيز. ولكن بعد رفض الأهالي لهذا العرض تم ترحيلهم بالقوة وأقيم على أراضيهم مطار "بناطيم" إلا أنه ورغم الضغط المتواصل على المواطنين، لم تنجح السلطات في تنفيذ مخططها إذ لم تستطع مديرية تطوير البدو سوى شراء ٣٠ ألف دونم من أصل ٧٦٢ ألفا.

آخر المخططات الإسرائيلية الرسمية التي تتجاهل بشكل مطلق القرى غير المعترف بها هي الخارطة الهيكلية القطرية- "تاما ٣٥" وهي عبارة عن مخطط فكري تطويري للبلاد حتى عام ٢٠٢٠.

ولقد قامت لجنة الأربعين مؤخرا بدراسة هذه الخريطة واتضح أن "تاما ٣٥" لا تبشر بأية رؤية جدية تجاه هذه القرى وإنما تشكل استمراراً لنفس السياسة القديمة. وبناء عليه قدمت اللجنة عام ١٩٩٧ مخططا فكريا مهينا لحل قضية المجمعات غير المعترف بها كرد على "تاما ٣٥" وقامت مؤخرا بتطوير وتوثيق هذا المخطط استنادا إلى بحث ميداني جديد أجرته اللجنة بمشاركة سكان تلك القرى تبين من خلاله أن المجمعات الأربعين غير المعترف بها مصنفة على النحو التالي:

- ١٥ مجمعا يسكن كل مجمع منها حتى ١٠٠ عائلة.
- ١١ مجمعا يسكن كل مجمع منها بين ١٠١ وحتى ٢٠٠ عائلة.
- ٧ مجمعات يسكن كل منها بين ٢٠١ وحتى ٣٠٠ عائلة.
- مجتمعا يسكن كل منها أكثر من ٣٠٠ عائلة.

وتطالب اللجنة أن يتم الاعتراف بهذه المجمعات كمجمعات "مدنية-قروية" بما لا يتناقض مع طبيعة الحياة التي ينشدها المواطنون أنفسهم وعدم ربط قضية الاعتراف بهذه القرى مع قضية النزاع على الأرض بين أهلها والدولة.

وفي عام ١٩٨٨ وضعت اللجنة مخططا فكريا مشابها لمشكلة القرى غير المعترف بها في الشمال وطالبت بالاعتراف بـ ٩ قرى وفعلا استطاعت بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩ تحصيل الاعتراف بهذه القرى. وإن كانت السلطات لم توفر لها جميع الخدمات اللازمة لهذه القرى، لكن الإنجاز الهام يكمن في كسر سياسة الاعتراف وإجبار السلطات على التعامل مع الواقع بشكل مختلف.

فهذه القضية مثلها مثل الصراع العربي الإسرائيلي بحاجة إلى نفس طويل وإلى موقف موحد ومثابر. وينبغي أن توضع على أجندة الأحزاب وفي صلب برامجها بغية تحقيق الهدفين الإنساني والوطني الكامنين داخلها. فالاعتراف بالقرى معناه حل مشكلة إنسانية من الدرجة الأولى لـ ٨٪ من جماهير الداخل، واستعادة لملكية الأراضي التي صودرت. كما أنها مقدمة لإنشاء مجمعات عربية جديدة وفك الحصار المتواصل منذ ٥٢ عاما على المواطنين العرب حيث لم تقم أي قرية أو مدينة منذ قيام إسرائيل .

وأخيرا فإن خطوة لجنة الأربعين للاعتراض على "تاما ٣٥" يجب أن تكون بداية لتوجه شامل لكل الجماهير العربية.

المدن المختلطة

حيفا نموذجاً

حسين اغبارية

رئيس جمعية التطوير الاجتماعي لعرب حيفا

بعد نكبة عام ١٩٤٨، ومع قيام دولة إسرائيل، فقدت المدن العربية الفلسطينية: حيفا، عكا، يافا، اللد، والرملة مكانتها كمدن عربية مستقلة، وتحول سكانها الفلسطينيون إلى أقليات قومية مهمشة في مدن يهودية كبيرة. فبينما كان مجموع السكان العرب في هذه المدن الخمس عام ١٩٤٥ ما يقارب ١٨٤,٠٠٠ نسمة، انخفض إلى ٢٢,٦٠٠ في أواخر عام ١٩٤٨، وذلك بعد تهجير وترحيل السكان العرب من بيوتهم في هذه المدن.

وقد ترتب على هذا التحول السكاني الجذري والطارئ، عدة نتائج ذات امتدادات سلبية في المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والإسكانية والثقافية بشكل عام. فقد أصبح التجمع السكاني العربي محددا ومعزولا في إطار الغيتو، ولم يمنحوا إمكانية الانتقال إلى أحياء أخرى، وكان الهدف من ذلك خلق حيز عام يهودي- صهيوني، صرف لا يعكره أي عرق آخر، بالإضافة إلى خلق تصور عام وكأن البلاد خالية بالفعل من سكانها الأصليين، على غرار الشعار الصهيوني، "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض".

كما أدى هذا التحول الجذري إلى سيطرة السلطة الإسرائيلية الحاكمة من خلال أجهزتها وشركاتها المختلفة على الأبنية والأملاك العربية التي اضطر أصحابها أن يهجروها، وبدأت السلطة الحاكمة منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا بعمليات طمس الطابع العربي الفلسطيني لهذه الأحياء وتهويدها عن طريق هدم البيوت العربية وتفريغ السكان العرب من مناطق سكناهم ونقلهم إلى أماكن أخرى وعبرنة أسماء الشوارع العربية لتحويلها إلى أسماء عبرية، وإهمالها بشكل عام، وهكذا استطاعت الدولة العبرية أن تستولي على الأملاك والبيوت والعقارات الفلسطينية، تحت غطاء قانوني سافل هو "أملاك الغائبين".

حيفا وحرب ٤٨

تقع مدينة حيفا على الشاطئ الجنوبي لخليج عكا، وتمتد عند السفح الشمالي لجبل الكرمل، والساحل الشرقي للبحر المتوسط، وبالتحديد عند خط عرض ٤٩ ,٣٢، شمالا وخط طول ٣٥ شرقا.

ويحيط بها البحر الأبيض المتوسط والسهل الساحلي وجبل الكرمل الذي يرتفع ٥٤٦م عن سطح البحر في جزئه الأعلى.

كانت مدينة حيفا في نهاية الانتداب البريطاني، المدينة الثانية في كثافتها السكانية، فقد كان عدد سكانها من العرب ما يربو على سبعين ألف نسمة. وفي نهاية عام ١٩٤٤، شكل عرب حيفا ٤٨٪ من سكان المدينة التي بلغ عددها ١٢٨ ألف نسمة.

أدت حرب ١٩٤٨ إلى اقتلاع الغالبية العظمى للعرب في حيفا من بيوتهم ومساكنهم وترحيلهم إلى خارج الوطن، فلم يبق في حيفا من العرب بعد نكبتها إلا ما يعادل ٣٥٠٠ نسمة، ومعظمهم من العامة وذوي الإمكانيات الاقتصادية المحدودة.

من آثار حرب ١٩٤٨ على العرب في حيفا ترتيب ما يلي:

- انخفاض شديد في عدد السكان العرب إذ وصل إلى نسبة ٣,٦٪.
- تغيير في المبنى الاجتماعي، اختفاء الطبقة العليا وبقاء أبناء الطبقة الدنيا.
- تغيير في أماكن السكن، وتشكيل مجمع سكني جديد-التركيز في وادي النسناس.

لقد تبدل المجتمع العربي في حيفا، فغالبية أبنائه الأصليين قد تركوا حيفا إبان حر ب ١٩٤٨، ولم يبق إلا قلة منهم، أما المجتمع العربي الحيفاوي في الحاضر فمعظمه من العرب الجدد الوافدين إلى حيفا من قرى الجليل والمثلث للعمل أو التعليم.

فشل التهويد

نلاحظ اليوم وعلى الرغم من الصبغة اليهودية لحيفا ومحاولة السلطات الرسمية لطمس المعالم العربية إلا أنه هناك استمرار تاريخي لعروبة وفلسطنة حيفا تظهر فيما يلي:

- المؤسسات التعليمية العربية المستقلة وخاصة المدارس العربية المسيحية.
- الأماكن الدينية والأثرية العربية المنتشرة في حيفا المدينة.
- العمارات السكنية المهجورة والمغلقة والممتلكات المتروكة التي تملأ حارات حيفا العربية، والتي ما زالت تنتظر أصحابها ليعودوا إليها فيعمروها إن شاء لهم ذلك.
- عائلات حيفا العريقة التي ما زالت تسكن في حيفا منذ القدم.
- الأسماء العربية لشوارع حيفا، ورغم محاولات السلطات الحكومية الإسرائيلية تهويد وعبرنة هذه الأسماء فلن تمحى من الذاكرة الجماعية لأبناء وأهل حيفا وستبقى في ذاكرتهم التي تأبى النسيان.

الوضع السكاني

لا تختلف الأوضاع السكنية للعرب في حيفا عن باقي أبناء شعبهم في سائر المدن المختلطة مثل عكا، يافا، اللد، والرملة فقضيتهم مع المسكن لا تختلف عن مسألة الهوية والتعليم لما يواجهونه من معاناة يومية و ممارسات التمييز في هذا المجال.

فبعد النكبة صادرت الدولة بواسطة ما يسمى بالوصي على أملاك الغائبين ودائرة أراضي إسرائيل وشركة عميدار معظم أملاك الغائبين للتصرف بها بموجب قانون الحاضر غائب، وهكذا خسر معظم العرب في حيفا ملكية بيوتهم وتحولوا إلى مستأجرين لدى الشركات الحكومية ليسكنوا "بالمفتاحية"، حيث لا يحق لهم نقل المسكن بالوراثة أو التصرف به مثل تأجيره أو بيعه دون شروط وقيود تمليها شركة عميدار. وفيما يلي التوزيع الديمغرافي لعرب حيفا:

توزيع السكان العرب في حيفا ١٩٩٩

الأحياء	عدد السكان
الحليصة	٢٣٢٥
الهدار وعباس	٩٧٣٠
الكبابير	٢١٣٠
وادي الجمال	١٨٢٠
وادي النسناس واللبدة القديمة	١١٥٠٠
مناطق أخرى	١٥١
المجموع	٢٩٦٥٦

المصدر: من جمعية التطوير الاجتماعي وبلدية حيفا ١٩٩٩.

يسكن معظم السكان العرب في الأحياء الأصلية مثل وادي النسناس، عباس، الحليصة، الكبابير، وادي الجمال، الحارة الشرقية القديمة، الهدار والألمانية. ويسكن البعض القليل جدا في الأحياء اليهودية المختلفة. إن هذه التوزيعة الديمغرافية، لا

تستطيع أن تعطينا حلا للضائقة السكنية التي يواجهها المواطنون العرب، والتي تتلخص بما يلي:

١- بيوت قديمة البناء وغير صالحة للسكن.

٢- البيوت ملتصقة بعضها ببعض مما يزيد من مشكلة التهوئة والاكتظاظ السكاني.

٣- عدد كبير من البيوت مهجورة أو مغلقة بأوامر من السلطات.

٤- صعوبة الحصول على قروض إسكانية بشروط متساوية مع السكان اليهود.

٥- إهمال البيئة السكنية.

٦- تعامل السلطات البيروقراطي وتجاهلها لاحتياجات المواطن العربي السكنية.

٧- أسعار البيوت الباهظة، التي لا تستطيع العائلة العربية المتوسطة الإقدام على شرائها، وهذا ينتج من حقيقة معدل الأجور المنخفضة التي يتقاضاها العربي قياسا باليهودي.

٨- هجرة الأزواج الشابة العربية من حيفا نظرا لعدم تمكنهم من شراء أو استئجار بيت سكني.

إن هذه المعطيات تجعل المواطن العربي يعاني من أزمة السكن. لكن من الناحية الأخرى فإن المعطيات الرسمية تفيد بأن مدينة حيفا شهدت في التسعينيات حركة عمرانية إسكانية نشطة في الضواحي اليهودية وأنه بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ تم بناء ٤٦٥٣ وحدة سكنية بينما في غرب حيفا والهدار (حيث يسكن الآلاف من السكان العرب) كان المعدل السنوي فقط ١٦٠ وحدة سكنية. وتفيد المعطيات ذاتها أنه في العام ١٩٩٥ شكلت الوحدات السكنية الخالية حوالي ٧٪ من مجموع البيوت، خاصة في المناطق التي يسكنها العرب. ويفسر ذلك -كما يدعون- بوجود مخططات "لمشاريع التجديد" في أحياء وادي الصليب، الهدار، محطة الكرمل، ووادي النسناس. ومفهوم "التجديد" بالنسبة للمسئولين هو هدم البيوت العربية واستبدالها، بمؤسسات ومكاتب خاصة، كما يحدث الآن في "حارة الكنائس" التي أصبحت "كريات رابين".

وحسب معطيات شركة الإسكان شيكمونا البلدية -الحكومية- لسنة ١٩٩٩ فالسكان العرب بحاجة ماسة إلى ١٨٥٠ شقة سكنية كحل أولي لأزمتهم وأن في الأحياء العربية ٦٠٠ بيت مغلق بدواعي الخطورة والتصدع وغيرها من الأسباب.

فكل ما خصص من بناء للعرب حتى سنة ١٩٩٨ هو فقط ٦٢ شقة سكنية ضمن مشروع السكن الشعبي، الذي لم يكن معداً للعرب أصلا.

وبناء على كل ما تقدم فإن العربي الحيفاوي ما زال يعيش بدون بديل ، فمن ناحية لا يستطيع أن يشتري بيتا جديدا في السوق الحرة لارتفاع الأسعار ومن ناحية أخرى فإذا "أخطأ" وأعلن للبلدية أو وزارة الصحة عن وضع بيته يقومون بإخلائه وإغلاق البيت ورمي العائلة بأكملها للشارع لتتدبر الأمور بنفسها بحجة عدم صلاح البيت للسكن "العربي" ورفضهم تصليح البيوت في حالات معينة وهذا ما تم فعلا مع عدة عائلات.

واليوم وفي بداية الألفية الثالثة فقد طرأت مستجدات في قضية السكن لها أبعادها السكنية أيضا. فمن ٤-٥ سنوات قامت شركة عنيدار (سلطة التطوير) بعرض "بيوتها" التي تملكها بحكم "القانون" من الوصي على أملاك الغائبين العرب منذ العام ١٩٤٨ للبيع لساكنيها بالمفتاحية بتخفيض يصل لغاية الـ ٤٠٪ من سعر المسكن الرسمي. وفعلا لجأت العائلات العربية الحيفاوية لهذه الوسيلة للخروج من أزمتها خاصة أن السعر مغري وأنه عن طريق ذلك تصبح العائلة مالكة لبيتها بعدما كانت مستأجرة بالمفتاحية لسنوات عديدة. وأخيرا سمعت أصوات في الأحياء العربية في المدن المختلطة تنادي بشراء البيوت بتخفيض يصل الـ ٩٠٪ أسوة بتلك العائلات اليهودية. فللوهلة الأولى يبدو هذا المطلب عادلا أسوة بمطالب الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل بالمساواة. إلا أنه وراء كل ذلك تبطن أمور خطيرة جدا على القضية الفلسطينية وخاصة قضية أملاك الغائبين التي ما زالت تحت وصاية القيم الحكومي عليها، والتي لا يحق له تصفيتها أو بيعها. أما ما يجري على أرض الواقع فإنه مغاير لكل الأعراف والقوانين المشروعة، إذ تقوم "سلطة التطوير" ببيع الأملاك وطمس المعالم. وأمام كل ذلك يدخل العربي في متاهة الصراع بين العام والخاص.

إن خطورة المسألة لا تكمن فقط في ملكية هذا البيت أو ذاك في حيفا واللد وعكا والرملة ويافا، بل في محاولة الدولة لنقل ملكية أراضيها للموشافيم والكيبوتسات وغيرها من المؤسسات لمنع إمكانية حق اللاجئين بالعودة أو التعويض.

ومن نتائج ذلك لجوء العائلات العربية للهجرة خارج الوطن بعدما تغلق أمامها إمكانيات السكن الإنساني اللائق.

الوضع التعليمي

إن الوضع التعليمي للعرب في حيفا لا يختلف من حيث الجوهر عن الأوضاع التعليمية العامة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. فكل المجالات التي يعاني منها التعليم العربي في حيفا وذلك حسب مقاييس من الميزانيات، بناء غرف تعليمية، المناهج، التعليم التكنولوجي، التعليم الخاص، الملاكات، تعيين المدراء، التعليم اللا منهجي، الحاضنات، التسرب، المختبرات والمعدات وغيره.

إن ما يميز التعليم العربي في حيفا هو وجود نوعين من المؤسسات.

١- المؤسسات التعليمية الرسمية (الحكومية- البلدية) حيث تكون وزارة المعارف مسئولة عن المناهج وتعيين المدراء والمعلمين في المرحلة الابتدائية والإعدادية، وتكون البلدية مسئولة عن الصيانة والنظافة والسكرتارية وتوزيع الكتب وجباية الرسوم من الأهالي.

٢- المؤسسات التعليمية الأهلية. وهى المؤسسات القائمة قبل الدولة وتتبع لمختلف الطوائف العربية المسيحية في حيفا، وتسير وفقا للمناهج الرسمية في وزارة المعارف، تم الاعتراف بها منذ سنوات من قبل السلطات الرسمية، الأمر الذي يخضعها لمراقبة وزارة المعارف ودعمها المالي وفقا لمعايير خاصة بذلك ومنها التعليم المجاني من صفوف التاسع وحتى الثاني عشر. هذه المؤسسات مستقلة في قراراتها وانتقائية في قبول طلابها واختيار معلميها.

تحظى المدارس الأهلية بثقة الأهل العرب في حيفا للمصداقية التي تتمتع بها مع العلم أن التعليم في هذه المدارس يكلف الأهل مبالغ طائلة، يجبرون على دفعها. أما من الناحية الأخرى فإن طريقة جباية الرسوم من الأهل توفر عشرات ملايين الشواقل سنويا على وزارة المعارف والحكومة والبلدية (لا يقل عن ٢٨ مليون شاقل جديد سنويا) ومن الجدير ذكره أن الدعم الحكومي لتطوير هذه المؤسسات العربية معدوم.

ومن النواقص الأخرى للتعليم العربي في حيفا نذكر ما يلي:

١- التمييز في تخصيص الميزانيات بين المدارس الحكومية العربية واليهودية.

٢- حرمان المدارس الأهلية من الدعم البلدي وذلك فإن ٧٣٪ من الطلاب العرب يتعلمون خارج التعليم الإلزامي ولا يكلفون البلدية شاقلا.

٣- غياب الخدمات الاستشارية والتربوية ولا منهجية في غالبية المدارس وإن وجدت فهى موسمية ومحدودة.

٤- النقص الشديد في أطر التعليم لسن الطفولة المبكرة.

٥- عدم وجود مدرسة تكنولوجية عربية تستوعب طلاب الفرع الصناعي الذين ينهون الصف التاسع ولا يجدون إطارا تعليميا ملائما ليؤهلهم لإنهاء المرحلة الثانوية.

٦- عدم وجود مدرسة عربية للتعليم الخاص.

٧- السكان العرب في حيفا ليسوا شركاء في صنع القرار التربوي التعليمي لأولادهم.

يشكل السكان العرب في حيفا جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، بقوا في وطنهم وأرضهم رغم نكبة ١٩٤٨ وانمكاساتها الاجتماعية والسياسية، وهم يحافظون على هويتهم القومية العربية الفلسطينية رغم كل محاولات التهويد والتجهيل القومي، ويؤكدون على الثوابت التالية:

١- السكان العرب هم أقلية عربية فلسطينية وليسوا طوائف من غير اليهود.

٢- للعرب في حيفا الكثير من الحقوق المهضومة على المؤسسات تقديمها دون قيد أو شرط.

٣- احترام اللغة والحضارة العربية و ما يترتب عن ذلك من إجراءات.

٤- العرب في حيفا ليسوا ضمانة انتخابية لهذا الحزب أو ذاك.

٥- علاقة الاحترام المتبادل والندية بين السكان العرب والمؤسسات الرسمية.

الحركة النسوية بين عامل التغيير والقدرة على التأثير

جنان عبده

باحثة في مجال المرأة-حيفا

تميزت مرحلة الثمانينيات بارتفاع ملحوظ بعدد الجمعيات والأطر الأهلية الفاعلة في الحقل، بما فيها الأطر والجمعيات الأهلية النسائية والنسوية.

هناك عدة عوامل ومتغيرات أساسية أثرت وتؤثر على مسار تبلور الحركة النسوية مثل نخبوية هذه الأطر وعدم انسجام الخطاب النسوي مع الخطاب المجتمعي الأبوي، والصراع في سلم الأولويات لدى الحركات النسوية ما بين القومي والنسوي، وتمركز هذه الأطر غالبا في المدن الكبرى وبعدها عن مقر التجمعات النسائية في القرى العربية، عدم تبلور خط أو تيار فكري واحد أو موحد لهذه التنظيمات أو الأطر الفاعلة في الحقل وأخيرا، النزعة إلى الاستقلالية والابتعاد عن التبعية سواء للأطر الحزبية أو الذكورية أو العربية يهودية.

وقد ظهر تأثير تلك العوامل عبر عدد من النماذج

النموذج الأول: تجمعات نسوية عربية داخل أطر نسوية غير عربية

تشكلت بأواخر الثمانينيات أولى التجمعات النسوية العربية وذلك من خلال الأطر النسوية غير العربية القائمة مثل إقامة أولى خطوط الطوارئ لضحايا الاعتداءات الجنسية من العربيات أسوة بالنموذج الغربي المتبع بهذه الأطر؛ حيث لقيت هذه المبادرات التشجيع من قبل نسويات يهوديات في هذه الأطر. وغالبا لم تكن إدارة هذه المشاريع مستقلة عن إدارة المراكز غير العربية التابعة لها.

بشكل عام، كان عمل هذه الأطر محدثا وجريئا كونه يطرح قضايا حساسة عانت منها شريحة كبيرة من النساء اللاتي لم يقدرن ولم يعتقدن أن بإمكانهم إحداث تغيير بوضعهن، مما كسر حاجز الصمت المجتمعي الملقى على الموضوع وفرضت واقعا جديدا من التعامل مع موضوع العنف ضد النساء. إلا أن هذه الأطر لم تتحول إلى أطر شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة . انحصرت خدماتها في شريحة محددة وهي النساء المعنفات وبقي خطابها أحادي الجانب.

وربما جاء الخطاب بحد ذاته غريباً، وبدعوته لجمهور النساء برفض العنف المنزلي ومقاومته فإنه يهدد مبنى العائلة ويؤدي لخلخلة النظم الاجتماعية الأبوية التقليدية السائدة وتوازن القوى في داخل المجتمع والعائلة.

النموذج الثاني: أطر نسوية عربية مستقلة منذ تأسيسها

مع بداية التسعينيات تشكلت عدة أطر مثل تنظيم "جفرا" الذي تشكل سنة ١٩٩٠، وتنظيم الفنار الذي أقيم سنة ١٩٩١. كما تأسست سنة ١٩٩٢ جمعية نساء ضد العنف ومقرها في الناصرة ، والتي تهدف إلى "تطوير مكانة المرأة في المجتمع والكشف عن ظاهرة العنف ضد النساء وكسر طوق الصمت حولها.

سنة ١٩٩٧ نرى "السوار-الحركة النسوية لضحايا الاعتداءات الجنسية" تعلن عن تأسيسها مجموعة من النساء اللاتي نشطن في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية بحيفا واللاتي قررن الانفصال. بالسنة ذاتها -١٩٩٧- أعلن عن تأسيس جمعية "الزهراء" وشهدت سنة ١٩٩٨ الإعلان عن تأسيس تنظيم "كيان-تنظيم نسوي" والذي أقيم على يد نساء عربيات ومقره في حيفا.

اتسمت الأطر في هذا النموذج بعدة سمات رئيسية ومن أ همها أنها أقيمت من البداية من قبل نساء عربيات وهدفت بجمهورها النساء العربيات، بغالبيتها برزت لديها النزعة الاستقلالية سواء من التبعية الحزبية، أو المختلطة مع الرجال أو اليهودية. كما أنها لم تضع القضية النسوية بمعزل عن القضية -القومية-الوطنية.

النموذج الثالث: "البديل-ائتلاف لمحاربة جريمة شرف العائلة"

قامت قاعدته على أطر نسوية، جماهيرية ونشطة في مجال حقوق الإنسان مع طرح نسوي راديكالي. وقد أعلن عن تأسيس ائتلاف "البديل"- الائتلاف لمحاربة جريمة شرف العائلة سنة ١٩٩٤ والذي تشكل من أطر وهيئات وأفراد ناشطين في الحقل النسوي وقضايا المرأة وحقوق الإنسان.

عرف "البديل": "الممارسات تجاه المرأة تحت شعار شرف العائلة: على أنها جريمة دفعت الصامتين عليها على أنهم: "شركاء يمهدون بصمتهم، الأرض الخصبة لقيام الممارسات البشعة ضد النساء". كما طرح البديل شعارا وفكرا راديكاليا وهو : "حق المرأة على جسدها وسلوكياتها". نجح البديل إعلاميا تدريجيا حيث لقى المعارضة والتهميش ببداية إقامته ومن ثم تسارعت وسائل الإعلام لتغطية أحداثه ومواقفه والتعقيب عليها، مما استقطب أطر وهيئات كلجنة المتابعة والأحزاب ورجال دين حول موقف مندد من قتل النساء - موقف إنساني، فقام بعضهم بإعلان رفضه للقتل.

وقامت لجنة المتابعة باتخاذ قرار مناهضا للعنف ضد المرأة في إحدى جلساتها سنة ١٩٩٥، إلا أن هذا الموقف بقى على الورق وكان موقفا لمرة واحدة.

لم يتخط "البديل" بشعاراته ومفاهيمه النخبة رغم أنه أثر على المجتمع بموضوع المسئولية الجماعية التي تتجلى على الممارسات ضد المرأة. لقد توقف "البديل" عن العمل كائتلاف ببداية ٢٠٠١، وقد ت بنته جمعية "السوار" كمشروع داخلها.

النموذج الرابع: مجلس النساء العربيات-إطار نسائي غير نسوي

من خلال المؤتمر الذي عقد في أواخر شباط ٢٠٠١ أعلن عن تأسيس مجلس النساء العربيات الفلسطينيات تنظيم نسائي قطري- كما تم تعريفه من قبل القائمات عليه.

أثيرت في المؤتمر مجددا تساؤلات الهوية والتعددية وأثير نقاش الديني والعلماني، القومي أم اللاصهيوني، النسوي أم النسائي، وقد أجمعت المشاركات اللاتي بلغ عددهن قرابة المائة وثلاثين مشتركة أن النقاش مفتوح والمجلس يضم علمانيات ومتدينات، نسويات وغير نسويات من كافة المناطق والانتماءات، وتم الإ جماع بين المشاركات، على أن لا مكان لنساء مع انتماء لأحزاب صهيونية بهذا الإطار.

وفي نهاية المؤتمر أكدت القائمة على المجلس بالقرار المذكور على أن العامل الموحد المتفق هو القومي واختار المجلس أن يبحث عن العام والشامل المشترك بين جمهور النساء ليتيح المجال للتعددية. ويثار هنا سؤال حول مدى قدرته على استيعاب هذه التعددية، وثمنها وماهيتها ونوعيتها- (تعددية أفراد أم هيئات أم نموذج دامج لكليهما). فبحال اكتفائه بتعددية الأفراد لا يمكنه أن يكون ناطقا باسم جميع النساء خاصة المؤطرات والممثلات بهيئات مختلفة منها المؤسساتية ومنها الحزبية وعليه أن يعي وأن يعكس ذلك في هويته.

كما لم تشمل مبادئ وأهداف المؤتمر موقفا واضحا علنيا من قضية انتهاك حق المرأة في قراراتها على جسدها ومصيرها وقضايا الأحوال الشخصية. ومن السابق لأوانه، تقييم المجلس إيجابا وسلبا وهو طور التشكيل، حيث إن طروحاته الأولية تخص النساء وتعالج قضاياهن كالصحة والعمل، إلا أن آليات العمل والنهج الذي سيتبعه ومبناه التنظيمي ورؤياه المستقبلية هى آلية التقييم.

لماذا غابت النساء عن الفعل الانتفاضي؟

لينه ميعاري

السوار- المركز النسوي الفلسطيني لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية- حيفا

خلال مراجعة مشهد انتفاضة الأقصى نلاحظ أن هناك غيابا شبه تام للنساء الفلسطينيات، كلاعبات رئيسيات مؤثرات في المشهد. ذاك المشهد الذي اتسم في الأيام الأولى بفعل انتفاضي ميداني، من خلال المواجهة والنضال في الميدان، ومن ثم أعقب هذا الفعل الانتفاضي عملا ونشاطات سياسية، اجتماعية، إعلامية، وقانونية. والسؤال الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عليه هو ما سبب غياب النساء عن المشهد، وما تأثير هذا الغياب على وضع المرأة الفلسطينية في الداخل.

في حالة الفلسطينيين في الداخل، نجد هناك وضعا استثنائيا، يعيش بموجبه جزء من الشعب الفلسطيني داخل حدود دولة معادية له، الأمر الذي فصل هذا المجتمع عن وسائل إنتاجه والتي تركزت قبل النكبة بالأراضي الزراعية، وتحويل الجزء الأكبر منه إلى عمال في المشروعات الصهيونية، وقد منعت عمليات التهجير الجماعي عام ١٩٤٨ النساء الفلسطينيات الريفيات من فرص عمل خارج أرضها. لذا نرى أن تحطيم البنى التقليدية باسم التحديث وبهدف سلب الأرض، حمل في طياته تأثيرا سلبيا على وضع الفلسطينيين عامة والنساء خاصة، سواء على صعيد الطرد من الأرض وسيلة الإنتاج، أو عن طريق إدخال الزراعات التصديرية وإحلالها محل زراعات الاكتفاء الذاتي، ومن المعروف أن الزراعات التصديرية عادة يسيطر عليها الرجال.

في السياق الحالي الذي يعيش فيه الفلسطينيون في إطار الدولة الصهيونية، يصبح الفعل السياسي للفلسطينيين محدود بكونهم أقلية في حدود دولة تضطهدهم وتتعامل معهم كمواطنين من درجة متدنية، ولا يمكنهم الوصول إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار في هذه الدولة.

حتى بالنسبة لحيز العمل السياسي للفلسطينيين، يمكن اعتبار النساء الفلسطينيات في الداخل مغيبات عن الحياة السياسية، تلك الحياة التي تتجسد من خلال العمل داخل الأحزاب، مع أن هناك نسبة ضئيلة من النساء اللواتي أتيحت لهن فرص التعليم والعمل، ممثلات في الحياة السياسية من خلال الأحزاب، لكن حضورهن في المواقع العليا للأحزاب لا يتلاءم مع نسبتهن في المجتمع، كما أن هذا الحضور لا يعبر عنه من خلال قاعدة نسائية مؤثرة داخل الحزب، تملك القدرة على الضغط لطرح قضايا النساء واحتياجاتها على الأجندة الحزبية العامة.

إن تقسيم العمل الجنسي، وأهم مميزاته، الفصل بين الفضاء العام والفضاء الخاص.عرّف الفضاء العام- مجال الرجال، على أنه الفضاء الذي يربط بين الفرد والعالم السياسي من خلال المواطنة، مقابل الفضاء الخاص الذي يشمل الحياة الأسرية والمنزلية، هذه الحياة الخاصة تعتبر خارج نطاق النظرية الاجتماعية والسياسية.

إن الفصل بين الفضاء الخاص والعام قائم في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وحصر غالبية النساء في المجال الخاص يفسّر جزئيا غياب النساء الفلسطينيات عن النضال السياسي، والذي انعكس في الفعل الانتفاضي موضوع البحث، بمواجهات في الميدان، ذلك الميدان الموجود في الفضاء العام، والذي لا يستوعب النساء، أو يستوعبهن بشكل محدود جدا. ورغم حصول نسبة كبيرة من النساء الفلسطينيات في الداخل على التعليم وفرص دخول سوق العمل إلا أنهن تحولن إلى عاملات بعبء مزدوج، عبء العمل في السوق وعبء الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، تلك المهام التي تعتبر في صلب دور النساء حصريا، الأمر الذي لا يسمح لهن بالمشاركة في الحياة السياسية. نلحظ هنا بأن تقاطع عاملين وهما الرأسمالية والبطريركية قد تضافرا لاستغلال النساء، فعمل النساء المنزلي غير مدفوع الأجر يصب في صالح البنية الرأسمالية والبنية البطريركية.

المشاركة السياسية

حصرت السياسة التقليدية النساء في فعاليات خاصة كاتحادات النساء مثلا، مما سهل للدولة السيطرة على المشاركة السياسية النسائية واحتوائها. وبشكل عام، تتميز نسبة تمثيل النساء في الهيئات التمثيلية للدولة بالانخفاض، مقابل تمثيل أكبر لهن في السياسة المحلية. وأخذا بعين الاعتبار الحالة الفلسطينية في الداخل والتي تحد من مشاركة الرجال في هيئات الدولة، لم تتمكن المرأة الفلسطينية من الاستفادة من حيز السياسة المحلية الذي هيمن عليه الرجل نتيجة محدودية مشاركته في الهيئات العامة.

إذ يمكن تفسير انخفاض المشاركة النسائية في السياسة التقليدية، انطلاقا من عدة أسباب، كنسبة الأمية العالية لدى النساء، والنسبة المنخفضة للنساء العاملات في القطاع الرسمي، بالإضافة لقوانين الملكية والأراضي في بعض المناطق، وأدوار النساء في المجال الخاص التي لا تبقي لهن وقت، ولا تمنحهن الفرص لكسب الخبرات التي يحتاجها العمل السياسي. وهي معوقات ضاغطة أكثر على نساء الطبقة الدنيا. فنساء الطبقة الوسطى والوسطى العليا، يأتين من خلفية اقتصادية وثقافية وتعليمية جيدة، ويمتلكن عملا، مما يساهم في قدرتهن على الحصول على فرص أفضل للمشاركة السياسية.

من المهم أن نفهم التقاطعات بين الجنس والطبقة والإثنية والنوع الاجتماعي، لكي نفهم كيف تتنظم النساء في سياقات مختلفة. فالنساء يمكن أن ينتظمن من منطلق المطالبة بحاجات عملية نابعة من تقسيم العمل الجنسي في المجتمع، أو التنظيم من خلال الحاجات الاستراتيجية، في تنظيمات نسوية، بهدف تحدي تقسيم العمل القائم. وبهذا نستطيع أن نفهم التحالفات الناتجة عن التقاطع بين مطالب النساء العملية مع مطالب الرجال من الطبقة الدنيا.

بالنسبة للحالة الفلسطينية نجد أن النساء لم تدخل إلى حيز السياسة- الحيز العام، ولا حتى من خلال دورها الإنجابي التقليدي كأم، فمثلا كان من الممكن هنا أن تشارك النساء في لجنة ذوي الشهداء، لكن لم يفكر المبادرون لإقامة اللجنة ولا أسر الشهداء أنفسهم، في كون النساء جزءا مؤثرا في هذا الشكل من النضال.

أما بالنسبة للتنظيمات النسوية في المجتمع الفلسطيني في الداخل، نجدها غائبة من حيث فرص مشاركتها ودمج النساء في العمل السياسي والنضالي في تلك الفترة.

من هنا يمكن أن نستنتج أن وضع النساء الفلسطينيات من حيث التقسيم الجنسي للأدوار والمهام، والذي يصب في صالح الذكور، بالإضافة إلى غياب النساء عن الفضاء العام وحصرهن في الفضاء الخاص، أثر على شكل مشاركتهن في الفعل الانتفاضي. ونرى أيضا أن فشل النساء في دخول المشهد من خلال دورهن التقليدي الإنجابي كأمهات، وتسييس هذا الدور، وفشل التنظيمات النسوية في التأثير وأخذ دور في الفعل الانتفاضي، إنما عطل جزءا هاما من المجتمع عن المشاركة في عملية النضال، وأضاع فرصة دخول النساء إلى الحيز العام كمشاركات مؤثرات في المجتمع.

حدود اللعبة في الكنيست

ناظم بدر

مدير كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الكنيست

إن القرار الذي تتخذه أية أقلية قومية أو دينية بصدد ممارسة النشاط البرلماني يجب أن ينبثق عن توازن مواقف طرفي المعادلة وهما الأقلية ذاتها والأكثرية الممثلة بالسلطة. إن قراءة تجارب القرن الأخير تشير إلى أن قرار الأقلية ذو حجم هامشي، ذلك لأن السلطة كانت دائما تحاول حرمان الأقلية من أن تكون جزءاً من الخريطة السياسية وخارج دائرة اتخاذ القرار، ولذلك نرى أن الكثير من الأقليات بقيت خارج البرلمان، وفي أحسن الأحوال كانت سلطة الأكثرية تحدد الممثلين في البرلمان عن الأقلية. وبالنسبة لجماهيرنا الفلسطينية المتبقية في وطنها عام ١٩٤٨ وبعد أن فشلت المحاولات لطردها من وطنها جاءت محاولات لإبقائها خارج العمل السياسي والبرلماني، ولكن ولاعتبارات فئوية لدى بعض فئات السلطة المدنية تم التجاوب مع رغبة أغلبية هذه الجماهير بالحصول على الهوية المدنية والمواطنة الإسرائيلية إذ شكلت هذه ضمانة بقاء في الوطن. ومن ثم المحاولة للتأثير على مصيرها ومصير البلاد بشكل عام. ومما لا شك فيه أن القرار كان ولا يزال موضع نقاش بما فيه من بعد سلبي وهو الاعتراف بالدولة وقوانينها والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية وخاصة قبول قرار الأكثرية.

إن المفهوم الأساسي للبرلمان كأي برلمان حقيقي فعلي وفعال يتضمن أربعة أمور أساسية تحدد دور هذا البرلمان:

١- البرلمان كسلطة مراقبة: بموجب الانتخابات المتبعة كان ولا يزال البرلمان السلطة التي تقر تركيبة الحكومة، كون السلطة التنفيذية ترتكز على قاعدة ائتلاف مكونة من أكثرية نواب البرلمان، وبحكم ذلك يراقب البرلمان عمل السلطة التنفيذية ويقر ميزانية الدولة السنوية ويستمع من حين إلى آخر من خلال هيئته أو لجانه الدائمة إلى تقارير حول عمل الحكومة وقراراتها.

٢- البرلمان كسلطة تشريعية: وهو الجانب الأكثر أهمية، ذلك لأنه يحدد جميع القوانين التي تسير عليها الدولة بسلطاتها المختلفة التنفيذية والقضائية والقاعدة القانونية التي تلزم من حيث الواجبات والحقوق كل فرد من أفراد المجتمع. و في غياب دستور للدولة وكون المبنى القانوني يرتكز على كم كبير من القوانين العينية منها القوانين الأساسية ومنها العادية ومنها المؤقتة، فإن ذلك يعطي البرلمان وزنا أكبر وإمكانية تأثير أكثر قياسا لبرلمانات دول يحكمها دستور دائم.

إن أكثرية القوانين المقترحة تأتي بناء على مبادرات من السلطة التنفيذية وبالأساس لتلبية حاجاتها على جميع المستويات، إلا أن ذلك لا يلغي الجانب التشريعي من قبل نواب الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) أو ما يسمى باقتراحات القوانين الخاصة والتي تعالج قضايا الجمهور الذي انتخب عضو البرلمان.

٣- البرلمان كبيت مانح للحصانة: إن قانون أعضاء الكنيست، حصانتهم حقوقهم وواجباتهم، يمنح دون تمييز كل من ينتخب في البرلمان حصانة شبه مطلقة فيما يتعلق بحرية التعبير وطرح المواقف والقضايا وكذلك حرية التنقل والحركة. ومن هنا فإن تملك الحق في أن تنتخب أو تنتخب يعني أن يكون لك ممثل في البرلمان يتمتع بالحصانة، ويستطيع أن يعبر عن الموقف بوضوح دون خوف أو وجل وأن يصل إلى أي موقع للاطلاع على الحقيقة وكشفها دون أن تستطيع أجهزة الأمن المختلفة اعتراضه وتقييد حريته في الحركة والتنقل.

٤- البرلمان كمنصة خطابية: من الطبيعي أن تمتلك الأكثرية في أية دولة معظم وسائل الإعلان ، ومن الطبيعي أن يكون هناك تماثل مصالح بين السلطة السياسية في الدولة وبين أرباب السلطة الرابعة (الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى)، ومن هنا تصبح قضية التعتيم الإعلامي المفروضة على الأقلية وقضاياها تحصيل حاصل. ووراء هذا التعتيم وعلى ضوئه تستطيع السلطة السياسية وأجهزتها اقتراف أشنع الجرائم ضد أبناء الأقلية وتجاهل قضاياها العادلة دون أن يصل ذلك إلى وعي وإدراك أصحاب الضمائر الحية في المجتمع الإسرائيلي -إن وجدوا- وفي العالم. أبرز الأمثلة الدامغة على ذلك مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦ عندما قتل في تلك المجزرة ٤٩ من أبناء القرية لإرهاب أهل هذه القرية الآمنة وترحيلهم من قريتهم ووطنهم. ولولا شجاعة النائبين توفيق طوبي ومنير فلز من الحزب الشيوعي اللذين اخترقا الطوق مستغلين حصانتهما البرلمانية للوصول إلى القرية لما تم كشف تفاصيل المجزرة وملاحقة المسئولين عنها.

ولأسباب موضوعية فإن الجماهير الفلسطينية من مواطني إسرائيل لم تعط أي ثقل جدي للبرلمان كسلطة مراقبة وسلطة تشريعية وذلك لشبه استحالة إمكانية التأثير في هذين المجالين ضمن موازين القوى المعطاة خلال عشرات السنين. إلا أن النواب العرب والتقدميين من اليهود على اختلاف كتلتهم خاصة خلال العقدين الأخيرين حاولوا أن يطرقوا هذا الباب وتحضير مئات من اقتراحات القوانين في شتى المجالات المبدأية والحياتية اليومية إلا أن عدد القوانين التي أقرت بناء على هذه المبادرات لا تتعدى العشرات وبأكثريتها تتعلق بالقضايا الاجتماعية البحتة وعلى نطاق ضيق.

أكبر إنجاز تم تحقيقه خلال خمسة عقود قانون مساواة مخصصات الأولاد العرب أسوة بمخصصات الأولاد اليهود، والذي أنجز بعد انتخابات عام ١٩٩٢ وعندما شكل خمسة نواب من كتلتي الجبهة والحزب الديمقراطي العربي كتلة مانعة أمام ائتلافات حكمي يميني وفق معايير الخريطة السياسية الإسرائيلية في تلك الفترة التي بدأت فيها المفاوضات المذكورة أعلاه وفعلا تم ذلك.

إن موقف أغلبية الأحزاب الصهيونية وخاصة الحزبين الكبيرين اللذين تناوبا على تشكيل الحكومة في إسرائيل منذ إقامة الدولة، الموقف الرافض بشكل مطلق التفاوض بشكل جدي وجوهري مع النواب العرب وكتلهم والحيلولة دون مشاركتهم في صنع القرار، يجعل من الكتل البرلمانية الفاعلة على ساحة الجماهير الفلسطينية في إسرائيل كتلاً هامشية بمفهوم مراقبة الحكومة أو التأثير عليها، ومن هنا استبعدت أيضا إمكانية التعامل مع البرلمان كسلطة مراقبة. لذلك لم يبق من مفاهيم البرلمان ومهامه في وعي وإدراك الجماهير الفلسطينية إلا استغلال البرلمان كمنصة لطرح مشاكلها وقضاياها ومن

خلاله نقلها إلى وسائل الإعلام.

أدوات العمل

إذا كانت عملية التشريع شبه مستحيلة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية كقضية الحقوق القومية لهذه الجماهير أو بتغير جذري للأسس التي ترتكز عليها دولة إسرائيل والمعرفة في القانون الإسرائيلي كدولة يهودية وديمقراطية فقد أصبحت في السنوات الأخيرة متاحة حتى التخم في كل ما يتعلق بتشريع قوانين من قبل النواب اليمينيين ضد الجماهير العربية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والنواب العرب في الكنيست.

في الحقيقة لم تخل عملية التشريع من القوانين العنصرية المعادية للعرب. كثيرة هي القوانين العنصرية التي تتضمنها كتب القوانين الإسرائيلية. وكنت قد أوردت في دراسة عام ١٩٨٣ أربعة عشر قانونا عنصريا أقرت حتى ذلك الحين، أخص بالذكر منها قانون مخصصات الأطفال (التأمين الوطني) الذي عدل حاليا كما أسلفت، وقانون الأراضي الذي يمنع أي مواطن من غير اليهود أن يمتلك أراضي معتبرة أراضي قومية والتي تتجاوز الـ ٩٠٪ من مجمل الأراضي في إسرائيل، وفي هذا السياق أيضا قانون تأجير الأراضي الذي لا يسمح حتى بتأجير الأرض لعربي ولا يسمح ليهودي استأجر الأرض من الدولة أن يضعها تحت تصرف مواطن عربي حتى لفلاحتها، ولكن أبرز هذه القوانين الذي شكل بذلك كيان إسرائيل هو "قانون العودة" الذي يعطي حق المواطنة في دولة إسرائيل لأي يهودي يرغب في ذلك بمجرد أن تطأ قدميه أرض البلاد.

ومنذ حزيران ١٩٩٩ يشهد الكنيست حملة مسعورة على النواب العرب في البرلمان، ازدادت حدتها بعد هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠ وأخذت بالتأجج خلال السنة المنصرمة وهي تتصاعد في الأشهر الأخيرة مع محاولات إسقاط الحصانة عن النواب العرب وتقديم عدد منهم للمحاكمة وتصل أوجها مع إقرار عدد من القوانين في القراءة الأولى و التي ستؤدي إلى شطب أية قائمة مرشحين أو حتى مرشح من خوض الانتخابات البرلمانية إذا ما أيد الحزب أو أحد مرشحيه الكفاح المسلح ضد إسرائيل تخوضه إحدى الدول العربية أو الشعب الفلسطيني التي تحتل إسرائيل أرضه. هذه القوانين ستؤدي بشكل شبه مؤكد إذا ما أقرت نهائيا إلى شطب القوائم العربية، التي تدين الاحتلال وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال وكفاحه من أجل تحقيق ذلك. وبذلك قد يكون الكنيست الإسرائيلي خالياً من أي عضو عربي بل قد يخلو الكنيست من أي نائب مؤيد للسلام العادل. وهذه معركة نخوضها ليس فقط بالنشاط البرلماني وإنما بالعمل القضائي والشعبي في البلاد وخارجها.

عندما يكون العمل في البرلمان محكوما بموازين القوى المشروعة وفرصة العمل والنشاط متاحة لكل نائب بغض النظر عن انتمائه السياسي أو القومي أو الطائفي فمن الممكن استغلال الأدوات البرلمانية بالشكل الأمثل لتحقيق ما يمكن تحقيقه لصالح الناخبين، ولكن هذا غير ممكن بالنسبة للنواب العرب. ومع كل ذلك يقوم نوابنا العرب من القوائم العربية ومن الجبهة باستغلال هذه الأدوات.

النواب العرب في الكنيست يقدمون الاستجوابات يطرحون العديد من القضايا من على منصة الكنيست. وتبقى أفضل الفرص وأكثرها إمكانية لنيل المطالب، قبيل إقرار الميزانية العامة. فعلى الرغم من جميع القيود المفروضة على النواب العرب من الممكن بالتوقيت المناسب وبإحسان المناورة والتكاتف بين النواب العرب، وإذا أمكن مع نواب تقدميين من الممكن التأثير وإنجاز بعض الحقوق وعلى الأقل التخفيف من الأعباء والضربات الموجهة لجماهيرنا الفلسطينية.

أخيرا ينبغي التأكيد على أنه لا يمكن بأي حال فصل العمل البرلماني عن مجالات النشاط الأخرى كالنضال الشعبي مثلا، بل أكثر من ذلك ففي كثير من الأحيان يستلزم الأمر تداخل بين النضال البرلماني والنضال الشعبي ليلقيا بثقلهما لضمان تحقيق الأهداف. رغم قلة الإنجازات السياسية والمطلبية للعمل البرلماني تظل كافة إيجابياته ترجح على كفة السلبيات خاصة إذا كان خصمنا لم يتنازل عن حلمه لإلغاء بقائنا في وطننا.

بترشيح من مركز القاهرة

عزمي بشارة يفوز بجائزة ابن رشد للفكر الحر

قررت مؤسسة ابن رشد للفكر الحر أن تمنح جائزتها هذا العام للدكتور عزمي بشارة المفكر القومي المعروف والعضو العربي في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). وذلك في الرابع من شهر ديسمبر القادم في مقرها ببرلين، وذلك لإسهامه في تشجيع حرية الرأي والديمقراطية في العالم العربي، وتستهدف الجائزة تدعيم الفكر الحر والديمقراطية في العالم العربي.

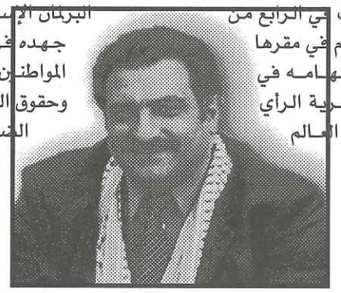

عزمي بشارة

وقد خصصت الجائزة هذا العام لشخصية عربية برلمانية تدافع عن الديمقراطية، وقد نالها عزمي بناء على ترشيح من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وبالتنسيق مع مؤسسة "عدالة" في فلسطين٤٨.

جدير بالذكر أن عزمي بشارة قد عمل أستاذا للفلسفة والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وأسس في رام الله "المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"-مواطن، التي أغنت المكتبة العربية بدراسات عن الديمقراطية. وبصفته نائبا عربيا في البرلمان الإسرائيلي كرس د.عزمي جهده في الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة في نضاله ضد الاحتلال.

يكافح عزمي بشارة على جبهتين في آن واحد: الأولى على المستوى الديمقراطي لكي ينال العرب حقوقهم الكاملة والثانية على المستوى الوطني من أجل تحرر الشعب الفلسطيني، ويساهم د. عزمي بشارة بنشر الوعي السياسي الديمقراطي في المجتمع العربي عبر الإعلام والدراسات وغيره. ولكنه الآن مرفوع عنه الحصانة البرلمانية ومحوّل للمحاكمة بسبب مواقفه السياسية الحرة.

مقدساتنا.. من يحميها؟

الشيخ رائد صلاح

رئيس مؤسسة الأقصى

المقدسات الإسلامية تشمل المساجد والمقابر والمقامات والأرض والعقارات الوقفية، وتبلغ مساحتها ١٦/١ من مساحة البلاد.

وخلال نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ تعرّضت المقدّسات الإسلامية لمحاولة مسحها عن الوجود، فتمّ تدمير أكثر من ١٢٠٠ مسجد، وتمّ طمس معالم المقابر والمقامات .

مع ذلك فقد بقى من هذه المساجد التي كانت قائمة قبل نكبة ١٩٤٨ ما يقارب ١٠٠ مسجد إلى الآن، إلاّ أنّ المؤسسة الإسرائيلية الرسمية قامت بتحويل هذه المساجد إلى مطاعم وخمّارات ومتاحف وحظائر لتربية المواشي، وعلى سبيل المثال فمسجد قيساريا لا يزال يستعمل كخمّارة ومسجد السكسك في يافا لا يزال يستعمل كنادٍ ليلي والمسجد الأحمر في صفد لا يزال يستعمَل كصالة أعراس وصالة لعرض الرسوم، ومسجد البصّة لا يزال يستعمل كحظيرة لتربية المواشي ومسجد عسقلان يستعمل كمطعم ومتحف.

من الجدير بالذكر أن نكبة ١٩٤٨ أدّت إلى تدمير مئات القرى والمدن الفلسطينية، حيث تمّ قتل أهلها وهدم بيوتهم، وطرد من تبقّى منهم خارج وطنهم، ثم اعتبرت أرضهم وعقاراتهم أملاك غائبين على اعتبار أنهم رحلوا وغابوا عنها، وبذلك أعطت المؤسسة الإسرائيلية لنفسها الذريعة لوضع اليد على كل الأرض والعقارات.

في نفس الوقت فقد اعتبرت المؤسسة الإسرائيلية أن المقدسات الإسلامية هي ملك غائب كذلك، ولنا أن نتساءل على أي اعتبار؟ هل على اعتبار أن أصحابها المالكين لها قد غابوا عنها؟ هذا أمر مستحيل لأننا نعتقد في الإسلام أن المقدسات ملك لله تعالى، والله تعالى لا يغيب؟ هل نستطيع أن نفهم أن العقلية الإسرائيلية اعتبرت أن الفلسطينيين قد غابوا عن الأرض وأن رب الفلسطينيين قد غاب عن الأرض والمقدسات ، وبذلك حولت الأرض والمقدسات إلى ملك غائب وكيف لنا أن نتعامل مع عقلية لا تعترف بوجودنا؟

في إطار هذه العقلية العنصرية تم ضم المقدسات الإسلامية إلى مؤسسة "المنهال" الإسرائيلية التي خوّلت لنفسها حق التصرّف فيها دون وازع من ضمير .

إن المسافر على متن إحدى الطائرات التي تهبط به في مطار اللدّ لا شك أنه سيلحظ كلما دنت الطائرة من الأرض الفنادق الشاهقة لمدينة تل أبيب، ولكن ليعلم هذا المسافر أن هذه الفنادق قد بنيت على مقابر إسلامية بعد أن تم جرفها ونبش عظام الموتى فيها، فقد بني فندق هيلتون مثلاً على مقبرة عبد النبي وبني حي سكني كامل على مقبرة سلمة.

هذا مثال ملفت للانتباه على مأساة مقدساتنا، ولكنه ليس المثال الوحيدّ بل أن كثيراً من الأحياء السكنية اليهودية وكثيراً من المنتزهات والحدائق والساحات ومواقف السيارات والشوارع في المدن اليهودية تقوم على آلاف المقابر الإسلامية التي تمّ انتهاك حرمة أمواتها ونبش قبورهم وإلقاؤها في البحرّ وعلى سبيل المثال فقد تمّ شق شارع في وسط مقبرة مأمن الله بالقدس الشريف، وتمّ بناء مدرسة في مقبرة المالحة في القدس الشريف، وتمّ شق شارع في مقبرة الاستقلال بحيفا، وتمّ شق شارع في مقبرة سيدنا علي في هرتسليا، وتمّت إقامة موقف سيارات على مقبرة إسلامية في العفولة .

هذه الانتهاكات لمقدساتنا وقعت وما زالت مستمرة على مدى أكثر من خمسين عاما، وشاركت فيها كل الحكومات الاسرائيلية المختلفة، تلك التي تعرف بحكومة اليمين أو بحكومة اليسار ، وتلك التي رفعت شعار السلام مع الفلسطينيين أو طردهم ..

وقد يظن البعض أننا نحسن البكاء فقط على مأساة مقدساتنا، ولكن هذا ظنّ خاطىء وظالم لنا، لذلك فعندما تفتحت عيوننا على مأساة مقدساتنا قمنا بإنشاء مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية لرعاية المقدسات الاسلامية قبل عشر سنوات، عملنا وما زلنا نعمل بجد لتحرير مقدساتنا وإعمار المساجد الخربة ووقف جرائم جرف مقابرنا.

للأسف وجدنا أن القانون الاسرائيلي لا يساعد على حماية مقدساتنا، ووجدنا أن بعض المتدينين اليهود يعطي الإذن السكوتي لتحويل مساجدنا ومقاماتنا إلى كنس يهودية، فقد تمّ تحويل مسجد العفولة ومسجد طيرة الكرمل ومسجد أبو العون ومقام الست سكينة إلى كنس يهودية. أما نحن فإذا قمنا بإعمار بعضها تسارع المؤسسة الاسرائيلية وتمنعنا بحجة أن هذه المقدسات ملك غائب تابع لمؤسسة "المنهال".

للأسف وجدنا أن الشرطة الاسرائيلية لا تهتم بالشكاوي التي نرفعها ضد بعض اليهود المعروفين لنا وللشرطة الذين قاموا بجرف مقابرنا أو هدم مساجدنا أو حتى تصوير أفلام جنسية في داخلها أو تعاطي المخدرات والدعارة فيها .

للأسف وجدنا أن وزارة الأديان الإسرائيلية لا تساعد إطلاقاً على حفظ مقدساتنا، وإن أحرجت في موقف ما فإنها تكتفي برسائل الاستنكار لانتهاك مقدساتنا. للأسف اكتشفنا أن الخارطة المفصلة القطرية التي أدرجت كل المقدسات لكل الأديان في إسرائيل لم تقم بإدراج مقدساتنا على اعتبار أنها ليست مقدسات وفق تفكيرهم وبذلك تحرم مقدساتنا من حق حمايتها.

للأسف كثير منا من تعرض للسجن أو التحقيق المذل في مراكز الشرطة بسبب قيامنا في بعض المحاولات لحفظ مقدساتنا وإعمارها. للأسف، قامت المؤسسة الاسرائيلية بوضع سياج شائك حول بعض مساجدنا ومقابرنا التي قمنا بحفظها وإعمارها .

هذا هو حال مقدساتنا في الماضي والحاضر، لذلك بتنا نؤمن أن مبدأ حقوق الأديان - الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان - هو مجرد شعار فارغ لدى الحكومات الاسرائيلية المختلفة بدون استثناء، وبتنا نؤمن كذلك أننا واقعون تحت سياسة الاضطهاد الديني الإسرائيلي.

ورغم كل هذه الصعوبات فإننا نؤكد أننا ماضون في طريقنا الشائك لحفظ مقدساتنا وإعمارها مؤكدين أن هذا الحال المؤلم قد أصاب بعض الكنائس والمقابر المسيحية، ولعل كنيسة البصّة التي تحولت إلى حظيرة لتربية الأبقار أكبر مثال على ذلك .

ونتطلع إلى تعاون الجميع معنا على حفظ مقدساتنا، لأنه حق إنساني يهم الجميع، ونطمع إلى مساندة المؤسسات الإسلامية والشعبية، ومساندة الجميع من خلال الكلمة الحرة والإعلام الجريء.

فلسطينيو ٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي

مؤتمر تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العربي/ القاهرة: ٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر

مشروع جدول الأعمال

اليوم الأول: الخميس ٣١ أكتوبر

١٠-١١ص ● مؤتمر صحفي بمركز القاهرة

٦-٨ م ● الجلسة الافتتاحية

● كلمات الضيوف

● كلمات اتجاه/ مركز القاهرة

٨- ٩,٣٠ م حفل استقبال وتعارف بين الجمعيات المشاركة

اليوم الثاني: الجمعة ١ نوفمبر

٩-٩,٣٠ ص **تسجيل**

٩,٣٠-١١ ص **الجلسة الأولى**

أوضاع الأقلية العربية في ظل النظام العنصري

● الوضعية القانونية (المحامي أسامة حلبي)

● الوضعية الاقتصادية والاجتماعية (د. باسل غطاس)

● الأرض والمهجرون (المحامي سليم واكيم)

١١-١١,٣٠ ص **استراحة شاي**

١١,٣٠-١,٣٠ظ **الجلسة الثانية**

مستقبل فلسطينيي ٤٨

● قضايا العمل الأهلي وفرص كسر جدار العزلة (السيدة/ عرين هواري، الأستاذ/ أمير مخول)

● رؤى فلسطينية للمستقبل (تحليل الواقع/ التحديات والمخاطر (د. جمال زحالقة ، لينا ميعاري)

١,٣٠-٣ ظ **استراحة غداء**

٣- ٤,٣٠ م **الجلسة الثالثة**

المجتمع المدني العربي وإشكاليات البيئة الدولية والإقليمية

● المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المجتمع المدني العربي من بعد الحادي عشر من سبتمبر (نجاد البرعي) ، محام

● المجتمع المدني وإشكاليات الثقافة السياسية العربية (أكثم نعيسة)، لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا

٤,٣٠ -٥ م **استراحة شاي**

٥-٧ م **الجلسة الرابعة**

آفاق التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني العربي

مجموعات عمل بالتوازي تناقش مشكلات وسبل تعزيز التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني في عدد من المجالات:

● حقوق الإنسان/الحقوق الجماعية

● قضايا المرأة

● مجالات البحث والتدريب والإعلام والمعلوماتية والعمل التنموي

اليوم الثالث: السبت ٢ نوفمبر

٩-١٠,٣٠ص **الجلسة الأولى**

آفاق التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني

جلسة عامة لمناقشة تقارير مجموعات العمل

١٠,٤٥-١٢,١٥ظ **الجلسة الثانية**

مقتضيات الإصلاح السياسي وآفاق تحرير المجتمع المدني(١)

● تجربة المغرب (أ. عبد اللطيف شهبون)، (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)

● تجربة البحرين (أ. عبد العزيز حسن)، (مركز البحرين لحقوق الإنسان)

١٢,١٥-١٢,٤٥ظ **استراحة شاي**

١٢,٤٥-٢,١٥ظ **الجلسة الثالثة**

مقتضيات الإصلاح السياسي وآفاق تحرير المجتمع المدني(٢)

● جهود الإصلاح السياسي في مصر وتحرير المجتمع المدني (أ. حافظ أبو سعدة)، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

● المجتمع المدني الفلسطيني وإشكاليات الإصلاح بين الأجندة الوطنية وأجندة الاحتلال (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)

٢,١٥-٤ م **استراحة غداء**

٤-٦ م **الجلسة الرابعة**

بناء وتعزيز التحالفات مع المجتمع المدني العالمي

● محاصرة العنصرية الإسرائيلية وفرص العمل المشترك عربيا ودوليا لتفعيل نتائج مؤتمر دربان (د. حاتم كناعنة، أ. أمير مخول)

● المجتمع المدني العربي وبناء التحالفات مع الحركات الاجتماعية من أجل عولمة بديلة (محمود مرتضى)، مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة.

٦- ٦,٣٠ م **استراحة شاي**

٦,٣٠ - ٧,٣٠ م **جلسة ختامية**